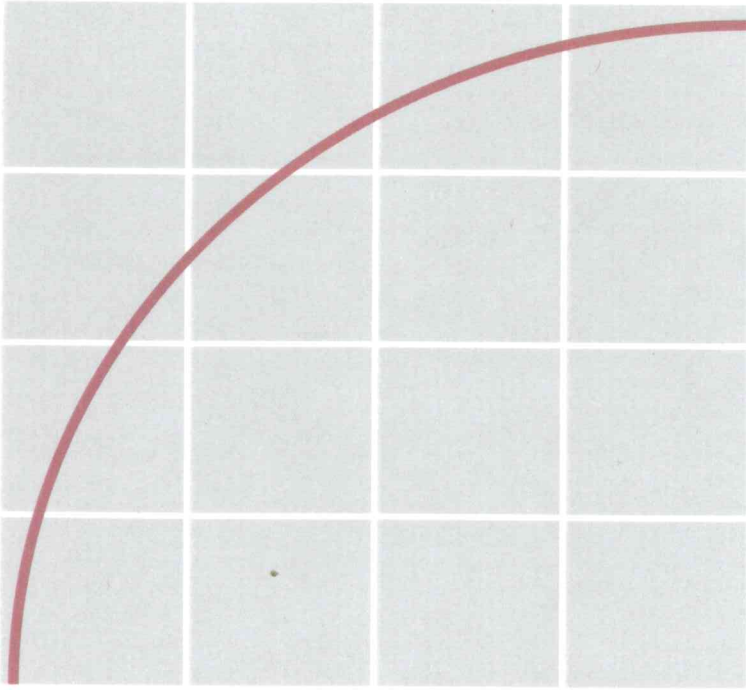


# المراقب الاقتصادي والاجتماعي



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية - ماس  
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني  
سلطة النقد الفلسطينية

تم إنجاز العدد بمساهمات من كوادر وموظفي:

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (المنسق العام: حنين غزاونة)  
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (المنسق: أمينة خصيب)  
سلطة النقد الفلسطينية (المنسق: شاكر صرصور)

المحرر: د. نعمان كنفاني

حقوق الطبع محفوظة. لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

#### حقوق الطبع

© 2012 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)  
ص.ب. 19111، القدس وص.ب. 2426، رام الله  
تلفون: +972-2-2987053/4  
فاكس: +972-2-2987055  
بريد إلكتروني: [info@mas.ps](mailto:info@mas.ps)  
الصفحة الإلكترونية: [www.mas.ps](http://www.mas.ps)

© 2012 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني  
ص.ب. 1647، رام الله  
تلفون: +972-2-2982700  
فاكس: +972-2-2982710  
بريد إلكتروني: [diwan@pcbs.gov.ps](mailto:diwan@pcbs.gov.ps)  
الصفحة الإلكترونية: [www.pcbs.gov.ps](http://www.pcbs.gov.ps)

© 2012 سلطة النقد الفلسطينية  
ص.ب. 452، رام الله  
هاتف: +972-2-2409920  
فاكس: +972-2-2409922  
بريد إلكتروني: [info@pma.ps](mailto:info@pma.ps)  
الصفحة الإلكترونية: [www.pma.ps](http://www.pma.ps)

#### للحصول على نسخ

الاتصال مع إدارة إحدى المؤسسات على العناوين المبينة أعلاه.

تم توفير تمويل لهذا العدد من المراقب الاقتصادي والاجتماعي من قبل صندوق الاستثمار الفلسطيني



تشرين الأول، 2012

## تقديم

يسعدنا تقديم هذا العدد من **المراقب الاقتصادي والاجتماعي**، والذي يغطي التطورات التي طرأت على اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الربع الثاني من العام 2012 (خلال نيسان-حزيران 2012). ويعود الفارق الزمني بين الربع الذي يتم تحليله وبين موعد صدور **المراقب** إلى أن تحضير الاحصاءات الربعية، وخصوصاً احصاءات الحسابات القومية، يستغرق وقتاً طويلاً لا يقل عن ثلاثة أشهر.

يغطي العدد الحالي من **المراقب الاقتصادي والاجتماعي** أبرز المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الفلسطيني، بما فيها الحسابات القومية (نمو وبنية الناتج المحلي الإجمالي)، وكذلك بيانات سوق العمل، والموازنة العامة (المالية العامة)، ومؤشرات الاستثمار والأسعار والقوة الشرائية، وبيانات القطاع المصرفي، وبورصة فلسطين خلال الربع الثاني من العام. كذلك هناك تحليل لأرقام التجارة الخارجية (الميزان التجاري وميزان المدفوعات).

يحتوي هذا العدد من **المراقب** أيضاً على 9 صناديق تحليلية تعالج عدداً من القضايا الاقتصادية التي كانت موضع اهتمام خلال الربع الفائت، والتي أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر على المناخ والسياسة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية. يراجع أحد هذه الصناديق أسعار زيت الزيتون في الأسواق العالمية وفي الأسواق الفلسطينية. ويتناول صندوق آخر المقترحات الأخيرة لتعديل ترتيبات المقاصة بين الطرفين الاسرائيلي والفلسطيني. صندوق آخر يلخص الأسباب الاقتصادية وراء اندلاع موجة الاحتجاجات الشعبية ضد ارتفاع تكاليف المعيشة. كما يناقش أحد الصناديق أزمة الديون التي تمر بها شركة كهرباء القدس. وهناك أيضاً صندوق تحليلي عن الآثار المحتملة لقرار تحديد الحد الأدنى للأجور في الأراضي الفلسطينية.

أن المعلومات الاحصائية والتحليلية التي يقدمها **المراقب الاقتصادي والاجتماعي** الربعي ضرورية لكل من صانعي القرار والمحللين الاقتصاديين والسياسيين. إذ يوفر المراقب لمحة عامة عن تطور وحركة الاقتصاد ويعطي صورة عن المشاكل والقضايا الملحة التي ظهرت على السطح والتي شغلت المواطنين والخبراء خلال الأشهر الماضية.

نأمل أن يعزز هذا العدد مكانة **المراقب الاقتصادي والاجتماعي** كمرجع موثوق ورزين لتغطية التحولات التي تطرأ على الاقتصاد الفلسطيني، ولتوسيع قاعدة المعرفة الاقتصادية وإثارة النقاش المستنير والموثق حول قيود وفرص النمو في الأراضي الفلسطينية.

جهاد الوزير  
محافظ سلطة النقد الفلسطينية

علا عوض  
رئيس الجهاز المركزي  
للإحصاء الفلسطيني

سمير عبد الله  
مدير عام معهد أبحاث السياسات  
الاقتصادية الفلسطيني



## المحتويات

1	1- الناتج المحلي الإجمالي
4	صندوق 1: أسعار زيت الزيتون العالمية في ارتفاع وأسعار الزيت الفلسطيني في انخفاض!
6	2- سوق العمل
6	1-2 القوى العاملة ونسبة المشاركة
9	2-2 البطالة
11	3-2 البطالة في أوساط خريجي الجامعات والمعاهد
12	4-2 الأجر وساعات العمل
13	5-2 اعلانات الوظائف الشاغرة
15	صندوق 2: الحد الأدنى للأجور: بين التشريع والتطبيق
18	صندوق 3: 320 طلب لشاغر "موظفة استقبال"
18	3- المالية العامة
20	1-3 تحليل بنود الإيرادات والمنح
22	2-3 تحليل بنود النفقات العامة
23	3-3 الفائض/العجز المالي
23	4-3 صافي تراكم المتأخرات - الفائض/العجز المالي ما بين الأساس النقدي وأساس الالتزام
24	5-3 إيرادات المقاصة
25	6-3 الدين العام
26	صندوق 4: اتفاق مبدئي على تعديل ترتيبات المقاصة في بروتوكول باريس
28	صندوق 5: بيجاس: من برنامج مؤقت إلى آلية دائمة؟
30	4- القطاع المصرفي
30	1-4 التطورات الرئيسية في الميزانية المجمع للمصارف
35	2-4 مؤشرات أداء الجهاز المصرفي
36	3-4 نشاط غرف المقاصة
36	4-4 بورصة فلسطين
39	صندوق 6: غياب فئة الـ 10 أغوره من التداول في الأراضي الفلسطينية: ما له وما عليه!
41	5- مؤشرات الاستثمار
41	1-5 تسجيل الشركات
43	2-5 رخص الأبنية
44	3-5 استيراد الإسمنت
45	4-5 تسجيل السيارات

45	5-5 النشاط الفندقى
46	صندوق 7: أزمة شركة كهرباء القدس
48	6- الأسعار والقوة الشرائية
48	1-6 أسعار المستهلك
49	2-6 أسعار المنتج والجملة
49	3-6 أسعار تكاليف البناء والطرق
50	4-6 الأسعار والقوة الشرائية
51	صندوق 8: أزمة تكاليف المعيشة في الأراضي الفلسطينية
54	7- التجارة الخارجية
54	1-7 الميزان التجارى
55	2-7 ميزان المدفوعات
56	صندوق 9: الاقتصاد الاسرائيلى: مكامن القوة
59	المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة للأعوام 2000 - 2011

## الملخص التنفيذي

المساعدات بمقدار 143% (إلى 280 مليون دولار). أما العجز الكلي قبل المساعدات الأجنبية فقد بلغ 331 مليون دولار. وبعد إضافة المنح والمساعدات انخفضت قيمة العجز لتصل إلى 93.8 مليون دولار خلال الربع الثاني من هذا العام.

**القطاع المصرفي:** بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة في الربع الثاني من عام 2012 نحو 3,783.6 مليون دولار، مسجلة بذلك ارتفاعاً مقداره 5.3% عن الربع الأول من نفس العام. شكلت تسهيلات القروض النسبة الأكبر من إجمالي التسهيلات المباشرة (70.4%). أما بالنسبة لإجمالي عدد الشيكات المقدمة للتقاص، فقد بلغ نحو 1,038,177 شيك بقيمة 2,370 مليون دولار مع نهاية الربع الثاني. ويمثل هذا ارتفاعاً بنسبة 2.8% في العدد وانخفاضاً بنسبة 9% في القيمة مقارنة مع الربع السابق.

**بورصة فلسطين:** انخفض عدد الأسهم المتداولة خلال الربع الثاني من العام الحالي بنسبة 15% مقارنة مع الربع السابق، كما بلغت قيمة الأسهم المتداولة في الربع الثاني من هذا العام نحو 74.34 مليون دولار، بانخفاض مقداره 22% مقارنة مع الربع السابق. أما بالنسبة لمؤشر القدس فقد تراجع بواقع 42.71 نقطة نهاية الربع الثاني من العام الحالي مقارنة مع نهاية الربع السابق.

**مؤشرات الاستثمار:** يضم هذا القسم المؤشرات الأربعة التالية:

- **تسجيل الشركات:** بلغ عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الثاني من هذا العام 278 شركة، مسجلة انخفاضاً بنسبة 13% مقارنة مع الربع السابق، وبنسبة 25.4% مقارنة مع الربع المناظر من عام 2011. كما بلغت قيمة رؤوس أموال الشركات المسجلة خلال الربع الثاني من العام الحالي نحو 37.3 مليون دينار أردني.

- **رخص الأبنية واستيراد الاسمنت:** ارتفع عدد رخص البناء الصادرة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع

**الناتج المحلي الإجمالي:** بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي نحو 1,722 مليون دولار خلال الربع الثاني 2012، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 9% مقارنة مع الربع الذي سبقه، وارتفاع بنسبة 7.7% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2011. من جهة أخرى، ارتفعت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني 2012 بمقدار 8.2% مقارنة مع الربع الأول من العام 2012، وارتفاعاً بمقدار 4.6% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2011. أما من ناحية الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، فبلغت قيمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي خلال الربع الثاني 2012 نحو 2,111.6 مليون دولار.

**سوق العمل:** ارتفع عدد العاملين في الضفة والقطاع من 834 ألف في الربع الأول من عام 2012 إلى 877 ألف في الربع الثاني من عام 2012. وعند مقارنة الربع الثاني لعام 2011 مع الربع الثاني لعام 2012، يلاحظ ازدياد العمالة بنسبة 2.9%. وانخفض معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية إلى 20.9% في الربع الثاني لعام 2012 مقارنة مع 23.9% في الربع السابق. من جهة أخرى، ارتفع متوسط أجور العاملين في قطاع غزة بحوالي 0.6% ليصل معدل الأجر اليومي في القطاع إلى 64.3 شيكل في الربع الثاني من هذا العام مقارنة مع معدل أجر قدره 63.9 شيكل خلال الربع السابق. وارتفع متوسط أجور العاملين في الضفة الغربية بحوالي 2.3% ليصل معدل الأجر اليومي في الضفة إلى 87 شيكل في الربع الثاني من هذا العام مقارنة مع معدل أجر قدره 85 شيكل خلال الربع السابق. أما بالنسبة لعدد الشواغر المعلن عنها في الصحف المحلية خلال الربع الثاني من العام الحالي فقد توزعت بواقع 49% للقطاع الخاص، و39% لقطاع المنظمات الأهلية، و12% للقطاع الحكومي.

**المالية العامة:** شهدت الإيرادات المحلية انخفاضاً بمقدار 10% خلال الربع الثاني من عام 2012 مقارنة مع الربع السابق (إلى 501 مليون دولار). كما شهدت النفقات الجارية ارتفاعاً بنحو 15% (إلى 777 مليون دولار) خلال نفس الفترة. وقد ارتفع العجز في الموازنة الجارية قبل

من جهة أخرى، سجلت القوة الشرائية خلال الربع الثاني من عام 2012 تحسناً بنحو 1.77% مقاسة بالدولار مقارنة مع الربع السابق.

**التجارة الخارجية:** بلغ إجمالي قيمة الواردات السلعية المرصودة خلال الربع الثاني من عام 2012 حوالي 1,109 مليون دولار. وبلغت حصة اسرائيل حوالي 66% منها. أما الصادرات السلعية المرصودة خلال نفس الفترة فقد بلغت نحو 185 مليون دولار، وبلغت حصة اسرائيل 164 مليون دولار (88% من الإجمالي). أي أن عجز الميزان التجاري السلعي وصل إلى 924 مليون دولار خلال الربع الثاني من هذا العام.

**ميزان المدفوعات:** بلغ عجز الحساب الجاري نحو 793.6 مليون دولار خلال الربع الثاني من هذا العام. ويزيد هذا العجز بمقدار مقارنة 14.9% مع الربع السابق. وزيادة بنحو 4% مقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. جرى تمويل عجز الميزان الجاري هذا من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وفر مبلغ 875.2 مليون دولار.

**مواضيع الصناديق في هذا العدد:** يحتوي هذا العدد من المراقب على 9 صناديق يناقش كل منها موضوعاً محدداً على النحو التالي:

**أسعار زيت الزيتون العالمية في ارتفاع وأسعار الزيت الفلسطيني في انخفاض!** يناقش هذا الصندوق الارتفاع الملحوظ الذي يشهده السعر العالمي لزيت الزيتون حالياً نتيجة انخفاض إنتاج إسبانيا، المصدر الرئيسي لزيت الزيتون. أما سعر زيت الزيتون الفلسطيني فإن احتمالية تأثره بالأسعار العالمية محدودة نظراً لأن سوق الزيت الفلسطيني يعتمد إلى درجة كبيرة على السوق المحلية وهو معزول عن السوق الدولية. ولكن هناك احتمال لارتفاع السعر في فلسطين في حال توفرت فرص توريد واسع للزيت إلى السوق الاسرائيلية.

**الحد الأدنى للأجور: بين التشريع والتطبيق:** يناقش هذا الصندوق تبعات اقرار الحد الأدنى للأجور في الأراضي الفلسطينية. تم إقرار الحد الأدنى للأجور بـ 1,450 شيكل شهرياً، و65 شيكل يومياً، و8.5 شيكل للساعة. يناقش

الثاني من عام 2012 مقارنة مع الربع المناظر من العام 2011 بنسبة 8.7%، فيما سجل ارتفاعاً بنسبة 0.83% مقارنة مع الربع الأول من العام 2012. من جهة أخرى، انخفض مجموع مساحات الأبنية المرخصة خلال الربع الثاني من عام 2012 بحوالي 11% مقارنة بالربع الأول من نفس العام. من جهة أخرى، بلغت كمية الاسمنت المستوردة إلى غزة إلى 13.5 ألف طن خلال الربع الثاني من عام 2012 مقارنة مع 11.4 ألف طن خلال الربع المناظر من عام 2011. وفي الضفة الغربية بلغت كمية الاسمنت المستورد نحو 341.9 ألف طن خلال نفس الفترة.

- **تسجيل السيارات:** بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الثاني من العام الحالي نحو 3,628 سيارة، وانخفاض بنسبة 3% مقارنة مع الربع السابق، وانخفاض بنحو 28% مقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. كما يلاحظ أن أغلبية السيارات المسجلة خلال الربع الثاني من العام الحالي هي سيارات مستعملة ومستوردة من الخارج (44%).

- **النشاط الفندقية:** هبط عدد الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية إلى 98 فندقاً في نهاية الربع الثاني من هذا العام مقارنة مع 102 فندقاً في نهاية الربع الأول من العام الحالي. وبلغ عدد النزلاء في فنادق الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثاني من هذا العام ما مجموعه 158,167 نزلياً. وبالمقارنة مع الربع السابق يتبين أن هناك ارتفاعاً في عدد النزلاء بنسبة 37%، وكذلك ارتفاعاً بنسبة 20% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي.

**الأسعار والقوة الشرائية:** سجلت الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية انخفاضاً بنسبة 0.45% خلال الربع الثاني من عام 2012 مقارنة بالربع الأول من نفس العام. كما سجل الرقم القياسي للجملة انخفاضاً بنسبة 2.15% خلال الفترة نفسها. وشهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني السكنية وغير السكنية في الضفة الغربية خلال الربع الثاني من العام 2012 ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0.06% مقارنة مع الربع الأول من العام نفسه.



الأراضي الفلسطينية. ويلخص الصندوق القنوات التي تقوم "بيجاس" من خلالها بتقديم الدعم إلى الأراضي الفلسطينية. ويبين الصندوق أن "بيجاس" ضخت مساعدات مالية مباشرة إلى الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 2008-2011 بمقدار يزيد على مليار يورو. وأن نحو 65% من هذا المبلغ ذهب لتمويل رواتب الموظفين ومعاشات المتقاعدين.

**غياب فئة الـ 10 أغوره من التداول في الأراضي الفلسطينية: ما له وما عليه!** يناقش هذا الصندوق أثر غياب فئة العشر أغورات من التداول في السوق الفلسطينية، وتأثير ذلك على الأسعار. كما يحاول تحديد أي فئات المجتمع هي الأكثر تضرراً من ذلك الغياب. اختفت فئة العشر أغورات من السوق الفلسطينية منذ قرابة العقد ونصف ولم يكن ذلك نتيجة لقرار مدروس يمنع تداولها. غياب الفئات النقدية الأصغر له تأثير قوي على المستهلك الفلسطيني وذلك لسببين: الأول، أن الجزء الأكبر من الانفاق يذهب إلى الغذاء والمواصلات وهي مشتريات متكررة وتتم بدفعات قليلة، والسبب الثاني، هو أن مشتريات الفقراء تتم بشكل متكرر وبكميات أكثر ضالة من مشتريات الأغنياء. ويقدم الصندوق عرضاً لكلفة وفائدة هذه الفئة مجدداً وتأثير ذلك المحتمل على الأسعار.

**أزمة شركة كهرياء القدس:** يناقش هذا الصندوق أزمة الديون التي تمر بها شركة كهرياء القدس. إذ استلمت الشركة مؤخراً تهديداً من الشركة الإسرائيلية القطرية بقطع التيار الكهربائي عن مناطق امتياز شركة القدس ما لم يتم تسديد الديون المتراكمة على الشركة. يعرض هذا الصندوق أهم أسباب تقادم هذه الأزمة والحلول المقترحة.

**أزمة تكاليف المعيشة في الأراضي الفلسطينية:** يناقش هذا الصندوق الأسباب الاقتصادية وراء اندلاع موجة الاحتجاجات الشعبية مؤخراً ضد سياسات السلطة وتدهور مستوى المعيشة. ويجمع الصندوق هذه الأسباب تحت خمسة عناوين: أولاً، استقرار البطالة على معدلات مرتفعة وخصوصاً في أوساط الشباب. ثانياً، انخفاض الأجور الحقيقية. ثالثاً، ارتفاع الأسعار خصوصاً المحروقات وضريبة القيمة المضافة. رابعاً، انقطاع صرف الرواتب والمعاشات والتحويلات. وخامساً، أثر بروتوكول باريس

الصندوق الرأىان المتعارضان بالنسبة لمعيار تحديد الحد الأدنى للأجور في الأراضي الفلسطينية. الأول يرى أن يتم تحديده على ضوء تكاليف مستلزمات الحياة الضرورية، والثاني يرى أنه يجب تحديده على ضوء المتغيرات الاقتصادية. ولكن في الواقع، تطبيق أي منهما على حده لن يكن مجدياً في ظل التشوّهات البنوية للاقتصاد الفلسطيني. يدرس الصندوق التبعات الاقتصادية المختلفة لفرض حد أدنى للأجور في الأراضي الفلسطينية، كما يوصي بضرورة متابعة بعض المؤشرات المهمة التي يحتمل ان تتأثر من تطبيق القرار في المستقبل مثل التشغيل، والأسعار.

**320 طلب لشاغر "موظفة استقبال":** يعرض هذا الصندوق إلى صورة عملية تعكس بؤس سوق العمل الفلسطيني، وبشكل خاص مدى نقشي البطالة بين الشباب وخريجي الجامعات. قام معهد ماس مؤخراً بالإعلان عن شاغر "موظفة استقبال" لحملة شهادة الدبلوم المتوسط. ولقد تقدم 320 طلب لهذا الشاغر (8% منهم ذكور). معظم المتقدمين للوظيفة هم خريجون حديثون من كليات العلوم الإدارية والإنسانية، 70% منهم من حملة البكالوريوس و86% من المتقدمين عاطلين عن العمل!

**اتفاق مبدئي على تعديل ترتيبات المقاصة في بروتوكول باريس:** يتطرق هذا الصندوق إلى التعديلات الأخيرة المقترحة، والتي تم التوقيع عليها بين الحكومة الفلسطينية والاسرائيلية، على الترتيبات التجارية في اتفاق باريس والتي تخص آلية المقاصة. تهدف الترتيبات المقترحة إلى التقليل من التسرب المالي وتسهيل حركة البضائع بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية ودعم جهود الطرفين في تقليص التجارة غير المشروعة والتهرب الضريبي. يحتوي الصندوق على معلومات عن بنود الاتفاق المقترح بما يخص حساب مقاصة الجمارك وضرائب المشتريات والقيمة المضافة، وتأسيس مناطق تخليص جمركي فلسطينية، ومد أنبوب لنقل المحروقات والمشتقات النفطية مباشرة من اسرائيل إلى الأراضي الفلسطينية.

**بيجاس: من برنامج مؤقت إلى آلية دائمة؟** يهدف هذا الصندوق إلى التعريف بآلية "بيجاس" وإلقاء نظرة على البرامج التي يتم صرف المساعدات الأوروبية عبرها إلى

الاقتصاد الاسرائيلي: مكامن القوة: يتطرق هذا الصندوق إلى الأسباب الرئيسية وراء نجاح الاقتصاد الاسرائيلي خلال العقود الماضية وعدم تأثره بالأزمة المالية العالمية، التي اجتاحت مؤخراً الدول الغنية. يقترح الباحث جوردان وايزمان أربعة أسباب رئيسية وراء هذا النجاح وهي أولاً، أن اسرائيل تعلّمت من ماضيها المرير، ثانياً، تدفق مهاجرين بكفاءات عالية، ثالثاً، التدخل الحكومي الذكي، ورابعاً، السياسة النقدية المبتكرة.

على الأسعار. أما رد السلطة الوطنية على هذه الاحتجاجات وعلى تدهور مستوى المعيشة فقد كان بالتراجع عن الزيادات التي أعلنت في البداية حول أسعار بعض المحروقات وخفض الزيادة في ضريبة القيمة المضافة من 1% الى 0.5%، وعلان أسعار استرشادية لعدد من السلع الغذائية الأساسية، بالإضافة إلى تسريع اتخاذ قرار تحديد الحد الأدنى للأجور.

## 1- الناتج المحلي الإجمالي

بمقدار 7.7% في الربع الثاني 2012 مقارنة بالربع الثاني 2011 (ارتفاع مساهمة قطاع الانشاءات بنحو 6%). ومن الجدير بالملاحظة أن هذا ارتفاع حقيقي (بالأسعار الثابتة)، أي الارتفاع الاسمي مطروحاً منه تأثير تضخم الأسعار. من جهة أخرى، شهدت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني 2012 ارتفاعاً بمقدار 8.2% مقارنة بالربع الأول من العام 2012، وارتفاعاً بمقدار 4.6% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2011 (انظر الجدول 1-1).

سجل الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً نسبته 9% خلال الربع الثاني 2012 مقارنة مع الربع الأول 2012. جاء معظم هذا الارتفاع بسبب ارتفاع مساهمة نشاط الانشاءات خلال نفس الفترة (ارتفاع بمقدار 21%). ولكن، نظراً لأن الإنتاج الوطني يتأثر بقوة بالتحويلات الموسمية يحد الاقتصاديون أن تتم مقارنة الناتج المحلي الإجمالي بين الفصول المتناظرة وليس بين الفصول المتلاحقة. وعلى أرضية هذه التوصية نجد أن الناتج المحلي الإجمالي ارتفع

جدول 1-1: الناتج المحلي الإجمالي في الاراضي الفلسطينية (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

2012		2011				النشاط الاقتصادي
الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
1,722.0	1,579.7	1,629.4	1,599.0	1,598.2	1,496.4	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)
1,203.0	1,115.5	1,154.6	1,124.5	1,135.0	1,058.3	- الضفة الغربية*
519.0	464.2	474.8	474.5	463.2	438.1	- قطاع غزة
427.1	394.7	410.2	405.6	408.5	385.3	ن.م.ج للفرد (دولار أمريكي)
502.4	469.0	488.7	479.2	487.0	457.2	- الضفة الغربية*
317.0	285.9	295.0	297.4	292.8	279.3	- قطاع غزة

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2012، إحصاءات الحسابات القومية، 2011-2012 رام الله-فلسطين. بيانات أرباع العام 2011 والربع الأول 2012 هي أولية وعرضة لمزيد من التنقيح. بيانات الربع الثاني من العام 2012 هي الاصدار الأول وهي أولية وعرضة لمزيد من التنقيح. (\* البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته اسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

وانخفاض بمقدار 4.6% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2011.

- ✧ ارتفاع بنحو 21% في مساهمة نشاط الانشاءات بين الربعين الأول 2012 والثاني 2012، وارتفاع بمقدار 6% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2011.
- ✧ انخفاض بمقدار 6% في مساهمة نشاط الخدمات بين الربعين الأول 2012 والثاني 2012، وارتفاع بمقدار 4% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2011.

أما بالنسبة لبنية الناتج المحلي الإجمالي، فيمكن ملاحظة التالي (انظر الجدول 1-2):

- ✧ ارتفاع بمقدار 20% في حصة نشاط الزراعة بين الربعين الأول 2012 والثاني 2012. ولكن حدث انخفاض بمقدار 11.1% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2011.
- ✧ ارتفاع بمقدار 1.6% في حصة الصناعة والكهرباء والماء بين الربعين الأول 2012 والثاني 2012،

جدول 1-2: التوزيع المئوي لمساهمات الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي  
في الأراضي الفلسطينية\* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

2012		2011				النشاط الاقتصادي
الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
4.8	4.0	6.7	4.3	5.4	5.5	الزراعة وصيد الأسماك
12.5	12.3	12.0	12.4	13.1	13.1	التعدين والصناعة والمياه والكهرباء
0.4	0.4	0.4	0.4	0.3	0.4	التعدين واستغلال المحاجر
8.7	8.4	8.0	8.4	9.4	9.2	الصناعة التحويلية
2.7	2.9	2.8	2.8	2.7	2.9	إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء
0.7	0.6	0.8	0.8	0.7	0.6	إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها
12.5	10.3	11.2	11.5	11.8	10.2	الإشاعات
9.2	9.4	9.4	9.6	9.1	9.1	تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية
2.2	2.3	2.2	2.1	2.0	2.1	النقل، والتخزين
4.4	4.8	4.6	4.7	4.7	4.9	الأنشطة المالية وأنشطة التأمين
6.3	6.5	6.3	6.7	6.4	6.3	المعلومات والاتصالات
22.4	23.8	21.8	21.5	21.5	22.2	الخدمات
2.1	1.7	2.1	1.4	1.1	1.1	أنشطة خدمات الإقامة والطعام
6.2	7.2	6.0	6.2	6.2	6.8	الأنشطة العقارية والإيجارية
1.4	1.6	1.4	1.4	1.5	1.6	الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية
0.6	0.7	0.6	0.6	0.6	0.6	أنشطة الخدمات الإدارية والخدمات المساندة
7.7	7.8	7.4	7.7	7.6	7.6	التعليم
2.8	2.9	2.7	2.6	2.7	2.7	الصحة والعمل الاجتماعي
0.4	0.5	0.4	0.4	0.5	0.5	الفنون والترفيه والتسليّة
1.2	1.4	1.2	1.2	1.3	1.3	أنشطة الخدمات الأخرى
13.0	13.6	13.2	14.0	14.0	14.8	الإدارة العامة والدفاع
0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	الخدمات المنزلية
-4.0	-4.3	-4.1	-4.1	-4.2	-4.3	ناقص: الوساطة المالية والمقاصة
6.2	6.9	7.0	7.0	6.8	7.3	زائد: الرسوم الجمركية
10.4	10.3	9.6	10.2	9.3	8.7	زائد: صافي ضريبة ق. م على الواردات
100.0	100	100	100	100	100	المجموع (%)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2012، إحصاءات الحسابات القومية، 2011-2012 رام الله-فلسطين.

بيانات ارباع العام 2011 والربع الأول 2012 هي أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

بيانات الربع الثاني من العام 2012 هي الاصدار الأول وهي أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

(\*) البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته اسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

يعرض الجدول 1-3 قيمة الإنفاق على البنود الرئيسية المكونة للناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثاني من العام 2012. وتجدر الملاحظة أن الجدول يعبر عن المتطابقة الأساسية في الحسابات القومية:

استهلاك خاص + استثمار + استهلاك حكومي + الصادرات - الواردات = الناتج المحلي الإجمالي  
(GDP = C + I + G + X - M)

و الأرقام بالنسبة للربع الثاني 2012 هي كالتالي (مليون دولار):

مليون دولار	
1,545.5	استهلاك الأسر المعيشية
500.5	+ الاستهلاك الحكومي
65.6	+ استهلاك مؤسسات غير هادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية
366.9	+ الاستثمار (التكوين الرأسمالي)
302.9	+ الصادرات
1,059.4	- الواردات
1,722	= الناتج المحلي الإجمالي

جدول 1-3: الناتج المحلي الإجمالي والاتفاق عليه في الأراضي الفلسطينية\*  
(أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

القيمة بالمليون دولار امريكي

2012		2011				فئة الاستخدام
الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
2,111.6	2,053.5	1,895.1	1,933.6	1,875.3	1,982.2	الإتفاق الاستهلاكي النهائي
1,545.5	1,576.0	1,433.0	1,494.9	1,423.8	1,529.1	الإتفاق الاستهلاكي النهائي للأسر
500.5	419.9	390.4	378.7	391.8	396.3	الإتفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي
65.6	57.6	71.7	60.0	59.7	56.8	الإتفاق الاستهلاكي النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر
366.9	282.0	310.1	318.9	378.6	313.7	التكوين الرأسمالي الإجمالي
480.6	359.9	391.1	384.0	446.4	359.1	التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي
419.6	304.8	338.6	330.4	387.5	289.9	- المباني
61.0	55.1	52.5	53.6	58.9	69.2	- غير المباني
-113.7	-77.9	-81.0	-65.1	-67.8	-45.4	التغير في المخزون
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	صافي الممتلكات القيمة
-756.5	-755.8	-575.8	-653.5	-655.7	-799.5	صافي الصادرات من السلع والخدمات
302.9	223.7	320.9	294.5	274.9	249.2	الصادرات
222.1	145.4	242.7	230.6	216.1	191.2	- السلع
80.8	78.3	78.2	63.9	58.8	58.0	- الخدمات
1,059.4	979.5	896.7	948.0	930.6	1,048.7	الواردات
916.8	846.6	771.4	817.7	819.7	951.5	- السلع
142.6	132.9	125.3	130.3	110.9	97.2	- الخدمات
1,722.0	1,579.7	1,629.4	1,599.0	1,598.2	1,496.4	الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2012، إحصاءات الحسابات القومية، 2011-2012 رام الله-فلسطين.  
بيانات ارباع العام 2011 والربع الأول 2012 هي أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.  
بيانات الربع الثاني من العام 2012 هي الاصدار الأول وهي أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.  
(\*) البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته اسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

الإجمالي (بمقدار 22.6%). هذا يعني أن الاقتصاد الفلسطيني يستهلك أكثر مما يقوم بإنتاجه، وهو ما تتم موازنته بالاستيراد.

تقود دراسة الجدول 1-3 إلى مجموعة من الملاحظات:  
✦ ان الإتفاق الاستهلاكي النهائي في الربع الثاني من هذا العام في الأراضي الفلسطينية يزيد على الناتج المحلي

- ✧ توزع الإنفاق الاستهلاكي النهائي بين 1,545.5 مليون دولار (73%) للإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية، و500.5 مليون دولار (24%) للإنفاق الاستهلاكي الحكومي، و65.6 مليون دولار (3%) للإنفاق الاستهلاكي النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح والتي تخدم الأسر.
- ✧ انخفاض الاستهلاك النهائي للأسر بمقدار 2% ما بين الربعين الأول من العام 2012 والثاني 2012، مقابل ارتفاع بنحو 19% للإنفاق الاستهلاكي الحكومي وارتفاع خلال نفس الفترة.
- ✧ ارتفاع الصادرات من السلع والخدمات بمقدار 35.4% ما بين الربعين الأول من العام 2012 والثاني 2012. كذلك ارتفاع الواردات بمقدار 8% خلال نفس الفترة.
- ✧ ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي للمؤسسات غير الهادفة للربح خلال نفس الفترة بنحو 14%.
- ✧ ارتفاع إجمالي التكوين الرأسمالي بمقدار 30% بين الربعين الأول من العام 2012 والثاني 2012، وانخفاض بمقدار 3% مقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي.

### صندوق 1: أسعار زيت الزيتون العالمية في ارتفاع وأسعار الزيت الفلسطيني في انخفاض!

انخفض محصول الزيتون في إسبانيا لهذا العام بسبب الشتاء القارص الذي تبعه صيف حار وجاف. ونظراً لأن موقع إسبانيا في سوق زيت الزيتون العالمي مشابه لموقع السعودية في سوق النفط (إسبانيا هي المنتج الأول والمصدر الأول لزيت الزيتون في العالم)<sup>1</sup>، فإن الأسعار العالمية للزيت شهدت ارتفاعاً ملحوظاً. هبط الإنتاج العالمي من زيت الزيتون لموسم 2013/2012 بنسبة 19%. وترك ذلك أثراً كبيراً على سعره الذي ارتفع في السوق الدولية للموسم الحالي بنسبة 34%. إذ ارتفع سعر الكيلو غرام من زيت الزيتون البكر من 2.191 يورو (نحو 11 شيكل) في أيلول من العام الماضي إلى 2.943 يورو (14.6 شيكل) خلال أيلول من هذا العام<sup>2</sup>. أما في إسبانيا ارتفعت أسعار زيت الزيتون بنسبة 39% ليصل إلى 2.59 يورو/كغم في الأسبوع الأول من شهر أيلول لهذا العام (نحو 13 شيكل/كغم)<sup>3</sup>.

ومع بدء موسم الزيتون في فلسطين (منتصف شهر تشرين أول إلى كانون أول) يتوجب التساؤل عن أثر انعكاس الارتفاع في السعر العالمي على سعر الزيت الفلسطيني. وتشير الملاحظات الأولية إلى أن أسعار الزيت المحلية، وعلى عكس ما حصل في السوق العالمية، شهدت انخفاضاً وليس ارتفاعاً. وفي محاولة لفهم هذه النزعات المتعارضة، يستعرض هذا الصندوق واقع سوق زيت الزيتون الفلسطيني.

تعتمد أشجار الزيتون في فلسطين على مياه الأمطار مما يجعل محصول الزيتون عرضه لتذبذب شديد. وهناك حركة دورية في إنتاج الزيتون (إنتاج وفير نسبياً في "السنة الماسية" يعقبه غلة ضئيلة في "السنة الشلتونية"). وكان متوسط إنتاج السنة الماسية في الماضي يقدر بنحو 33 ألف طن من زيت الزيتون، أما السنة الشلتونية فإن متوسط إنتاجها لا يزيد على 7 آلاف طن زيت. إلا أن هذه التقديرات، كما ذكر موقع مجلس الزيتون الفلسطيني، تراجعت ووصلت إلى 22 ألف طن زيت في السنة وفيرة الإنتاج (كما في 2010) و5 آلاف طن في السنة رديئة الإنتاج (كما في العام 2009).

من المتوقع أن تصل كمية زيت الزيتون التي سيتم إنتاجها خلال هذا الموسم في الأراضي الفلسطينية 18 ألف طن. يضاف إلى هذا 6 آلاف طن من مخزون العام السابق. وبذلك يصبح العرض الكلي المتاح من زيت الزيتون 24 ألف طن. من ناحية مقابلة يبلغ الاستهلاك السنوي المحلي من زيت الزيتون نحو 14 ألف طن (الاستهلاك السنوي للفرد في الضفة الغربية 4.8 كغم وفي قطاع غزة 1.2 كغم فقط)<sup>4</sup>. هذا يعني أن فائض العرض فوق الاستهلاك المحلي من زيت الزيتون في هذا الموسم سوف يبلغ 10 آلاف طن تقريباً.

بلغ سعر الزيت في بداية الموسم في الضفة الغربية حوالي 23 شيكل فقط لكل كيلو غرام. ويتوقع أحد أعضاء مجلس الزيتون الفلسطيني أن ينخفض السعر إلى 18 شيكل مع مرور الوقت، هذا على الرغم من أن معظم المزارعين يخزنون إنتاجهم من الزيت حالياً انتظاراً

<sup>1</sup> أنتجت إسبانيا في العام 2012 حوالي 1.7 مليون طن من زيت الزيتون أي ما يزيد عن 60% من الإنتاج العالمي وجاءت تركيا في المركز الثاني.

<sup>2</sup> <http://www.indexmundi.com/commodities/?commodity=olive-oil&months=60&currency=eur>

<sup>3</sup> International Olive Council. 2012. Market Newsletter:

<http://www.internationaloliveoil.org/news/view/660-year-2012-news/307-market-newsletter-september-2012>

<sup>4</sup> مجلس الزيتون الفلسطيني. <http://www.pooc.org.ps/pooceng>

لارتفاع الأسعار. ويبرر الخبير توقعاته بانخفاض السعر بضعف الطلب على الزيت نتيجة عدم فتح سوق قطاع غزة أمام زيت الضفة، إضافة إلى العقبات في وجه التصدير إلى الخارج وإلى إسرائيل<sup>5</sup>.

يعرض الجدول 1 قيمة صادرات وواردات زيت الزيتون في الأراضي الفلسطينية. ويستفاد من الجدول أن التصدير يتراوح بين 12-13 ألف دولار في السنة<sup>6</sup>.

جدول 1: قيمة صادرات وواردات زيت الزيتون في فلسطين 2007-2010 (ألف دولار)

العام	الصادرات	الواردات
2007	11,475	1
2008	11,493	171
2009	12,481	449
2010	13,806	1,619

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيانات التجارة الخارجية للسلع والخدمات نتائج أساسية. السنوات 2010-2007

يواجه تصدير زيت الزيتون الفلسطيني إلى الأسواق الخارجية عقبات كثيرة، منها تذبذب الأسعار الكبير وارتفاع كلفة الإنتاج. كما لا يزال الزيت الفلسطيني في بداية مرحلة التعريف به في الأسواق العالمية<sup>7</sup>. وبناء على معلومات مجلس الزيتون الفلسطيني فإن أهم الأسواق التي يصدر الزيت الفلسطيني إليها هي أسواق الخليج العربي (حوالي 2,400 طن بالسنة) والأردن (500 طن) وأوروبا (700 طن) وأمريكا وكندا (500 طن). ولا يزال تسويق زيت الزيتون يحتاج إلى جهود كبيرة للترويج له في الأسواق العالمية نظراً لوجود منافسة شديدة ونظراً لأن الزيت الفلسطيني غير مرغوب كثيراً في أسواق أوروبا بسبب "ثقله" وحدة طعمه<sup>8</sup>.

تراوح إنتاج إسرائيل من زيت الزيتون بين 4-9 ألف طن خلال السنوات الخمس الماضية<sup>9</sup>. بينما بلغ استهلاك إسرائيل من زيت الزيتون ما بين 15 ألف طن و17 ألف طن خلال نفس الفترة<sup>10</sup>. وتعتمد إسرائيل بشكل أساسي على استيراد زيت الزيتون من تركيا نظراً لانخفاض سعر الزيت التركي مقارنة بالزيت الفلسطيني، على الرغم من أن أذواق المستهلكين تفضل الزيت الفلسطيني ذو المذاق الحادق.

من خلال ما سبق يمكن ملاحظة أن سعر الزيت الفلسطيني يتحدد وفق قاعدة العرض والطلب المحلي. أما بالنسبة إلى تأثير سعر زيت الزيتون الفلسطيني بالأزمة العالمية فهو محدود، على الأرجح، نظراً للاعتماد بشكل حصري تقريباً على السوق المحلية. يواجه تصدير زيت الزيتون إلى الأسواق العالمية عقبات كثيرة ومنافسة شديدة من منتجين كبار ذوي باع طويل وعريق في التسويق. وهذا ما يجعل التصدير التجاري المربح للزيت الفلسطيني أمراً صعباً وبعيد المنال في المدى القريب على الرغم من الأفاق الواعدة على المدى البعيد.

ولكن لا يزال هناك احتمال لارتفاع أسعار زيت الزيتون في الأراضي الفلسطينية، وذلك في حال فتح السوق الإسرائيلية. إذ وصل سعر كيلو الزيت في السوق العالمية كما أشرنا سابقاً إلى 2.94 يورو (نحو 14.6 شكيل) الآن. وعند إضافة التكاليف الأخرى (تكاليف نقل، ضريبة قيمة مضافة، هوامش الربح)، يمكن أن يصبح سعر زيت الزيتون المستورد من الأسواق العالمية إلى السوق الإسرائيلية أعلى من سعر الزيت الفلسطيني. وذلك سيؤدي إلى زيادة طلب إسرائيل على زيت الزيتون الفلسطيني وإلى ارتفاع أسعاره بالتالي.

<sup>5</sup> مقابلة مع السيد طارق أبو لبن، عضو في مجلس الزيتون الفلسطيني.

<sup>6</sup> نظم قرار مجلس الوزراء لعام 2009 استيراد زيت الزيتون من الخارج، وبموجب هذا القرار تم تشكيل لجنة فنية تنظم إعطاء تراخيص الاستيراد، وهي تتشدد في منح التراخيص لضمان تسويق الإنتاج المحلي.

<sup>7</sup> مقابلة مع السيد علي غانم، عضو في مجموعة عنبثاوي.

<sup>8</sup> من الملفت للنظر أن تسويق الزيت الفلسطيني في الأسواق الغربية لا يتم عبر المنافذ التجارية العادية بل من خلال منظمات "التجارة العادلة" تبعاً للسيد طارق أبو لبن (عضو في مجلس الزيتون الفلسطيني). تشكلت هذه المنظمات من قبل الجهات المناهضة للعولمة وهي تعمل على تسويق منتجات الفقراء من مختلف أنحاء العالم وعلى منحهم السعر العادل لمنتجاتهم.

<sup>9</sup> <http://www.indexmundi.com/agriculture/?country=il&commodity=olive-oil&graph=production>

<sup>10</sup> <http://www.internationaloliveoil.org/estaticos/view/131-world-olive-oil-figures>

## 2- سوق العمل

## 2-1 القوى العاملة ونسبة المشاركة

بلغت نسبة المشاركة في القوة العاملة (أي نسبة العاملين والعاطلين إلى من هم في سن العمل) خلال الربع الثاني من العام 2012 في الضفة والقطاع 43.6% مقارنة مع 43.4% في الربع الأول لعام 2012. ولكن، مقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي، ارتفعت بنحو نقطة مئوية واحدة. ويظهر جدول 2-1 استمرار التفاوت ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة في نسبة المشاركة. إذ بلغت في الضفة 45.4%، في حين لم تتعد 40.3% في قطاع غزة خلال الربع الثاني 2012. ويعود هذا بشكل خاص إلى انخفاض نسبة مشاركة الإناث في القطاع مقارنة بالضفة (14.9% مقارنة مع 18.6%).

جدول 2-1: نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة والجنس 2010- الربع الثاني 2012 (%)

المنطقة والجنس	العام 2010	الربع الأول 2011	الربع الثاني 2011	الربع الثالث 2011	الربع الرابع 2011	العام 2011	الربع الأول 2012	الربع الثاني 2012
<b>كلا الجنسين</b>								
الضفة الغربية	43.7	43.2	45.3	46.2	47.3	45.5	45.4	45.4
قطاع غزة	36.4	37.0	38.1	39.0	39.5	38.4	39.9	40.3
<b>الضفة والقطاع</b>	<b>41.1</b>	<b>41.0</b>	<b>42.7</b>	<b>43.6</b>	<b>44.4</b>	<b>43.0</b>	<b>43.4</b>	<b>43.6</b>
<b>ذكور</b>								
الضفة الغربية	69.5	69.0	71.2	73.1	72.2	71.4	70.8	71.5
قطاع غزة	62.1	62.5	64.0	64.3	64.8	63.9	65.5	65.1
<b>الضفة والقطاع</b>	<b>66.8</b>	<b>66.7</b>	<b>68.6</b>	<b>70.0</b>	<b>69.5</b>	<b>68.7</b>	<b>68.9</b>	<b>69.2</b>
<b>إناث</b>								
الضفة الغربية	17.2	16.7	18.8	18.6	21.6	19.0	19.3	18.6
قطاع غزة	10.2	11.0	11.6	13.2	13.6	12.4	13.7	14.9
<b>الضفة والقطاع</b>	<b>14.7</b>	<b>14.7</b>	<b>16.2</b>	<b>16.7</b>	<b>18.7</b>	<b>16.6</b>	<b>17.3</b>	<b>17.3</b>

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، مسح القوى العاملة، 2010-2011، والربع الثاني 2012.

## جدول 2-2: الأفراد 15 سنة فأكثر والعاملون منهم في الأراضي الفلسطينية

## حسب مكان العمل 2010- الربع الثاني 2012

مكان العمل	العام 2010	الربع الأول 2011	الربع الثاني 2011	الربع الثالث 2011	الربع الرابع 2011	العام 2011	الربع الأول 2012	الربع الثاني 2012
القوة البشرية (ألف)	2,376	2,432	2,455	2,477	2,500	2,465	2,523	2,546
القوى العاملة	976	997	1,048	1,108	1,111	1,059	1,095	1,109
عدد العاملين (ألف)	744	780	852	839	878	838	834	877
الضفة الغربية (%)	63.5	61.2	60.7	59.7	62.1	61.4	60.9	60.5
قطاع غزة (%)	26.0	28.8	29.4	29.9	28.3	28.8	29.9	30.3
إسرائيل والمستوطنات (%)	10.5	10.0	9.9	10.4	9.6	9.8	9.2	9.2

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، مسح القوى العاملة، 2010-2011، والربع الثاني 2012.



معظم الزيادة حدثت بالنسبة للعاملين من داخل أفراد الأسرة غير مدفوعي الأجر (انظر جدول 2-4). توزع العاملون خلال الربع الثاني 2012 حسب مكان العمل على 61% في الضفة الغربية، و30% في غزة، و9% يعملون في إسرائيل والمستوطنات (انظر جدول 2-2).

تشير البيانات الربعية إلى ارتفاع أعداد العاملين في الضفة والقطاع، من 834 ألف في الربع الأول من العام 2012 إلى 877 ألف في الربع الثاني 2012، أي ارتفاع بنحو 5%. وعند مقارنة الربع الثاني لعام 2011 مع الربع الثاني لعام 2012، يلاحظ ازدياد العمالة بنحو 3%. ولكن يبدو أن

جدول 2-3: التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر من الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والقطاع 2010- الربع الثاني 2012 (%)

الربع الثاني 2012	الربع الأول 2012	العام 2011	الربع الرابع 2011	الربع الثالث 2011	الربع الثاني 2011	الربع الأول 2011	العام 2010	القطاع
<b>الأراضي الفلسطينية</b>								
21.9	23.1	22.2	22.6	22.8	21.6	22.9	23.6	قطاع عام
65.6	64.2	64.5	64.8	63.1	64.8	63.3	62.4	قطاع خاص
3.3	3.5	3.5	3.0	3.7	3.7	3.8	3.6	قطاعات أخرى
9.2	9.2	9.8	9.6	10.4	9.9	10.0	10.4	إسرائيل ومستوطنات
<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>المجموع</b>
<b>الضفة الغربية</b>								
14.9	16.3	15.2	15.9	15.9	14.5	15.4	15.9	قطاع عام
70.0	68.5	68.9	68.9	67.0	69.1	68.2	67.7	قطاع خاص
2.0	2.0	2.1	1.8	2.3	2.4	2.4	2.5	قطاعات أخرى
13.1	13.2	13.8	13.4	14.8	14.0	14	13.9	إسرائيل ومستوطنات
<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>المجموع</b>
<b>قطاع غزة</b>								
37.9	39.1	39.4	38.8	38.6	41.7	48.0	46.1	قطاع عام
55.7	54.0	53.8	54.1	54.6	51.3	44.3	46.7	قطاع خاص
6.4	6.9	6.8	7.1	6.8	7.0	7.7	7.2	قطاعات أخرى
<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2012، مسح القوى العاملة، 2010-2011، والربع الثاني 2012.

أما بالنسبة للحالة الوظيفية للعاملين، فتشير البيانات إلى ارتفاع نسبة أعضاء أسرة غير مدفوعي الأجر في الأراضي الفلسطينية بين الربع الأول لعام 2012 والربع الثاني لعام 2012، وإلى ارتفاعها بحوالي نقطتين مؤويتين بين الربع الثاني 2012 والربع المناظر من العام السابق (انظر جدول 2-4). كما يلاحظ انخفاض نسبة من يعمل لحسابه في قطاع غزة خلال الربع الثاني 2012 (إلى 15.5% مقارنة مع 16.5% في الربع الأول 2012 و20.3% في الربع المناظر من العام 2011).

يتبين من الجدول 2-3 أن القطاع الخاص كان المشغل الرئيسي للعمالة الفلسطينية في الضفة الغربية خلال الربع الثاني 2012، مستوعباً 70% من مجمل العاملين، يليه القطاع العام بنسبة 15%. أما في غزة، كان القطاع العام مستوعباً أكثر من ثلث العاملين هناك، ولكن نسبة العاملين في القطاع العام انخفضت من 41.7% خلال الربع الثاني لعام 2011 إلى 37.9% خلال الربع الثاني لعام 2012. بالمقابل، ارتفعت نسبة الغزيين العاملين في القطاع الخاص مقارنة مع الربع الثاني لعام 2011 بزيادة بمقدارها 8.5%.

جدول 2-4: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب الحالة العملية والمنطقة 2010- الربع الثاني 2012 (%)

المنطقة والحالة العملية	العام 2010	الربع الأول 2011	الربع الثاني 2011	الربع الثالث 2011	الربع الرابع 2011	العام 2011	الربع الأول 2012	الربع الثاني 2012
<b>الضفة الغربية</b>								
صاحب عمل	7.1	8.0	7.6	7.4	6.5	7.4	7.6	7.2
يعمل لحسابه	20.3	18.9	19.0	18.8	18.8	18.9	19.7	19.0
مستخدم بأجر	63.6	66.7	64.7	64.0	61.3	64.1	63.2	63.1
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	9.0	6.4	8.7	9.8	13.4	9.6	9.5	10.7
<b>المجموع</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>
<b>قطاع غزة</b>								
صاحب عمل	4.2	3.0	3.0	5.7	3.7	3.9	2.9	3.2
يعمل لحسابه	14.3	18.7	20.3	15.8	16.3	17.7	16.5	15.5
مستخدم بأجر	78.9	73.9	70.3	71.8	75.1	72.7	74.4	74.2
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	2.6	4.4	6.4	6.7	4.9	5.7	6.2	7.1
<b>المجموع</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>
<b>الأراضي الفلسطينية</b>								
صاحب عمل	6.4	6.6	6.3	6.9	5.7	6.4	6.2	6.0
يعمل لحسابه	18.8	18.8	19.4	17.9	18.1	18.6	18.8	18.0
مستخدم بأجر	67.6	68.8	66.4	66.4	65.2	66.6	66.5	66.5
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	7.2	5.8	7.9	8.8	11.0	8.4	8.5	9.5
<b>المجموع</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، مسح القوى العاملة، 2010-2011، والربع الثاني 2012.

مع الربع الذي سبقه، إلا أن النسبة ظلت على حالها تقريباً مقارنة مع الربع الثاني لعام 2011. من جهة أخرى، يلاحظ انخفاض نسبة العاملين في قطاع الخدمات في الأراضي الفلسطينية من 37.1% في الربع الأول لعام 2012 إلى 34.9% في الربع الثاني لعام 2012. في المقابل، ارتفعت نسبة العاملين في قطاع الزراعة والصيد والحراجة من 10.5% إلى 12.7% خلال نفس فترة المقارنة.

وتشير البيانات الربعية إلى حدوث تغير ملحوظ في توزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية بين الربع الثاني لعام 2012 والربع الأول لعام 2012، ولكن النسب ظلت على حالها تقريباً بين الربع الثاني لعام 2012 والربع الثاني لعام 2011 (انظر الجدول 2-5). في قطاع البناء والتشييد على سبيل المثال، على الرغم من الارتفاع الملحوظ في نسبة العاملين في هذا القطاع خلال الربع الثاني 2012 مقارنة

جدول 2-5: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة 2010- الربع الثاني 2012 (%)

النشاط الاقتصادي والمنطقة	العام 2010	الربع الأول 2011	الربع الثاني 2011	الربع الثالث 2011	الربع الرابع 2011	العام 2011	الربع الأول 2012	الربع الثاني 2012
<b>الأراضي الفلسطينية</b>								
الزراعة والصيد والحراجة	11.8	10.6	11.5	10.9	14.4	11.9	10.5	12.7
محاجر وصناعة تحويلية	11.4	11.5	12.3	12.1	11.3	11.8	12.2	11.7
البناء والتشييد	13.2	13.8	14.5	13.9	13.3	13.9	13.5	14.7
التجارة والمطاعم والفنادق	19.3	20.0	20.4	21.0	19.6	20.3	20.1	19.7
النقل والتخزين والاتصالات	6.0	6.4	6.1	6.0	6.0	6.1	6.6	6.3
خدمات وغيرها	38.3	37.7	35.2	36.1	35.4	36.0	37.1	34.9
<b>المجموع</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>

الربع الثاني 2012	الربع الأول 2012	العام 2011	الربع الرابع 2011	الربع الثالث 2011	الربع الثاني 2011	الربع الاول 2011	العام 2010	النشاط الاقتصادي والمنطقة
<b>الضفة الغربية</b>								
14.4	11.4	12.8	16.4	11.5	12.3	10.6	13.3	الزراعة والصيد والحراجة
14.4	14.9	14.4	13.6	14.7	15.0	14.1	13.7	محاجر وصناعة تحويلية
17.4	16.4	17.1	15.8	17.3	18.0	17.4	16.8	البناء والتشييد
20.4	21.4	21.0	20.1	21.9	20.9	21.3	19.9	التجارة والمطاعم والفنادق
5.9	5.6	5.5	5.2	5.4	5.6	5.9	5.7	النقل والتخزين والاتصالات
27.5	30.3	29.2	28.9	29.2	28.2	30.7	30.6	خدمات وغيرها
<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>المجموع</b>
<b>قطاع غزة</b>								
8.9	8.4	9.6	9.1	9.3	9.5	10.5	7.7	الزراعة والصيد والحراجة
5.4	5.9	5.5	5.5	5.8	5.7	5.0	4.8	محاجر وصناعة تحويلية
8.7	6.7	6.0	6.8	6.0	6.2	4.9	3.0	البناء والتشييد
18.1	16.9	18.4	18.5	18.8	19.4	16.8	17.3	التجارة والمطاعم والفنادق
7.3	8.9	7.6	8.1	7.3	7.2	7.6	6.6	النقل والتخزين والاتصالات
51.6	53.2	52.9	52.0	52.8	52.0	55.2	60.6	خدمات وغيرها
<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، مسح القوى العاملة، 2010-2011، والربع الثاني 2012.

## 2-2 البطالة

بلغ معدل البطالة في الربع الثاني 2012 في الأراضي الفلسطينية 20.9% ( 17.1% في الضفة الغربية و 28.4% في قطاع غزة). ويمثل هذا انخفاض بمقدار 3 نقاط مئوية مقارنة مع الربع الاول 2012، وارتفاع بنحو نقطتين مؤبنتين مقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. جاء ذلك على خلفية انخفاض معدل البطالة في الضفة الغربية بنحو 3 نقاط مئوية، وانخفاض بنحو 3 نقاط مئوية في قطاع غزة بين الأرباع المتتالية (انظر جدول 2-6).

جدول 2-6: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس 2010 - الربع الثاني 2012 (%)

الربع الثاني 2012	الربع الاول 2012	العام 2011	الربع الرابع 2011	الربع الثالث 2011	الربع الثاني 2011	الربع الاول 2011	العام 2010	المنطقة والجنس
<b>الأراضي الفلسطينية</b>								
18.8	22.0	19.2	19.3	20.5	16.4	20.5	23.1	ذكور
29.5	31.5	28.4	27.2	30.5	28.6	27.3	26.8	إناث
<b>20.9</b>	<b>23.9</b>	<b>20.9</b>	<b>21.0</b>	<b>22.4</b>	<b>18.7</b>	<b>21.7</b>	<b>23.7</b>	<b>المجموع</b>
<b>الضفة الغربية</b>								
16.1	18.6	15.9	15.5	18.3	13.4	16.3	16.6	ذكور
21.4	25.5	22.6	20.3	25.3	23.3	21.8	19.7	إناث
<b>17.1</b>	<b>20.1</b>	<b>17.3</b>	<b>16.6</b>	<b>19.7</b>	<b>15.4</b>	<b>17.4</b>	<b>17.2</b>	<b>المجموع</b>
<b>قطاع غزة</b>								
24.1	28.4	25.8	27.0	24.9	22.4	28.9	36.2	ذكور
47.2	46.5	44.0	46.4	43.4	43.6	42.1	47.8	إناث
<b>28.4</b>	<b>31.5</b>	<b>28.7</b>	<b>30.3</b>	<b>28.0</b>	<b>25.6</b>	<b>30.8</b>	<b>37.8</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، مسح القوى العاملة، 2010-2011، والربع الثاني 2012.

هذا يوحي أن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد لسوق العمل (انظر جدول 2-7). بالمقابل بلغ معدل البطالة بين هذه الفئة من الشباب نحو 30.3% خلال الربع المناظر من العام الماضي.

ومن مواصفات البطالة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثاني 2012 ما يلي:

✧ أنها مرتفعة في أوساط الشباب: بلغ معدل البطالة بين الشباب من الفئة العمرية 15-24 سنة 34.3% (56.1% للإناث والشابات و30.5% للذكور الشباب).

جدول 2-7: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والفئات العمرية 2010- الربع الثاني 2012 (%)

الربع الثاني 2012	الربع الاول 2012	العام 2011	الربع الرابع 2011	الربع الثالث 2011	الربع الثاني 2011	الربع الاول 2011	العام 2010	الفئات العمرية
كلا الجنسين								
34.3	40.4	35.7	36.4	37.9	30.3	38.2	38.8	24-15
23.9	24.8	21.7	21.5	22.5	20.6	22.5	24.2	34-25
10.5	13.7	12.0	11.2	14.2	10.2	12.2	15.1	44-35
12.2	14.5	13.0	13.3	12.8	12.1	13.6	16.4	54-45
7.7	10.9	8.9	8.2	8.1	9.8	10.0	14.1	+55
<b>20.9</b>	<b>23.9</b>	<b>20.9</b>	<b>21.0</b>	<b>22.4</b>	<b>18.7</b>	<b>21.7</b>	<b>23.7</b>	<b>المجموع</b>
ذكور								
30.5	36.9	32.3	32.8	34.0	26.4	35.3	36.8	24-15
18.9	20.2	17.5	17.0	17.7	16.0	19.6	21.7	34-25
10.5	13.9	12.2	11.9	14.8	9.6	12.3	15.5	44-35
13.7	16.0	14.9	16.1	14.6	13.3	15.6	19.0	54-45
9.5	13.2	10.4	9.7	9.6	11.3	10.9	16.3	+55
<b>18.8</b>	<b>22.0</b>	<b>19.2</b>	<b>19.3</b>	<b>20.5</b>	<b>16.4</b>	<b>20.5</b>	<b>23.1</b>	<b>المجموع</b>
الإناث								
56.1	58.1	53.5	51.5	58.1	51.0	53.8	49.6	24-15
41.0	40.2	37.0	36.7	40.0	37.3	33.8	34.0	34-25
10.6	12.8	11.0	8.6	11.4	12.9	11.9	13.2	44-35
5.7	7.1	4.2	2.0	5.1	6.9	3.1	3.5	54-45
1.3	0.7	2.3	1.4	0.9	3.0	4.5	2.1	+55
<b>29.5</b>	<b>31.5</b>	<b>28.4</b>	<b>27.2</b>	<b>30.5</b>	<b>28.6</b>	<b>27.3</b>	<b>26.8</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، 2010-2011، والربع الثاني 2012.

معدل البطالة بين هذه الفئة من الإناث 39.2% خلال الربع المناظر من العام السابق. ولكن يلاحظ أن الأمر معكوس في أوساط الذكور، إذ أن البطالة تقل مع ازدياد سنوات التعليم.

✧ أنها متمركزة في أوساط الأكثر تعليماً بالنسبة للإناث: بلغ معدل البطالة بين الإناث ذوات التعليم 13 سنة فأكثر 42.6% خلال الربع الثاني 2012 مقارنة بمعدل بطالة متدني للغاية في أوساط الإناث غير المتعلمات الداخلات في سوق العمل. بالمقابل بلغ

جدول 2-8: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر)  
في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية 2010- الربع الثاني 2012 (%)

عدد السنوات الدراسية	العام 2010	الربع الأول 2011	الربع الثاني 2011	الربع الثالث 2011	الربع الرابع 2011	العام 2011	الربع الأول 2012	الربع الثاني 2012
<b>كلا الجنسين</b>								
0	13.8	15.5	11.9	10.4	10.4	11.8	4.6	7.9
6-1	25.7	23.1	16.5	20.3	19.1	19.8	24.8	18.5
9-7	24.8	22.6	17.8	21.5	20.0	20.4	23.1	19.6
12-10	23.2	20.5	16.1	20.4	19.8	19.2	22.1	18.2
+13	23.1	22.1	22.8	26.0	23.7	23.7	26.2	25.5
<b>المجموع</b>	<b>23.7</b>	<b>21.7</b>	<b>18.7</b>	<b>22.4</b>	<b>21.0</b>	<b>20.9</b>	<b>23.9</b>	<b>20.9</b>
<b>ذكور</b>								
0	24.3	23.4	18.5	19.9	20.4	20.6	6.9	17.6
6-1	28.6	25.6	18.4	22.7	22.2	22.2	27.6	21.5
9-7	26.2	23.4	18.6	22.2	21.6	21.5	24.6	20.8
12-10	24.0	20.6	16.4	21.0	20.6	19.7	22.5	18.9
+13	15.7	15.1	13.1	17.2	14.0	14.9	16.6	15.6
<b>المجموع</b>	<b>23.1</b>	<b>20.5</b>	<b>16.4</b>	<b>20.5</b>	<b>19.3</b>	<b>19.2</b>	<b>22.0</b>	<b>18.8</b>
<b>إناث</b>								
0	1.5	4.1	5.1	1.8	-	2.4	2.2	1.3
6-1	5.1	2.2	4.3	3.6	1.5	2.9	4.2	1.9
9-7	7.8	9.9	7.4	12.2	6.1	8.6	6.9	6.9
12-10	13.6	19.5	12.6	14.0	12.9	14.5	19.0	11.4
+13	36.3	34.9	39.2	41.0	39.5	38.8	42.0	42.6
<b>المجموع</b>	<b>26.8</b>	<b>27.3</b>	<b>28.6</b>	<b>30.5</b>	<b>27.2</b>	<b>28.4</b>	<b>31.5</b>	<b>29.5</b>

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، مسح القوى العاملة، 2010-2011، والربع الثاني 2012.

### 3-2 البطالة في أوساط خريجي الجامعات والمعاهد

بلغت نسبة العاطلين عن العمل منهم 11.9%، (أي من بين 100 خريج هنالك حوالي 12 متعطّل عن العمل من تخصص العلوم المعمارية والبناء). من جهة أخرى، سجل خريجو الصحافة والاعلام المعدل الأعلى من العاطلين عن العمل من بين كافة التخصصات، إذ بلغت نسبة العاطلين عن العمل منهم 41.2% خلال الربع الثاني 2012.

يسجل الجدول 2-9 معدل البطالة بين الأفراد الخريجين الذين يحملون مؤهل علمي دبلوم متوسط فأعلى في الأراضي الفلسطينية وفقاً للتخصص. يلاحظ ارتفاع عدد الخريجين العاطلين عن العمل خلال الربع الثاني 2012 مقارنة مع الربع المناظر من العام المنصرم (ارتفاع بنحو 13%). أقل معدلات البطالة خلال الربع الثاني 2012 كانت بين خريجي تخصص العلوم المعمارية والبناء. إذ

جدول 2-9: توزيع العاطلين عن العمل للأفراد الخريجين الذين يحملون مؤهلاً علمياً (دبلوم متوسط فأعلى) حسب التخصص 2011 - الربع الثاني 2012 (%)

التخصص	الربع الثاني 2011	الربع الأول 2012	الربع الثاني 2012
علوم تربوية وإعداد معلمين	39.9	38.1	39.3
علوم إنسانية	26.4	28.2	29.5
العلوم الاجتماعية والسلوكية	20.7	33.6	29.2
الصحافة والاعلام	45.2	32.4	41.2
الأعمال التجارية والإدارية	18.9	26.3	25.9
القانون	15.2	14.9	22.9
العلوم الطبيعية	23.3	23.6	17.5
الرياضيات وإحصاء	28.6	29.0	25.5
الحاسوب	33.1	34.3	29.0
الهندسة والمهن الهندسية	15.1	20.1	23.3
العلوم المعمارية والبناء	18.2	20.9	11.9
الصحة	16.7	18.5	19.7
الخدمات الشخصية	7.8	26.9	17.3
باقي التخصصات	27.7	31.1	24.9
<b>المجموع</b>	<b>24.0</b>	<b>27.9</b>	<b>27.2</b>

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، مسح القوى العاملة، 2011 والربع الثاني 2012.

## 2-4 الأجر وساعات العمل

متوسط الأجر في الضفة). وتجدر الإشارة إلى أن الأجر اليومي الوسيط في غزة (وهو الأجر الذي يتقاضاه نصف العاملين) يعكس تفاوتاً أكبر في مستوى الأجور مقارنة بالضفة. إذ بلغ الأجر الوسيط في غزة 65% فقط من مستواه في الضفة. هذا التفاوت المستمر في معدلات الأجر بين الضفة وقطاع غزة يعكس واقع الطلب على العمالة في ظل الحصار الإسرائيلي المفروض. أما بالنسبة لساعات العمل الأسبوعية خلال الربع الثاني 2012، فقد كانت حول المعدلات التي سجلتها في السنوات والأرباع السابقة. ويلاحظ استمرار ارتفاع ساعات العمل الأسبوعية للعاملين في كل من الضفة الغربية وغزة وفي إسرائيل والمستوطنات (انظر جدول 2-10).

ارتفع متوسط الأجر اليومي لعمال الضفة الغربية بين الربع الأول لعام 2012 والربع الثاني لعام 2012. وشهد متوسط أجر عمال غزة ارتفاعاً بمقدار 0.6%، وأجر العاملين في إسرائيل والمستوطنات ارتفع بمقدار 0.7%. أما عند المقارنة بين الربع الثاني لعام 2011 والربع الثاني لعام 2012 فيلاحظ أن متوسط أجر العاملين في الضفة ارتفع (3%)، في حين ارتفع متوسط أجر العاملين في غزة (4%)، كما ارتفع أجر العاملين في إسرائيل والمستوطنات بمقدار (2%).

ما زالت الهوة بين متوسط الأجر في الضفة والقطاع واسعة نسبياً (الأجر في القطاع يمثل 73.6% فقط من

جدول 2-10: متوسط ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية والأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل 2011- الربع الثاني 2012 (%)

مكان العمل	متوسط الساعات الأسبوعية	متوسط أيام العمل الشهرية	متوسط الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
<b>الربع الأول 2011</b>				
الضفة الغربية	42.6	22.0	85.0	76.9
قطاع غزة	39.2	23.3	64.6	50.0
إسرائيل والمستوطنات	39.8	20.9	164.0	153.8
<b>المجموع</b>	<b>41.3</b>	<b>22.2</b>	<b>92.4</b>	<b>76.9</b>
<b>الربع الثاني 2011</b>				
الضفة الغربية	42.8	22.5	84.8	76.9
قطاع غزة	37.5	23.7	61.8	48.1
إسرائيل والمستوطنات	38.9	20.6	160.5	153.8
<b>المجموع</b>	<b>40.9</b>	<b>22.5</b>	<b>90.8</b>	<b>76.9</b>
<b>الربع الثالث 2011</b>				
الضفة الغربية	43.4	22.6	84.3	76.9
قطاع غزة	38.2	23.4	59.3	46.2
إسرائيل والمستوطنات	38.8	21.2	164.5	153.8
<b>المجموع</b>	<b>41.2</b>	<b>22.5</b>	<b>92.6</b>	<b>76.9</b>
<b>الربع الرابع 2011</b>				
الضفة الغربية	43.7	22.5	85.7	76.9
قطاع غزة	36.9	23.3	60.6	50.0
إسرائيل والمستوطنات	40.1	21.3	159.6	153.8
<b>المجموع</b>	<b>41.4</b>	<b>22.5</b>	<b>91.1</b>	<b>76.9</b>
<b>الربع الأول 2012</b>				
الضفة الغربية	43.0	22.4	85.4	76.9
قطاع غزة	36.9	23.5	63.9	50.0
إسرائيل والمستوطنات	41.2	20.7	162.0	153.8
<b>المجموع</b>	<b>41.1</b>	<b>22.4</b>	<b>90.9</b>	<b>76.9</b>
<b>الربع الثاني 2012</b>				
الضفة الغربية	43.8	22.3	87.4	76.9
قطاع غزة	37.8	23.6	64.3	50.0
إسرائيل والمستوطنات	41.8	20.3	163.2	153.8
<b>المجموع</b>	<b>41.9</b>	<b>22.3</b>	<b>92.1</b>	<b>76.9</b>

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. مسح القوى العاملة 2011 والربع الثاني 2012.

## 2-5 اعلانات الوظائف الشاغرة<sup>11</sup>

22% مقارنة مع الربع السابق، وبنسبة 27% مقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي (انظر جدول 2-11). ومن الجدير ذكره أن هنالك 60 إعلاناً لم يتم تحديد عدد

بلغ عدد الوظائف الشاغرة المعلن عنها في الربع الثاني من العام 2012 نحو 1,083 وظيفة، مسجلة ارتفاعاً بنسبة

<sup>11</sup> قام معهد ماس بتجميع إعلانات الوظائف الشاغرة من الصحف اليومية (القدس، الأيام والحياة)، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps.

انخفضت حصة قطاع المنظمات الأهلية بنسبة 23% مقارنة مع الربع الأول من نفس العام (انظر جدول 2-11).

أما بالنسبة لتوزيع الشواغر المعلن عنها حسب المنطقة الجغرافية، فقد استحوذت منطقة وسط الضفة الغربية على أغلبية الشواغر المعلن عنها بنسبة 65%، في حين كانت حصة كل من شمال وجنوب الضفة 15% و 11% على التوالي. أما قطاع غزة فقد بلغت حصته من الشواغر المعلن عنها حوالي 9%. وقد كان المؤهل العلمي الأكثر طلباً هو درجة البكالوريوس بنسبة 64% (انظر جدول 2-11).

الوظائف الشاغرة فيها. ولا بد من التأكيد على أن الوظائف الشاغرة المعلن عنها لا تمثل بالضرورة جميع فرص العمل المتوفرة، على الرغم من أن كافة الوظائف الحكومية يتوجب الإعلان عنها تبعاً لنص القانون<sup>12</sup>.

استحوذ القطاع الخاص على النسبة الكبرى من الوظائف الشاغرة المعلن عنها في الربع الثاني من العام 2012 بنسبة 49% (533 شاغر)، يليه قطاع المنظمات الأهلية بنسبة 39% (422 شاغر)، ومن ثم القطاع الحكومي التي كانت حصته 12% (128 شاغر). وقد ارتفعت حصة كل من القطاع الخاص والقطاع العام من إجمالي الشواغر المعلن عنها بنسب 24% و 21% على التوالي، بينما

جدول 2-11: عدد الوظائف الشاغرة في إعلانات الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول والثاني من العام 2012، والربع الثاني 2011

	الربع الثاني 2012			الربع الأول 2012	الربع الثاني 2011	
	نيسان	أيار	حزيران			
<b>حسب القطاع</b>						
القطاع الخاص	177	203	153	354	445	533
القطاع العام	17	25	86	87	140	128
المنظمات غير الحكومية	124	173	125	449	266	422
<b>حسب المنطقة الجغرافية</b>						
شمال الضفة	62	43	55	88	102	160
وسط الضفة	198	273	232	640	645	703
جنوب الضفة	29	54	42	90	88	125
قطاع غزة	29	31	35	72	16	95
<b>حسب الدرجة العلمية</b>						
ماجستير فأعلى	15	45	47	61	77	107
بكالوريوس	189	259	250	632	544	698
دبلوم	45	28	15	71	105	88
أقل من ذلك	69	69	52	126	125	190
<b>المجموع</b>						
	318	401	364	890	851	1,083

المصدر: قام معهد ماس بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)، ومن الموقع الإلكتروني

[www.jobs.ps](http://www.jobs.ps)

لكل منهما، أما العلوم الطبية فقد بلغت نسبة الطلب على تخصصاتها نحو 9%. ومن الجدير ذكره أن أغلبية الشواغر المعلن عنها في قطاع غزة هي لقطاع المنظمات غير الحكومية (91%) (انظر جدول 2-12).

حاز الطلب على تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية على الحصة الكبرى من الشواغر المعلن عنها بنسبة 35%، يليه الطلب على تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية بنسبة 20%، بينما بلغت نسبة الطلب على تخصصات العلوم التطبيقية والتخصصات والمهن الأخرى نحو 18%

<sup>12</sup> تنص المادة (19) من قانون الخدمة المدنية رقم (4) لسنة 1998م على: "تقوم الدوائر الحكومية بالإعلان عن الوظائف الخالية فيها التي يكون التعيين فيها بقرار من الجهة المختصة خلال أسبوعين من خلوها في صحيفتين يوميتين على الأقل، ويتضمن الإعلان البيانات المتعلقة بالوظيفة وشروط شغلها".



جدول 2-12: عدد الوظائف الشاغرة في إعلانات الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية موزعة حسب التخصص المطلوب والقطاعات والمنطقة الجغرافية خلال الربع الثاني 2012

المجموع	قطاع غزة			الضفة الغربية			التخصص
	قطاع أهلي	قطاع خاص	قطاع عام	قطاع أهلي	قطاع خاص	قطاع عام	
100	8	0	0	33	49	10	علوم طبية وصحية
218	18	2	1	111	50	36	علوم إنسانية واجتماعية
193	22	3	0	49	94	25	علوم تطبيقية
377	29	2	1	132	178	35	علوم إدارية واقتصادية
195	9	0	0	11	155	20	أخرى (حرفيين، فنيي صيانة، أعمال سكرتارية...الخ)
<b>1,083</b>	<b>86</b>	<b>7</b>	<b>2</b>	<b>336</b>	<b>526</b>	<b>126</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: قام معهد ماس بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)، ومن الموقع الإلكتروني [www.jobs.ps](http://www.jobs.ps)

## صندوق 2: الحد الأدنى للأجور: بين التشريع والتطبيق

يعقد معهد ماس سلسلة جلسات حوارية تحت عنوان "الطاولة المستديرة" لنقاش قضايا الساعة وتوفير توصيات سياساتية لأصحاب القرار. ولقد عقد المعهد في 21 تشرين أول جلسة لنقاش تبعات اقرار الحد الأدنى للأجور في الأراضي الفلسطينية. وتم في هذه الجلسة تقديم مداخلات من وزير العمل الفلسطيني، وممثلي أرباب العمل، ومن نقابات العمال. ولقد أعد المعهد ورقة خلفية للنقاش نقبتس منها التالي:

### موضوع الحوار

أقر مجلس الوزراء في 9 تشرين الأول التوصية التي رفعتها "اللجنة الوطنية للأجور" حول الحد الأدنى للأجور في الأراضي الفلسطينية. وجاء هذا تنفيذا لأحد مواد قانون العمل الذي صدر في العام 2000. ولقد ضمت اللجنة الوطنية للأجور ممثلين عن الحكومة (خمس وزارات)، وأرباب العمل، إلى جانب نقابات العمال (الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين والاتحاد العام لعمال فلسطين والنقابات المستقلة ونقابة العاملين في الجامعات).

لم تفض اجتماعات اللجنة، التي استمرت على امتداد عام تقريبا، إلى اتفاق بين أرباب العمل والعمال. إذ تمسك ممثلوا العمال بحد شهري أدنى للأجور يبلغ 1,750 شيكل في حين تمسك أرباب العمل بمبلغ 1,250 شيكل فقط. وعليه قام وزير العمل بتقديم اقتراح توفيقى: حد أدنى للأجر 1,450 شيكل شهريا، و65 يوميا و8.5 شيكل للساعة. وافق ثلاثة عشر عضواً (من أصل خمسة عشر) في اللجنة الوطنية للأجور على اقتراح الوزير. على أن يبدأ التطبيق في مطلع العام 2013 بحيث تقوم الشركات بتصويب أوضاعها حتى ذلك التاريخ. إلا أن الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين قام بتنظيم اعتصام أمام مقر رئاسة الوزراء ضد قرار اللجنة. وضمت المظاهرة المئات من العمال والعاطلين من مختلف مناطق الضفة الغربية وعلى رأسهم الأمين العام للاتحاد وجميع أعضاء لجنته التنفيذية.

### مدرستان رئيسيتان بالعلاقة مع منهجية تحديد الحد الأدنى للأجور

هناك رأيان متعارضان للإجابة على سؤال معيار تحديد الأجر الأدنى. ترى المدرسة الأولى أن الحد الأدنى للأجور يجب أن يتم تحديده على ضوء تكاليف مستلزمات الحياة الضرورية. في حين ترى المدرسة الثانية أن الحد الأدنى للأجور يجب أن يتم تحديده على ضوء المتغيرات الاقتصادية (مثل انتاجية العمل ومستويات الأجور والدخول الفعلية في الاقتصاد).

على أن تطبيق أي منهما على انفراد في الأراضي الفلسطينية غير ملائم وغير مجدي. والسبب يعود إلى التشوّهات البنوية في الاقتصاد الفلسطيني. إذ أن بنيات الانتاج والتشغيل والانتاجية في الاقتصاد الفلسطيني هي بنيات اقتصاد فقير متخلف، في حين أن هيكل ومستوى

تكاليف الحياة قريبة من تلك التي تسود في الاقتصادات الغنية المتطورة. وبالتالي فإن أي مستوى مقترح للأجور يبدو منخفضاً بالعلاقة مع تكاليف الحياة ومرتفعاً بالعلاقة مع الانتاجية.

#### المدرسة الأولى: حساب الحد الأدنى للأجر بالعلاقة مع المستوى الضروري/المقبول للحياة:

يتم تحديد الحد الأدنى للأجر على ضوء الدخل الأدنى الضروري لحياة الفرد او على ضوء مستويات خطوط الفقر الوطنية. في اسرائيل على سبيل المثال يبلغ خط الفقر الشهري للفرد 2,268 شيكل (50% من وسيط الدخل التصرفي). وخط الفقر الشهري لأسرة من 4 أفراد هو 5,807 شيكل. إذن الحد الأدنى الضروري للأجر لضمان أن تكون الأسرة على خط الفقر الوطني هو 30 شيكل/ ساعة (192/5,807)<sup>13</sup>. تجدر الإشارة إلى أن الحد الأدنى الفعلي للأجر في إسرائيل الآن هو 4,300 شيكل/ شهر أي 22 شيكل/ بالساعة فقط.

وفي الأراضي الفلسطينية، يبلغ مستوى الفقر المدقع للأسرة 1,832 شيكل شهرياً. إذن الحد الأدنى للأجر الضروري لحياة الأسرة حتى تصل إلى مستوى الفقر المدقع هو 9.5 شيكل/ساعة (192/1,832). على افتراض عدد ساعات العمل الشهرية 192 ساعة وأن الأسرة فيها شخص واحد يعمل.

#### المدرسة الثانية: حساب الحد الأدنى للأجر بالعلاقة مع المتغيرات الاقتصادية

يرى أنصار هذه المدرسة أن الحد الأدنى الضروري للحياة يخالط بين السياسة الاجتماعية والسياسة الاقتصادية، وهو يتجاهل الآثار العكسية على الإنتاج والتشغيل: هل يستطيع الاقتصاد تحمل هذا الأجر؟ والبديل من وجهة نظر أنصار هذه المدرسة هو الانطلاق ليس من خط الفقر للأسرة ولكن من مستوى الأجر الفعلية في السوق، أي من انتاجية العمل.

يلاحظ في غالبية - لا بل في كل دول العالم - أن الأجر المتوسط دائماً ما يكون أعلى من الأجر الوسيط<sup>14</sup>. وتقوم معظم دول العالم (75 دولة حسب احصاءات ILO) بوضع الحد الأدنى للأجور على نسبة 40-50% من متوسط الأجر فيها. أو على نحو 55% من الأجر الوسيط (في انكلترا مثلاً يبلغ الحد الأدنى للأجور 52% من الأجر الوسيط، وفي فرنسا 61%). في اسرائيل على سبيل المثال، يبلغ متوسط الاجور 8,563 شيكل شهرياً. أي أن الحد الأدنى للأجور في اسرائيل يمثل 50% من متوسط الأجر هناك (8,563/4,300).

في الأراضي الفلسطينية، يبلغ الأجر المتوسط اليومي 79.7 (87.4 في الضفة و64.3 في غزة). أي نحو (11.9 شيكل/ ساعة في الضفة و10.2 شيكل/ ساعة في غزة). والأجر الوسيط اليومي 63.4 شيكل (77 شيكل/ ساعة في الضفة و50 شيكل/ ساعة في غزة). إذن فإن الحد الأدنى للأجر اليومي في الأراضي الفلسطينية تبعاً لهذا النهج يتراوح بين 35 شيكل (55% من الأجر الوسيط) و32 شيكل (40% من الأجر المتوسط). حسابات هذا المنهج تعطي مستويات أجر متدنية للغاية غير مقبولة سياسياً واجتماعياً.

#### قانون الحد الأدنى للأجور في فلسطين

أقرّ الحد الأدنى للأجر في الأراضي الفلسطينية كالتالي: 1,450 شيكل شهرياً، و65 يوماً و8.5 شيكل للساعة. وبافتراض أن متوسط عدد العاملين في الأسرة هو 1.6، فإن الحد الأدنى الشهري للأجر يضمن للعائلة دخلاً يعادل 2,320 شيكل (= 1.6 X 1,450). وهذا يزيد على مستوى دخل الفقر المدقع للعائلة (المكونة من 2 بالغين و3 أطفال) والذي يبلغ 1,832 شيكل. لا بل هذا يزيد قليلاً عن دخل الفقر العادي للعائلة الفلسطينية (2,293 شيكل). ولكن إذا هبط عدد الأفراد العاملين في الأسرة عن 1.2 فإن الحد الأدنى للأجر الشهري لا يكفي لضمان دخل أعلى من حد الفقر المدقع للعائلة. وإذا هبط عدد العاملين في العائلة عن 1.5 فإن دخل العائلة سوف يكون أقل من مستوى الفقر العادي.

يلاحظ أن الحد الأدنى للدخل اليومي (65 شيكل) يبلغ 75% من متوسط الأجر اليومي في الضفة الغربية (87.4 شيكل في العام 2012) و100% تقريباً من متوسط الأجر اليومي في غزة. وهو أيضاً مطابق تقريباً لوسيط الأجر اليومي في الأراضي الفلسطينية. هذه معدلات مرتفعة على ضوء المتوسطات الدولية التي أشرنا إليها سابقاً والتي تضع الحد الأدنى على 40% فقط من متوسط الأجر.

<sup>13</sup> على افتراض عدد ساعات العمل في الشهر هو 192: 8 ساعات يومياً في 6 أيام أسبوعياً خلال 4 أسابيع. أيضا المثال يفترض أن للأسرة معيل واحد.

<sup>14</sup> الأجر المتوسط = الأجر الكلية/عدد العمال. أما الأجر الوسيط فهو الاجر الذي يحصل عليه معظم العمال.

جدول 1: عدد العاملين الذين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من 1,450 شيكل (الربع الثاني، 2012)

القطاع	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية
الزراعة والصيد والحراجه وصيد الأسماك	6,800	10,300	17,100
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	19,700	8,100	27,800
البناء والتشييد	4,800	14,200	19,000
التجارة والمطاعم والفنادق	21,000	18,100	39,100
النقل والتخزين والاتصالات	2,700	8,100	10,800
الخدمات والفروع الأخرى	16,400	20,200	36,600
<b>المجموع</b>	<b>71,400</b>	<b>79,000</b>	<b>150,400</b>

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة: الربع الثاني، 2012 رام الله - فلسطين.

يستفاد من احصاءات جهاز الاحصاء أن أكثر من 150 ألف شخص في الأراضي الفلسطينية يحصلون على دخل شهري أقل من 1,450 شيكل. وهؤلاء هم المرشحون للاستفادة من القانون. ويبلغ عدد هؤلاء 20% من إجمالي عدد العاملين في الأراضي الفلسطينية (باستثناء اسرائيل والمستعمرات). 47% منهم في الضفة الغربية وأكثر من نصفهم يعملون في قطاعات التجارة والمطاعم والخدمات (انظر الجدول 1). ويبلغ وسيط أجر هؤلاء العمال نحو 1,083 شيكل. أي أن أجر العامل الذي يحرز الأجر الوسيط سوف يزداد بمقدار 34% عند تطبيق الحد الأدنى الجديد (انظر الجدول 2).

جدول 2: الأجر اليومي المتوسط والوسيط للعاملين الذين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من 1,450 شيكل (الربع الثاني، 2012)

الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية	
1,039.8	819.9	925.7	متوسط الأجر الشهري
1,083.3	800.0	1,000.0	وسيط الأجر الشهري

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة: الربع الثاني، 2012 رام الله - فلسطين.

وعلى افتراض أن أجر العمال الذين يحرزون أقل من 1,450 شيكل شهرياً سوف يرتفع من أجرهم المتوسط (925.7 شيكل) إلى أجر الحد الأدنى، فإن القانون الجديد سيؤدي إلى زيادة فاتورة الأجور بمقدار يقرب من 945 مليون شيكل سنوياً، 37% من هذا المبلغ سيكون في الضفة الغربية (انظر الجدول 3). هذا الارتفاع في فاتورة الأجور يمكن امتصاصه عبر 3 قنوات: أرباح أقل (إعادة توزيع الدخل)، أو/و أسعار أعلى، أو/و زيادة في إنتاجية العمل.

جدول 3: الزيادة المتوقعة في فاتورة الأجور عند تطبيق الحد الأدنى للأجور على العمال الذين يتقاضون أقل من 1,450 شيكل

الزيادة في فاتورة الاجور (مليون شيكل)	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية
في الشهر	29.3	49.8	79.1
في السنة	351.6	597.6	949.2

المصدر: حسابات الباحث بناءً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة: الربع الثاني، 2012 رام الله

المؤشرات المهمة التي يجب متابعتها في المستقبل، والتي يمكن على أساسها تقرير نجاح أو فشل قرار فرض حدود دنيا للاجور في الاراضي الفلسطينية، هي المؤشرات الثلاثة التالية:

- ✧ درجة الالتزام بتطبيق القرار.
- ✧ أثر زيادة الأجور الدنيا على التشغيل.
- ✧ وأثر زيادة الاجور على الأسعار والتضخم.

## صندوق 3: 320 طلب لشاغر "موظفة استقبال"

قام معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية في شهر تموز الماضي، بالإعلان عن شاغر لموظفة استقبال. واشترط المعهد أن يكون في حوزة المتقدمين شهادة دبلوم متوسط مع إتقان مقبول للغة الانكليزية ومعرفة باستخدام الحاسوب. تلقى المعهد 320 طلباً لشاغر هذه الوظيفة. وعند التدقيق في الطلبات والسير الذاتية للمتقدمين ظهرت نتائج محبطة تعكس الواقع المؤسف لسوق العمل الفلسطيني.

## جدول 1: توزيع المتقدمين لشاغر موظفة استقبال حسب المؤهل الأكاديمي

دبلوم متوسط	بكالوريوس	
71	100	علوم إدارية وإقتصادية
2	92	علوم إنسانية واجتماعية
14	32	علوم تطبيقية
2	1	علوم طبية وصحية
<b>*89</b>	<b>225</b>	<b>المجموع</b>

\* 6من المتقدمين يحملون شهادة الثانوية العامة فقط.

- ✧ بلغت نسبة المتقدمين ممن يحملون شهادة البكالوريوس لشاغر هذه الوظيفة 70% (انظر الجدول 1).
- ✧ يلاحظ من الجدول أن معظم حملة البكالوريوس المتقدمين لوظيفة "موظفة استقبال" هم خريجون من كليات العلوم الادارية والانسانية. على الرغم من أن 32 متقدماً يحملون شهادة البكالوريوس في العلوم التطبيقية.
- ✧ إن نحو 69% من حملة البكالوريوس المتقدمين للوظيفة هم خريجون حديثون من الجامعات (2010-2012)، في حين أن 30% هم خريجين جامعين لما قبل 2010. ولكن العكس هو الصحيح تقريباً بالنسبة لحملة الدبلوم المتوسط، إذ أن 64% من المتقدمين هم خريجون قبل العام 2010.
- ✧ أن 8% من المتقدمين لشاغر الوظيفة هم من الذكور.
- ✧ أن 86% من المتقدمين لشاغر الوظيفة عاطلون عن العمل، في حين أن 14% يعملون حالياً ويرغبون بتغيير وظيفتهم أو مكان عملهم.

تعكس هذه النتائج واقع الشباب وخريجي الجامعات الفلسطينية والبطالة العالية التي تنتفش بينهم حيث بلغ معدل البطالة في أوساط خريجي الجامعات والمعاهد (الذين يحملون دبلوم متوسط فأعلى) نحو 27.2% في الربع الثاني من العام 2012. وهذا ما يدفع الكثير منهم إلى البحث عن أي فرصة للعمل حتى وإن كانت في غير مجال تخصصهم أو تتطلب مؤهل أكاديمي أقل من مؤهلاتهم. كما أنها تعكس بعض التحولات في المعايير الاجتماعية، إذ أن 26 رجل تقدموا لشاغر وظيفة "موظفة استقبال!"

3- المالية العامة<sup>15</sup>

- ✧ تشير البيانات المالية إلى تراجع الوضع المالي للسلطة الفلسطينية خلال الربع الثاني من العام 2012. ويمكن إيجاز التطورات في أداء المالية العامة خلال هذا الربع مقارنة مع الربع السابق كما يلي:
- ✧ ارتفاع العجز الجاري إلى 280.7 مليون دولار، أو ما يعادل 11% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل عجز بلغت نسبته 4.8 % في الربع السابق.

<sup>15</sup> بيانات العمليات المالية منشورة بالشكل وقد تم أخذ سعر الصرف الشهري المعتمد لدى المصدر وتحويلها للدولار ومن ثم احتساب المجاميع الشهرية لكل ربع. البيانات الواردة بخصوص الربع الثاني من العام 2012 هي بيانات أولية صادرة عن وزارة المالية الفلسطينية وهي عرضة للتحديث والتقيح. الأرقام بين أقواس هي ذات اشارة سالبة.

ونظراً لارتفاع المنح والمساعدات بنحو 60% بين الربعين المتناظرين، فإن هذا أدى إلى انخفاض العجز الكلي بعد المساعدات بمقدار 54% (إلى 94 مليون دولار). ومن الضروري التنبيه إلى أن هذه الأرقام هي أرقام الموازنة على الأساس النقدي، وهي تختلف عن الأرقام على أساس "الالتزام"، أي أن هذه الأرقام لا تأخذ بعين الاعتبار الالتزامات المتراكمة على السلطة والتي لم تقم بتسديدها فعلياً كما سوف يتضح في الفقرة 3-4.

ويعرض الجدول 3-1 خلاصة التطورات المالية لموازنة السلطة الفلسطينية وفقاً للأساس النقدي خلال الربع الثاني من العام 2012:

✧ تراجع إجمالي الإيرادات العامة والمنح (صافي) بنسبة 4.7% (إلى 734.5 مليون دولار)، على خلفية تراجع الإيرادات المحلية الصافية.

✧ ارتفاع ملحوظ في إجمالي النفقات العامة بنحو 15.4% (إلى 828.3 مليون دولار)، جراء ارتفاع نفقات غير الأجور.

✧ ارتفاع ملحوظ في الرصيد القائم من الدين العام بنسبة وصلت 5% (ليستقر عند 2,339.4 مليون دولار).

أما عند المقارنة مع الربع المناظر من العام السابق، فإن إجمالي الإيرادات المحلية انخفضت بنحو 7%. كما انخفضت النفقات العامة بنحو 7% خلال نفس الفترة.

### جدول 3-1: خلاصة الوضع المالي للسلطة الفلسطينية خلال الربع الثاني 2012

2012		2011				البيان
الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
734.5	770.8	668.3	1,005.0	683.4	796.9	إجمالي الإيرادات العامة والمنح (صافي)
496.8	559.6	514.2	545.2	536.1	580.6	إجمالي الإيرادات المحلية (صافي)
501.3	559.8	514.2	545.2	538.7	591.5	الإيرادات المحلية
99.8	153.5	123.3	102.5	121.6	134.8	الإيرادات الضريبية
48.2	48.6	41.2	66.1	68.4	44.4	الإيرادات غير الضريبية
353.2	357.7	349.7	376.6	348.8	412.3	إيرادات مقاصة
4.5	0.2	-	-	2.6	10.9	ارجاعات ضريبية
237.7	211.2	154.1	459.8	147.3	216.3	الإيرادات الخارجية (منح ومساعدات)
204.5	197.0	132.6	362.9	122.0	191.1	لدعم الموازنة
33.2	14.2	21.5	96.9	25.2	25.2	لدعم المشاريع التطويرية
828.3	717.7	809.2	764.6	889.5	793.5	إجمالي النفقات العامة
777.5	675.3	734.8	715.5	780.0	730.4	النفقات الجارية، ومنها:
420.4	403.0	393.6	409.4	448.8	427.2	الأجور والرواتب
324.3	233.0	293.4	277.8	301.5	270.1	نفقات غير الأجور
32.9	39.3	47.9	28.3	29.8	33.1	صافي الإقراض
50.8	42.4	74.4	49.1	109.4	63.2	النفقات التطويرية
17.6	28.1	52.9	(47.7)	84.2	38.0	ممولة من قبل الخزينة
33.2	14.2	21.5	96.9	25.2	25.2	ممولة من قبل الدول المانحة
(280.7)	(115.7)	(220.6)	(170.3)	(243.9)	(149.8)	العجز/الفائض الجاري
(331.5)	(158.1)	(295.0)	(219.4)	(353.4)	(213.0)	العجز/الفائض الكلي (قبل المنح والمساعدات)
(93.8)	53.1	(140.9)	240.4	(206.1)	3.3	العجز/الفائض الكلي (بعد المنح والمساعدات)
93.8	(53.1)	140.9	(240.4)	206.1	(3.3)	التمويل
94.8	(56.7)	134.2	(229.7)	183.4	13.1	صافي التمويل من المصارف المحلية
(1.0)	3.6	6.7	(10.6)	22.8	(16.5)	الرصيد المتبقي

المصدر: البيانات المنشورة في التقارير المالية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية (أساس نقدي) - جدول رقم (3).

## 3-1 تحليل بنود الإيرادات والمنح

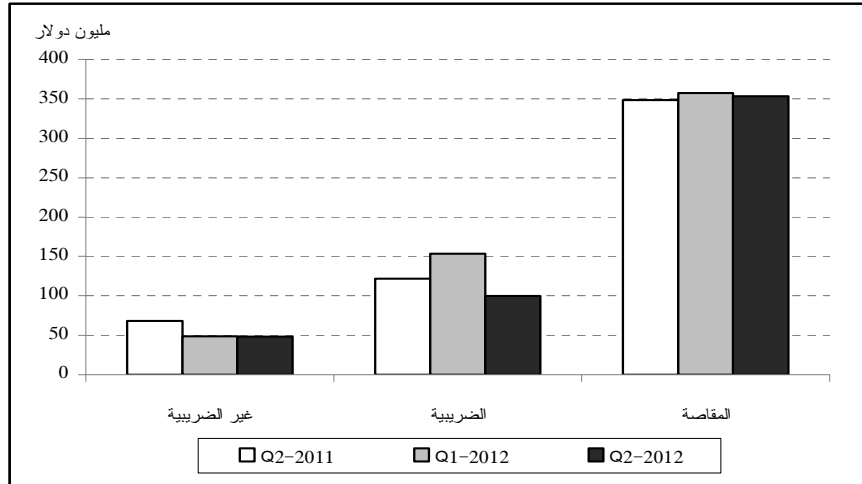
المستحق منها شهرياً للسلطة الفلسطينية بالمعدل من 105 مليون دولار إلى 121 مليون دولار خلال النصف الأول من العام 2012.

وفيما يتعلق بالإيرادات الضريبية فقد تراجعت في الربع الثاني مقارنة بالربع الأول بنسبة 35% لتبلغ 99.8 مليون دولار. ويعود التراجع إلى أن الربع الأول من بداية كل عام يشهد استحقاق ضريبي الدخل والأموال مما يجعل قيمة المتحصلات أعلى عند المقارنة مع باقي أرباع السنة<sup>17</sup>. ولكن الإيرادات الضريبية خلال الربع الثاني انخفضت بمقدار 18% عن مثيلها في الربع المناظر من العام الماضي. وهو أمر مثير للقلق خصوصاً في ظل السياسات الحكومية الهادفة إلى زيادة مصادر التمويل المحلي لسد العجز المزمن في ميزانية الحكومة. أما فيما يخص الإيرادات غير الضريبية فقد تراجعت بشكل طفيف خلال الربع الثاني من العام 2012 بنسبة أقل من 1% مقارنة بالربع السابق لتبلغ 48.2 مليون دولار.

تراجعت الإيرادات العامة والمنح بنسبة 4.7% خلال الربع الثاني من عام 2012 مقارنة مع الربع السابق لتبلغ حوالي 734.5 مليون دولار، جراء تراجع الإيرادات المحلية الصافية، وبالمقابل ارتفعت المنح والمساعدات الخارجية بمقدار 12% خلال نفس الفترة. وعند استعراض مكونات إجمالي الإيرادات المحلية تشير البيانات إلى استحواد إيرادات المقاصة على حصة الأسد بنسبة 70.5% تليها الإيرادات الضريبية بنسبة 20%، تليها الإيرادات غير الضريبية بنسبة 9.5%، لتبقى هذه الحصص حول معدلها للأرباع السابقة.

فيما يخص إيرادات المقاصة فقد تراجعت خلال الربع الثاني من عام 2012 بنسبة 1.2% مقارنة بالربع السابق، لتبلغ 353.2 مليون دولار. غير أنها كانت أعلى بنسبة 1.3% مقارنة بالربع المناظر من عام 2011<sup>16</sup>. وبشكل عام فإن مساهمة إيرادات المقاصة في الإيرادات المحلية الصافية هي في تحسن منذ العام 2010، فقد ارتفع

شكل 3-1: هيكل الإيرادات المحلية



المصدر: البيانات المنشورة في التقارير المالية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية

<sup>16</sup> إيرادات المقاصة يتم تحصيلها بالشيك، وعليه فإن القيمة الاسمية لهذا البند مقوماً بالدولار تتأثر بشكل كبير بتذبذبات سعر صرف الدولار مقابل الشيك، فعند النظر في التطورات على إيرادات المقاصة ما بين الربيعين المتناظرين كما تم تحصيلها بالشيك فقد بلغ الارتفاع فيها قيمة أعلى من ذلك وصلت إلى نحو 12.3% .

<sup>17</sup> وفقاً لأساس الإلتزام بلغت ضريبة الدخل لهذا الربع حوالي 121.4 مليون شيكل بانخفاض نسبته 58.4% عن الربع السابق، كما تراجعت إيرادات الجمارك من نحو 60.4 مليون شيكل خلال الربع الأول لتبلغ 28.1 مليون شيكل في الربع الثاني من العام 2012، أما إيرادات ضريبة الأملاك فقد تراجعت من نحو 7.3 مليون شيكل لتبلغ حوالي 1.1 مليون شيكل خلال نفس الفترة.

ذلك إلى تحويل المنح العربية، وزيادة الدعم التطويري. علماً أن هذه المنح والمساعدات كانت أعلى من نظيرتها في العام السابق بنحو 61.4%.

أما فيما يتعلق بمصادر التمويل الخارجية (المنح والمساعدات) المخصصة لدعم الموازنة والمشاريع التطويرية، فقد ارتفعت خلال الربع الثاني من عام 2012 بنحو 12.5% لتبلغ حوالي 237.7 مليون دولار، ويعود

### جدول 3-2: مؤشرات الإيرادات العامة والمنح خلال الربع الثاني 2012

2012		2011				البيان
الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
496.8	559.6	514.2	545.2	536.1	580.6	إجمالي الإيرادات المحلية (صافي) مليون دولار
67.6	72.6	76.9	54.2	78.5	72.9	نسبة إلى إجمالي الإيرادات والمنح (%)
63.9	82.9	70.0	76.2	68.7	79.5	نسبة إلى النفقات الجارية (%)
19.3	23.1	20.5	21.5	20.6	24.8	نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
237.7	211.2	154.1	459.8	147.3	216.3	الإيرادات الخارجية (منح ومساعدات) مليون دولار
32.4	27.4	23.1	45.8	21.5	27.1	نسبة إلى إجمالي الإيرادات والمنح (%)
30.6	31.3	21	64.3	18.9	29.6	نسبة إلى النفقات الجارية (%)
9.3	8.7	6.1	18.2	5.7	9.3	نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
2567.9	2,421.8	2,511.8	2,530.9	2,601.8	2,337.6	إجمالي الناتج المحلي (مليون دولار) *

المصدر: جدول رقم (1-3)

\* مصدر البيانات: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

مليون دولار، ومنح عربية من الجزائر بحوالي 69.4 مليون دولار ونحو 11.8 مليون دولار تم تقديمها من فرنسا. أما الشق المتعلق بالدعم التطويري فقد بلغ لهذا الربع حوالي 33.2 مليون دولار أو ما يعادل 14% من إجمالي المنح والمساعدات (انظر الجدول 3-3).

ذهبت معظم المساعدات (86%) إلى دعم الموازنة. وارتفعت هذه بنسبة 3.8% ما بين الربعي المتتاليين وبنسبة 67.6% ما بين الربعين المتناظرين، لتبلغ حوالي 204.5 مليون دولار. توزعت بين الآلية الفلسطينية الأوروبية "بيجاس" بحوالي 42 مليون دولار، والبنك الدولي 81.4

### جدول 3-3: المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية

#### خلال الربع الثاني 2012

(مليون دولار)

2012		2011				البيان
الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
204.5	197.0	132.6	362.9	122.0	191.1	التمويل لدعم الموازنة
69.4	30.1	0.0	207.3	26.0	52.9	منح عربية
135.1	166.9	132.6	155.6	96.1	138.1	منح دولية
33.2	14.3	21.4	96.9	25.2	25.1	التمويل التطويري
237.7	211.3	154.1	459.8	147.3	216.2	إجمالي التمويل الخارجي

المصدر: جدول رقم (7) - جدول الدعم الخارجي.

الفترة من 39% إلى حوالي 68%. وفي ذلك إشارة إلى تزايد اعتماد الحكومة الفلسطينية على مصادر التمويل الذاتي لتمويل إنفاقها العام وتقليص الاعتماد على الدعم الخارجي.

يلاحظ أن حصة المساعدات الخارجية من إجمالي الإيرادات والمنح هي في تراجع مستمر (من 61% في الربع الأول من العام 2008 إلى حوالي 32% خلال الربع الحالي)، وبالمقابل فقد ارتفعت حصة الجباية المحلية خلال نفس

## 3-2 تحليل بنود النفقات العامة

ازداد الإنفاق الجاري للسلطة الفلسطينية في الربع الثاني مقارنةً بالربع السابق بنحو 15% ليبلغ 777.5 مليون دولار. ويعزى الارتفاع في الإنفاق الجاري بالدرجة الأساس إلى قيام السلطة الفلسطينية برفع انفاقها على النفقات التحويلية والتشغيلية بالإضافة الى زيادة الانفاق على الأجور. وتستقطع الأجور والرواتب 54% من النفقات الجارية. ولقد ارتفعت فاتورة الرواتب بنحو 4.3% مقارنة بالربع السابق نتيجة استحداث وظائف وتعيينات جديدة.

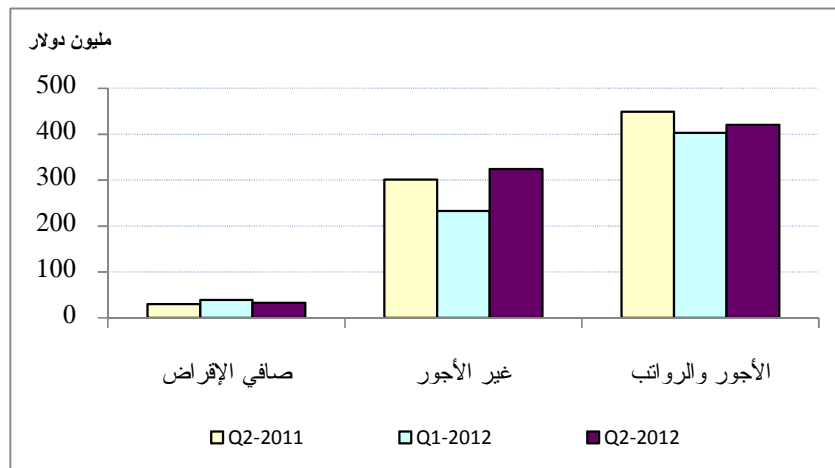
شهدت النفقات العامة (الجارية والتطويرية) ارتفاعاً بنسبة 15.4% خلال الربع الثاني من عام 2012 لتبلغ حوالي 828.3 مليون دولار (32.3% من الناتج المحلي الإجمالي). وقد جاء الارتفاع في النفقات العامة على خلفية ارتفاع النفقات الجارية، وبشكل خاص مدفوعات غير الأجور. وقد جاء الارتفاع في بند غير الأجور بسبب ارتفاع النفقات التحويلية والتشغيلية بحيث ارتفعت النفقات على مراكز المسؤولية للسلطة الفلسطينية كما ارتفعت تحويلات السلطة الفلسطينية للمتقاعدين وتحويلاتها لصالح الخدمات الاجتماعية التي تتم عبر الوزارات.

## جدول 3-4: مؤشرات النفقات العامة خلال الربع الثاني 2012

2012		2011				البيان
الربع الثاني	الربع الاول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
777.5	675.3	734.8	715.5	780.0	730.4	النفقات الجارية (مليون دولار)
93.9	94.1	90.8	93.6	87.7	92.0	نسبة إلى إجمالي النفقات العامة (%)
30.3	27.9	29.3	28.3	30.0	31.2	نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
50.8	42.4	74.4	49.1	109.4	63.2	النفقات التطويرية (مليون دولار)
6.1	5.9	9.2	6.4	12.3	8.0	نسبة إلى إجمالي النفقات العامة (%)
2.0	1.8	3.0	1.9	4.2	2.7	نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)

المصدر: جدول 1-3

## شكل 3-2: هيكل النفقات الجارية



المصدر: البيانات المنشورة في التقارير المالية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية

الربع السابق. ويعزى هذا النقص النقدي المتكرر في تغطية القيمة الفعلية لفاتورة الرواتب إلى الأزمة المالية وضعف السيولة المتاحة للخزينة<sup>18</sup>.

وتجدر الإشارة أن قيمة فاتورة الرواتب النقدية (أي التي دفعت فعلياً) بلغت 420 مليون دولار. وهذه دون مستوى الالتزام (أي الرواتب التي يتوجب دفعها) بحوالي 38 مليون دولار، وهو نفس النقص تقريباً الذي عانت منه الخزينة في

<sup>18</sup> وصل النقص النقدي في تغطية فاتورة الرواتب الفعلية حوالي 26.6 مليون دولار بالمتوسط لكل ربع من أرباع العام 2011.

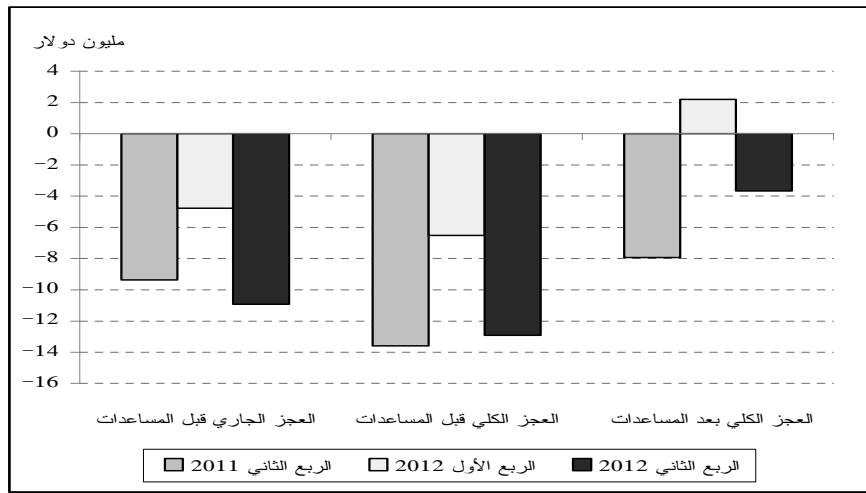


## 3-3 الفائض/العجز المالي

أدى ارتفاع النفقات الجارية وتراجع إجمالي الإيرادات المحلية (الصافية)، إلى ارتفاع العجز الجاري خلال الربع الثاني ليبلغ حوالي 280.7 مليون دولار مقارنة مع 115.7 مليون دولار خلال الربع السابق. وهو أيضاً أعلى من نظيره في العام 2011 (حوالي 244 مليون دولار). وشكّل هذا العجز حوالي 11% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 4.8% في الربع الأول من العام 2012.

أما الإنفاق على صافي الإقراض فقد سجل تراجعاً ملحوظاً بنحو 16.4% خلال الربع الثاني من عام 2012 مقارنة مع الربع السابق ليبلغ نحو 32.9 مليون دولار. علماً أن الوزن النسبي لهذا البند من الإنفاق الجاري قد انخفض منذ بداية العام 2008 من نحو 13% إلى ما يقارب 5%. وارتفعت النفقات التطويرية أيضاً لتبلغ 50.8 مليون دولار مقارنة مع 42.4 مليون دولار خلال الربع السابق. علماً أن المخصص من المنح والمساعدات الخارجية نقداً للتمويل التطويري بلغ 33.2 مليون دولار.

شكل 3-3: مؤشرات العجز المالي كنسبة لإجمالي الناتج المحلي الاسمي



المصدر: جدول 3-1.

دولار<sup>19</sup>. وتوزع هذا بين متأخرات كإرجاعات ضريبية بحوالي 21 مليون دولار<sup>20</sup>، ومتأخرات لصالح القطاع الخاص (62.7 مليون دولار)، ومتأخرات الأجور والرواتب (38 مليون دولار)، ومتأخرات تخص الإنفاق التطويري (9.7 مليون دولار). بالمقابل بلغت المطلوبات لصالح السلطة الفلسطينية نحو 22.3 مليون دولار، ليكون بذلك صافي تراكم المتأخرات على السلطة خلال الربع الثاني ما يعادل 109 مليون دولار.

وعند إضافة صافي تراكم المتأخرات (109 مليون دولار) إلى العجز الجاري على الأساس النقدي (281 مليون دولار) يكون رصيد العجز الجاري وفقاً لأساس الالتزام حوالي 390 مليون دولار.

أما على صعيد العجز الكلي (جاري وتطويري) قبل المنح والمساعدات فقد بلغ حوالي 331.5 مليون دولار (13% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 6.5% للربع السابق). أما فيما يخص رصيد الموازنة بعد المنح والمساعدات، فقد سجل عجزاً بحوالي 93.8 مليون دولار في الربع الثاني مقارنة مع فائض بحوالي 53.1 مليون دولار في الربع الأول وعجز بلغ 206.1 مليون دولار خلال الربع المناظر من العام السابق.

## 3-4 صافي تراكم المتأخرات - الفائض/العجز المالي ما بين الأساس النقدي وأساس الالتزام

بلغ إجمالي تراكم المتأخرات على السلطة الفلسطينية خلال الربع الثاني من العام 2012 حوالي 131.4 مليون

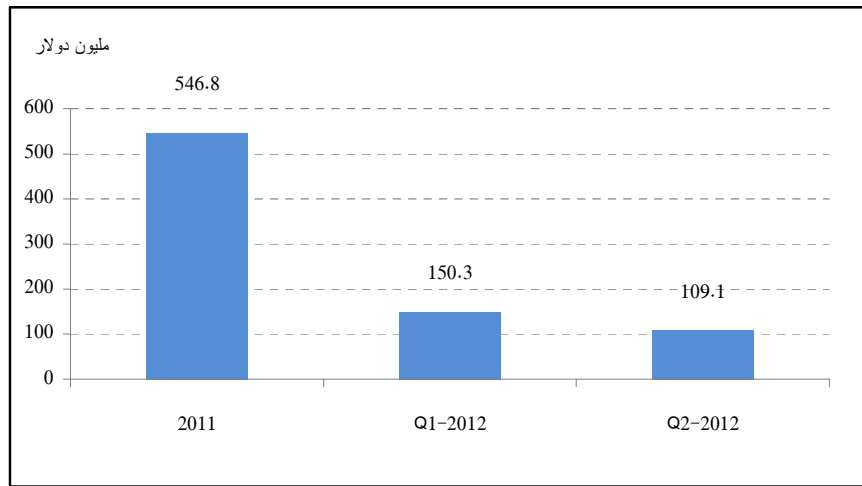
<sup>19</sup> بند صافي تراكم المتأخرات = المطلوبات لصالح السلطة الفلسطينية ناقص الالتزامات المستحقة عليها. ويعبر هذا البند عن السيولة لدى السلطة، حيث أن انخفاض قيمته تدل على تحسن وضع السيولة والعكس صحيح.

<sup>20</sup> تجدر الإشارة إلى أن تخلف الخزينة عن دفع الإرجاعات الضريبية مستمر بشكل متواصل منذ بداية العام 2011.

تراكم المتأخرات إلى الحد من قدرة السلطة الفلسطينية على تخفيض دينها العام أو الحصول على مصادر تمويل أخرى نظراً لارتفاع المخاطر والتكاليف.

ويدل تراكم المتأخرات على السلطة الفلسطينية بأنها ما زالت تعاني من صعوبات في سد فجوة التمويل بالاعتماد على الموارد المالية المتاحة من دون الحصول على دعم إضافي عاجل من المانحين الدوليين. ومن المتوقع أن يؤدي

شكل 3-4: التطورات الربعية على صافي تراكم المتأخرات<sup>21</sup>



المصدر: البيانات المنشورة في التقارير السنوية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية

### 3-5 إيرادات المقاصة

ساهمت إيرادات المقاصة (على أساس الالتزام) بنحو 63.8% و74.2% من إجمالي الإيرادات المحلية خلال الربعين الأول والثاني من العام 2012، على التوالي. وعند إضافة المساعدات الخارجية للموازنة فإن حصة إيرادات المقاصة تنخفض إلى نحو 46.3% و50.2% على التوالي للربعين المتتاليين. وكما يتضح أيضاً من الجدول أعلاه، فقد شكلت إيرادات المقاصة حوالي 14.4% نسبةً لإجمالي الناتج المحلي خلال الربع الثاني من العام 2012.

يعرض الجدول 3-5 التطورات الربعية في إيرادات المقاصة وفقاً لأساس الالتزام. ويتضح من الجدول أن الإيرادات بلغت حوالي 369.7 مليون دولار خلال الربع الثاني العام 2012 (ارتفاع 3.5% عن الربع السابق ونمو محدود ب 1.2% مقارنة بالربع المناظر). وتجدر الإشارة هنا إلى أن التحويلات النقدية لمستحقات المقاصة من قبل الجانب الإسرائيلي قد جاءت دون مستوى الالتزام بحوالي 16 مليون دولار. وعند النظر في مكونات المقاصة يُلاحظ ارتفاع إيرادات ضريبة القيمة المضافة بنحو 6.6% هو مصدر الارتفاع الرئيس في إيرادات المقاصة.

كما يلاحظ أيضاً أن مساهمة المكونات الرئيسية الثلاث في إيرادات المقاصة (القيمة المضافة والجمارك والمحروقات) متساوية، الثلث تقريباً لكل بند.

<sup>21</sup> الاختلاف في تقدير هذا البند عنه للأربع السابقة ناجم عن قيام وزارة المالية بتحديث بياناتها للأربع السابقة بالكامل.

## جدول 3-5: إيرادات المقاصة\*

(مليون دولار)

2012		2011				البيان
الربع الثاني	الربع الاول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
369.7	357.2	351.3	379.0	365.4	329.6	إيرادات مقاصة
124.0	123.8	126.2	132.6	130.0	115.9	الجمارك
127.5	119.6	112.0	119.2	118.0	104.1	القيمة مضافة
117.8	112.0	112.7	119.2	115.6	109.9	المحروقات
0.0	0	0	0	0	0	ضريبة الشراء
0.8	0.6	0.5	7.0	0	0.6	ضريبة الدخل
-0.5	1.2	-0.1	1.1	1.8	-0.8	أخرى
74.4	63.8	68.3	69.5	68.2	56.8	إيرادات المقاصة نسبة لإجمالي الإيرادات المحلية الصافية (%)
50.2	46.3	52.6	37.7	53.5	41.4	إيرادات المقاصة نسبة لإجمالي الإيرادات العامة والمنح (صافي) (%)
14.4	14.8	14.0	15.0	14.0	14.1	إيرادات المقاصة نسبة لإجمالي الناتج المحلي (%)

المصدر: جداول العمليات المالية، تفاصيل الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (أساس الالتزام)، وزارة المالية.

\* تم استخدام أساس الالتزام كون بيانات جداوله هي الوحيدة التي تحتوي على تفاصيل المقاصة بمكوناتها.

## 3-6 الدين العام

الدين المحلي فقد كان في أغلبه مستحقاً للجهاز المصرفي علماً أن نحو 14.5% منه جاء لتغطية مستحقات تخص هيئة البترول (انظر الجدول 3-6). وتجدر الإشارة إلى أن خدمة الدين العام لهذا الربع قد بلغت حوالي 4.9 مليون دولار مقارنة بحوالي 7.3 مليون دولار للربع السابق.

شهد الدين العام خلال الربع الثاني من العام 2012 ارتفاعاً ملحوظاً وصل نحو 5% مقارنة بالربع السابق، ليستقر عند حوالي 2.3 مليار دولار، توزع بين دين خارجي بنسبة 48% ودين محلي بنسبة 52%. وقد توزع الدين الخارجي بين مؤسسات مالية عربية بنسبة 56%، مؤسسات دولية وإقليمية بنحو 30%، وقروض ثنائية بنسبة 14%. أما

## جدول 3-6: الدين العام خلال الربع الثاني 2012

(مليون دولار)

2012		2011				البيان
الربع الثاني	الربع الاول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
1,213.4	1,101.7	1,098.5	827.7	1,123.7	907.3	أ- الدين المحلي
546.1	481.4	506.1	376.9	433.4	402.6	قروض البنوك
320.2	162.8	168.5	167.0	0	0	(قصير الأجل)
225.9	318.6	337.6	209.9	0	0	(طويل الأجل)
482.6	448.0	441.0	302.7	529.9	362.2	تسهيلات بنكية
482.6	448.0	441.0	302.7	0	0	(قصير الأجل)
176.4	164.1	142.8	139.3	150.8	133.2	قروض هيئة البترول
176.4	164.1	142.8	139.3	0	0	(قصير الأجل)
8.3	8.2	8.6	8.7	9.6	9.2	قروض مؤسسات عامة أخرى
8.3	8.2	8.6	8.7	0	0	(قصير الأجل)
1,126.0	1,126.7	1,114.3	1,116.2	1,046.9	1,045.6	ب- الدين الخارجي

2012		2011				
629.1	630.7	617.2	617.3	539.8	539.2	مؤسسات مالية عربية
522.5	522.4	522.4	522.7	444.1	444.1	صندوق الأقصى
56.4	56.3	43.3	42.4	42.2	42.1	الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
50.2	52.0	51.5	52.2	53.5	53.0	البنك الاسلامي للتنمية
341.2	338.1	341.9	342.4	346.2	346.6	مؤسسات مالية إقليمية ودولية
293.5	295.0	297.0	298.0	300.0	301.0	البنك الدولي
25.3	20.7	22.6	22.1	23.9	23.4	بنك الاستثمار الأوروبي
3.2	3.3	3.3	3.4	3.5	3.5	الصندوق الدولي للتطوير الزراعي
19.2	19.1	19.0	18.9	18.8	18.7	الأوبك
155.7	157.9	155.2	156.5	160.9	159.8	قروض ثنائية
<b>2,339.4</b>	<b>2,228.4</b>	<b>2,212.8</b>	<b>1,943.9</b>	<b>2,170.6</b>	<b>1,952.9</b>	<b>مجموع الدين العام</b>

المصدر: البيانات المنشورة في التقارير السنوية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية

#### صندوق 4: اتفاق مبدئي على تعديل ترتيبات المقاصة في بروتوكول باريس

يشكو الطرف الفلسطيني منذ توقيع اتفاق باريس في العام 1994 بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، من الإجحاف الذي يلحق به نتيجة "التسرب المالي". والتسرب المالي هو المبالغ التي يتحملها المواطن الفلسطيني (إما على شكل جمارك على المستوردات أو ضرائب غير مباشرة أو ضرائب مشتريات)، والتي تحصلها إسرائيل ولا تعيدها إلى السلطة الوطنية. ولقد حاولت السلطة الوطنية مراراً وتكراراً فتح هذا الموضوع مع الجانب الإسرائيلي من خلال "اللجنة الاقتصادية المشتركة" دون جدوى<sup>22</sup>. على أن تطوراً هاماً حول هذا الأمر حدث في نهاية شهر حزيران الماضي في اجتماع ضم رئيس الوزراء ووزير المالية الفلسطينيين ووزير المالية الإسرائيلي. ولقد تم الاتفاق في هذا الاجتماع على عدد من الاجراءات التي يمكن أن تؤدي إلى تقليص التسرب المالي.

بلغت إيرادات المقاصة نحو 1.5 مليار دولار في العام 2011، ويمثل هذا ارتفاعاً بمقدار 20% عن السنة السابقة. تساهم إيرادات المقاصة بنحو 65-70% من إجمالي الإيرادات المحلية في الموازنة. وهذه النسبة تعطي فكرة سريعة عن أهمية إيرادات المقاصة في الموازنة الحكومية والاقتصاد الفلسطيني ككل.

#### مقدار واشكال التسرب المالي<sup>23</sup>

يعاني الجانب الفلسطيني من خسارة مالية كبيرة نظراً لأنه لا يسترجع كافة الضرائب غير المباشرة التي يدفعها المستهلكون الفلسطينيون في الضفة والقطاع على السلع التي يستهلكونها. على سبيل المثال لا تسترجع السلطة الوطنية ضرائب المشتريات التي يتم دفعها على السلع والبضائع التي يتم شراؤها من إسرائيل (ما عدا بالنسبة للمحروقات). كذلك لا تحصل السلطة الوطنية على الجمارك التي تدفع على البضائع الأجنبية التي تستورد أولاً إلى إسرائيل ثم يعاد تصديرها إلى الضفة والقطاع. هذا إلى جانب خسائر الضرائب المختلفة المفروضة على المشتريات المباشرة لسكان الضفة والقطاع من إسرائيل والتي لا يتم بالطبع توثيقها بفواتير.

وهناك أيضاً الخسائر الكبيرة (ضريبة قيمة مضافة وغيرها من الضرائب غير مباشرة) على مشتريات التجار الفلسطينيين من إسرائيل والتي لا يقوم التجار هؤلاء بتوثيقها بفواتير ووثائق استيراد تحول إلى وزارة المالية الفلسطينية. هذا بالإضافة إلى أن بعض الشركات الفلسطينية تقوم بالاستيراد غير المباشر عبر وسطاء إسرائيليين لتجنب التأخير في التخليص الجمركي والعراقيل الأخرى التي يفرضها موظفو الجمارك الإسرائيليون. وبالعادة يقوم الوسيط بالابلاغ أن هذه الشحنات متوجهة إلى إسرائيل وليس إلى الأراضي الفلسطينية، وهكذا فإن الجمارك وضريبة المشتريات والقيمة المضافة على هذه المستوردات، التي يتحملها المواطن الفلسطيني، تذهب إلى الحكومة الإسرائيلية.

<sup>22</sup> من المعلوم أن اللجنة الاقتصادية المشتركة، وهي اللجنة المسؤولة عن ملاحقة ومراجعة تطبيق اتفاق باريس، توقفت عن الاجتماع منذ اندلاع الانتفاضة الثانية، ولم تعقد سوى اجتماعاً يتيماً منذ ذلك التاريخ في أيلول 2009. ولكن المطالب الفلسطينية في هذا الاجتماع تركزت على زيادة كميات الكوتا في قوائم A1 و A2، دون تحقيق نتائج تذكر.

<sup>23</sup> من أجل معلومات أوسع عن "التسرب المالي" يمكن مراجعة صندوق كامل حول هذا الموضوع في "المراقب" العدد 25.

عامل آخر يدفع المستوردين الفلسطينيين إلى التقليل من قيمة وارداتهم أو عدم توثيقها، هو السعي لتخفيض ضريبة الدخل التي يتوجب عليهم دفعها (والتي تتحدد قيمتها على ضوء قيمة الواردات). ويؤدي التهرب من الإبلاغ عن القيمة الحقيقية للواردات إلى مضاعفة خسائر السلطة الوطنية الفلسطينية.

هناك العديد من الدراسات والأبحاث النظرية التي قامت بها مراكز البحث الفلسطينية والدولية لتوثيق نواقص ومشاكل آلية المقاصة في اتفاق باريس. كما أن هناك العديد من التقديرات لهذا التسرب المالي للضرائب غير المباشرة المدفوعة من قبل المستهلكين الفلسطينيين والمحجوزة من قبل الإسرائيليين. وفي دراسة الاتحاد الأوروبي، قدر دumas (1999) أن هذه القيمة تراوحت بين 90 و140 مليون دولار في العام 1997 (بنسبة 2.6% إلى 4.2% من الناتج المحلي الإجمالي)<sup>24</sup>. وفي دراسة أخرى للبنك الدولي (2002) قدر التسرب المالي بحوالي 133 مليون دولار سنوياً (أي ما نسبته 3.2% من الناتج المحلي الإجمالي)<sup>25</sup>. ومن الجدير بالذكر أن كلا هذين التقديرين يستثني حساب المبالغ الضائعة بسبب المشتريات المباشرة (دون فواتير) للمستهلكين والتجار في الضفة والقطاع.

### الترتيبات الجديدة/ المقترحة في آلية المقاصة

لا يخفى أن الأزمة المالية الحادة التي تمر بها السلطة الوطنية كانت أحد الحوافز المهمة وراء السعي للحد من التسرب المالي. ويقول تقرير صندوق النقد الدولي أن زيادة مبالغ المقاصة بمقدار 5% فقط سوف تؤدي إلى سد 75 مليون دولار من العجز في الموازنة الفلسطينية في العام 2012. وأشار التقرير إلى أن اتفاقاً قد تم التوصل إليه بين اللجان الفنية الإسرائيلية والفلسطينية في العام الماضي لسد جزء من الثغرات في آلية حساب وتحويل المقاصة. ولقد تم رفع هذا الاتفاق إلى الحكومة الإسرائيلية لقراره، ولكن الحكومة لم تستجب لذلك، لا بل أنها ربطت الموافقة بإعادة فتح ملف المفاوضات السياسية<sup>26</sup>.

لم يرشح الكثير عن الاجتماع والاتفاق الذي تم توقيعه بين وزير المالية الفلسطيني د. نبيل قسيس ووزير المالية الإسرائيلي يوفال ستينتز، بحضور رئيس الوزراء الفلسطيني، الدكتور سلام فياض. إذ لم يتم نشر نص الاتفاق كاملاً وكل ما يتوفر لدينا هو البيان الصحفي الذي صدر عن وزارة المالية الإسرائيلية، والتقرير الصحفي المقترض من المتحدث باسم الحكومة الفلسطينية.

يقول التصريح الصحفي الإسرائيلي أن الهدف من الترتيبات الجديدة هو "تسهيل حركة البضائع بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية ودعم جهود الطرفين في تقليص التجارة غير المشروعة والتهرب الضريبي". ولقد تمكنا من جمع المعلومات التالية عن بنود الاتفاق وهي تشمل على ثلاثة نقاط:

### 1. حساب مقاصة الجمارك وضرائب المشتريات والقيمة المضافة

بدأ من مطلع العام 2013 سوف يتم استبدال آلية حساب الجمارك والضرائب على السلع المستوردة عبر، أو الواردة من، إسرائيل من نظام "البضائع المعلن عنها" إلى البضائع التي يتم ادخالها فعلياً (the actual rather than the reported transfer of goods). وسيتم تحقيق هذا عبر زيادة تبادل المعلومات بين الطرفين. وبشكل خاص سوف يتمكن الموظفون في وزارة المالية الفلسطينية من الاطلاع على أسماء المستوردين الفلسطينيين الذين يخلصوا بضائعهم المستوردة عبر الوكلاء الإسرائيليين. كما تم الاتفاق على اجراءات لتقليص التهريب والتهرب من الضرائب وذلك عبر استخدام التقنيات الحديثة مثل المتابعة الالكترونية للبضائع والأفقال الالكترونية على حاويات المستوردات والمتوجهة إلى السوق الفلسطينية.

### 2. مناطق تخليص جمركي فلسطينية

عانى الفلسطينيون عبر السنوات الطويلة الماضية من المعاملة القظة والتكاليف المرتفعة والتأخير لبضائعهم في مناطق التخليص الجمركي الإسرائيلية. ويسمح الاتفاق الجديد بتأسيس مساحات خاصة للتخليص الجمركي للبضائع الفلسطينية على مناطق العبور بين إسرائيل والضفة. ومن المؤمل أن يساهم هذا في تسهيل الاستيراد من الخارج وتقليص التكاليف والأسعار بالتالي.

### 3. مد أنبوب لنقل المحروقات

تم الاتفاق أيضاً على مد خط لنقل المستقات النفطية مباشرة من إسرائيل إلى أراضي السلطة الوطنية عوضاً عن النقل بالشاحنات كما يتم حالياً. وإلى جانب الفوائد البيئية لهذا المشروع، من المؤمل أن يؤدي الأنبوب إلى تقليص تكاليف الشحن والتخزين المرتفعة وإلى

<sup>24</sup> Dumas, J (1999). Fiscal Leakage in the West Bank and Gaza Strip. MEDA Program of the EU.

<sup>25</sup> World Bank (2002). Long Term Policy Options for the Palestinian Economy. West Bank and Gaza Office.

<sup>26</sup> IMF (March, 2012): Recent Experience and Prospects of the Economy of the West Bank and Gaza. Staff report prepared for the meeting of the Ad Hoc Liaison Committee.

تقليل كلفة استيراد الوقود بالتالي. يقدر أحد المصادر أن الاجراءات الجديدة هذه يمكن أن تؤدي إلى زيادة إيرادات السلطة الوطنية بمقدار يتراوح بين 200 و 450 مليون دولار.<sup>27</sup>

عقد معهد ماس في السابع والعشرين من أيلول الماضي جلسة "طاولة مستديرة" لمناقشة التعديلات الأخيرة على الترتيبات التجارية في اتفاقية باريس. وشارك في جلسة الحوار هذه السيد يوسف الزمر رئيس مجلس الإيرادات الضريبية في السلطة الفلسطينية. وأكد السيد الزمر خلال هذا اللقاء أنه على خلاف البيان الإسرائيلي لم يتم حتى الآن التوصل إلى اتفاق حول النقاط موضع البحث. وقال " أن ما حصل لا يمكن تسميته اتفاقاً بل إن ما نشر لا يتعدى كونه أجزاء من رسائل تفاهم متبادلة بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني. وأن الأمور كافة ما تزال بحاجة إلى نقاش مستفيض ومفاوضات شاقة".

### صندوق 5: بيجاس: من برنامج مؤقت إلى آلية دائمة؟

يهدف هذا الصندوق إلى التعريف بآلية "بيجاس" وإلقاء نظرة على البرامج التي يتم صرف المساعدات الأوروبية عبرها إلى الأراضي الفلسطينية. قام الاتحاد الأوروبي في العام 2008 بتأسيس برنامج "بيجاس". وكلمة "بيجاس" هي الأحرف الأولى من الاسم الفرنسي للبرنامج (Mécánisme Palestino-Européen de Gestion de l'Aide Socio-Economique - PEGASE)، أي الآلية الفلسطينية-الأوروبية لإدارة المعونة الاجتماعية والاقتصادية. وكان من المفترض أن يدوم العمل بهذه الآلية لمدة ثلاث سنوات فقط، ولكنها ما تزال مستمرة حتى اليوم.

ظهر برنامج "بيجاس" كآلية مؤقتة تسمح للاتحاد الأوروبي بالاستمرار في تقديم الدعم المادي والتقني إلى الأراضي الفلسطينية دون المرور عبر حكومة حماس التي جاءت إلى السلطة في العام 2006. ومن المعلوم أن الدول الغربية كانت قد وضعت مجموعة من المطالب واشترطت على حكومة حماس الالتزام بها لاستمرار التعامل الرسمي معها. ولكن حكومة حماس رفضت هذه المطالب، وهو ما أدى إلى توقف المساعدات إلى الحكومة المنتخبة، إلى جانب توقف إسرائيل عن تحويل أموال المقاصة. وتم تأسيس "بيجاس" كآلية تمويل بديلة تسمح في الاستمرار في تقديم الدعم إلى الأراضي الفلسطينية دون اشراك حكومة حماس المنتخبة.

تهدف آلية بيجاس، وفقاً للبيان الصحفي الذي صدر عن المفوضية الأوروبية في كانون الثاني من العام 2008، إلى "المساهمة في انعاش الاقتصاد الفلسطيني وفي بناء دولة فلسطينية قائمة على أسس السلام والرخاء". وقد تزامن تدشين هذه الآلية مع "خطة الإصلاح والتنمية (2008-2010)" وخليفتها "خطة التنمية الوطنية (2010-2013)" اللتان وضعتهما السلطة الفلسطينية بهدف تهيئة مؤسساتها لتحمل المسؤولية حال اعلان الدولة المستقلة<sup>28</sup>.

تقوم آلية "بيجاس" بتقديم الدعم عبر قناتين رئيسيتين هما<sup>29</sup>:

1. الدعم الفني والدعم المباشر للمشاريع: ويشتمل هذا على مشاريع واسعة النطاق لمساعدة السلطة في اصلاح الادارة العامة. كما تدعم هذه القناة بناء القدرات في قطاع الحماية الاجتماعية. ويأخذ الدعم الفني شكل التدريب والتأهيل ووضع الدراسات<sup>30</sup>.
2. الدعم المالي المباشر: يتم تمرير الدعم المالي المباشر عبر 5 برامج محددة ومعروفة بشكل دقيق. وهذه البرامج هي:

✧ **دعم الخدمات العامة الأساسية:** يهدف هذا البرنامج إلى توفير الوقود لقطاع غزة من أجل توليد الكهرباء. ولقد ساهم البرنامج بشكل كبير في تزويد المنشآت ونشاطات الخدمات العامة (مثل المستشفيات والمدارس) بالكهرباء. وبلغت الأموال التي تم صرفها عبر هذا البرنامج 196.8 مليون يورو خلال الفترة 2008-2010. تجدر الإشارة إلى أن الاتفاق على هذا البرنامج قد توقف في أواخر عام 2010.

<sup>27</sup> <http://www.ft.com/cms/s/0/95f77d30-6df6-11e1-baa5-00144feab49a.html#axzz26zP>.

<sup>28</sup> <http://europa.eu/rapid/pressReleasesAction.do?reference=MEMO/08/46&format=HTML&aged=0&language=EN&guiLanguage=en>

<sup>29</sup> جميع الأرقام الواردة في هذا الصندوق مأخوذة من التقرير الصادر مؤخراً عن المفوضية الأوروبية والذي يقيم أداء آلية بيجاس خلال الفترة 2008-2011.

European Commission (2012). External Evaluation of PEGASE 2008-2011 For West Bank and Gaza. Retrieved from [http://www.lacs.ps/documents/Show.aspx?ATT\\_ID=5820](http://www.lacs.ps/documents/Show.aspx?ATT_ID=5820)

<sup>30</sup> <http://www.eurojar.org/en/euromed-projects-actions/pegase-help-building-palestinian-state-promoting-good-governance-and-rule-l>

✧ **مساعدة الأسر الفلسطينية المحتاجة:** ويدعم هذا البرنامج التحويلات النقدية التي تشرف عليها وزارة الشؤون الاجتماعية لمساعدة الأسر الفلسطينية الفقيرة. إذ يقوم بدفع مساعدات ربعية (كل 3 أشهر) إلى الأسر الفلسطينية التي تعيش في فقر مدقع. وقد تم إنفاق 111.3 مليون يورو عبر هذا البرنامج بين شباط 2008 وشباط 2011. وبلغ عدد المستفيدين منه نحو 93 ألف أسرة مع نهاية 2011. كما يقوم الاتحاد الأوروبي عبر هذا البرنامج بتقديم المساعدة التقنية لوزارة الشؤون الاجتماعية لتحديث واصلاح برنامج التحويلات النقدية. وضمت الإنجازات في هذا المجال إنشاء قاعدة بيانات وطنية موحدة الفقر، واعتماد منهجية لاستهداف الفقراء. وبالرغم من التوسع في استهداف الفقراء إلا أن التغطية ما زالت محدودة، وتركز على الأسر التي تقع تحت خط الفقر المدقع فقط<sup>31</sup>.

✧ **دفع رواتب الموظفين والمتقاعدين:** يساهم هذا البرنامج بدفع رواتب موظفي الخدمة المدنية (أي موظفي الوزارات) من جهة، ودفع التحويلات للمتقاعدين من جهة أخرى. وفي الفترة بين شباط 2008 وشباط 2011 استفاد من هذا البرنامج 81% من موظفي الخدمة المدنية، أي 74,300 شخص. وتشمل المجموعات الرئيسية المستفيدة الكادر الطبي والمعلمين اللذين حصلوا على 15% و 46% من مجموع المدفوعات. إضافة الى ذلك، استفاد حوالي 10,250 متقاعداً من هذا البرنامج. وقد بلغت الأموال الموزعة من خلال هذا البرنامج ما بين شباط 2008 وشباط 2011 نحو 649 مليون يورو.

✧ **دفع رواتب الشرطة والدفاع المدني:** تم دفع 15.09 مليون يورو ما بين شباط 2008 وشباط 2011 لضمان استمرار هذه الخدمات المدنية.

✧ **تسديد ديون السلطة للقطاع الخاص واعادة اعمار غزة:** تم اطلاق هذا البرنامج في العام 2009 من أجل توفير الدعم المالي للشركات التي دُمّرت أو تضررت اثر العدوان الإسرائيلي على غزة. وهدف البرنامج إلى تسديد ديون السلطة الوطنية واعادة تحفيز التجارة والنشاط الاقتصادي في القطاع الخاص. ويضم البرنامج نوعين من المبادرات:

- إعادة تأهيل القطاع الخاص: تم توزيع 9.6 مليون يورو منذ بداية هذا البرنامج حتى كانون الثاني من العام الماضي على الشركات المتضررة من الأحداث والحرب. وتضمن التمويل شراء الماكينات، والأثاث ومعدات المكاتب، بالإضافة إلى مواد البناء. وقد توزع التمويل في هذا المشروع على عدة قطاعات، لكنه لم يشمل قطاع الزراعة (الذي كان من المفترض أن يقوم ممولون آخرون بتمويله). ونظراً لنجاح هذا البرنامج، فقد تقرر استخدامه نموذجاً ليُطبق في مجال القطاع الزراعي في مناطق "ج" في الضفة الغربية في 2012<sup>32</sup>.
- تسديد جزء من ديون السلطة إلى القطاع الخاص. وقد تم صرف 27.63 مليون يورو على هذا البرنامج في الفترة ما بين شباط 2008 وكانون الثاني 2011.

ويلخص الجدول 1 قيمة المساعدات الأوروبية (الدعم المالي المباشر) المقدمة إلى الأراضي الفلسطينية من خلال آلية "بيجاس" خلال الفترة 2008-2011. يتضح من الجدول أن "بيجاس" ضخت مساعدات مالية مباشرة إلى الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 2008-2011 بمقدار يزيد على مليار يورو. وأن نحو 65% من هذا المبلغ ذهب لتمويل رواتب الموظفين ومعاشات المتقاعدين.

**جدول 1: الدعم المالي المباشر عبر آلية "بيجاس" خلال 2008-2011 (مليون يورو)**

حجم المساعدات المقدمة	القطاع
196.82	دعم الخدمات العامة الأساسية
111.3	دعم الأسر الفلسطينية المحتاجة
649.08	رواتب الموظفين والمتقاعدين
15.09	رواتب الشرطة والدفاع المدني
37.23	تسديد ديون السلطة للقطاع الخاص واعادة اعمار غزة
<b>1,009.52</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: [http://www.lacs.ps/documentsShow.aspx?ATT\\_ID=5820](http://www.lacs.ps/documentsShow.aspx?ATT_ID=5820)

<sup>31</sup> معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). الضمان الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية: الوضع الراهن والتحديات دراسة استكشافية (2012).  
<sup>32</sup> [http://ec.europa.eu/europeaid/where/neighbourhood/country-cooperation/occupied-palestinian-territory/occupied-palestinian-territory\\_en.htm](http://ec.europa.eu/europeaid/where/neighbourhood/country-cooperation/occupied-palestinian-territory/occupied-palestinian-territory_en.htm)

4- القطاع المصرفي<sup>33</sup>

## 4-1 التطورات الرئيسية في الميزانية المجمعة للمصارف

يلخص الجدول 4-1 البنود الرئيسية للميزانية المجمعة للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية. وفيما يلي عرض لأهم التطورات على جانبي الأصول والخصوم على حد سواء.

## 1. جانب الأصول (الموجودات)

انخفض صافي الموجودات بقيمة 105.7 مليون دولار وبنسبة 1.2% خلال الربع الثاني من العام 2012 مقارنة مع الربع الأول من نفس العام. وعند المقارنة مع الربع المناظر من العام 2011 يلاحظ أن تلك الموجودات ارتفعت بنحو 2.4% أو ما يعادل 208.2 مليون دولار. وبالنظر إلى البنود الرئيسية لموجودات المصارف، يلاحظ أن صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة ارتفع بنسبة 5% وبقيمة 189 مليون دولار، مقابل تراجع إجمالي الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف بنسبة 9.3% وبقيمة 335.5 مليون دولار مقارنة بالربع السابق من نفس العام. في المقابل ارتفع بند النقدية بنحو 16.3% ليبلغ 602.8 مليون دولار.

كما يلاحظ انخفاض في محفظة الأوراق المالية بنحو 9.5 مليون دولار نتيجة لانخفاض محفظة الأوراق المالية للاستثمار بحوالي 9.3 مليون دولار ومحفظة الأوراق المالية للمتاجرة بنحو 200 ألف دولار. بالمقابل ارتفع بند الاستثمارات بنحو 2%. ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة الاستثمار في الشركات الشقيقة<sup>34</sup> بنحو 4.3 مليون دولار وانخفاض حصص الأقلية بنحو 1.6 مليون دولار. ويوضح الشكل 4-1 توزيع موجودات المصارف نهاية الربع الثاني من العام 2012.

شهد مجموع صافي موجودات/مطلوبات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية هبوطاً بنسبة 1.2% نهاية الربع الثاني من العام 2012 مقارنة مع نهاية الربع الأول من نفس العام، مقابل نمو بنسبة 2.47% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2011. وفيما يلي تلخيص لأهم التغيرات التي طرأت على البنود الرئيسية لجانبي الميزانية المجمعة للمصارف خلال الربع الثاني 2012 مقارنة مع الربع الذي سبقه:

## جانب الأصول:

- ✧ زيادة بند النقدية بنسبة 16.3%.
- ✧ نمو صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة بنسبة 5.2%.
- ✧ تراجع الأرصدة الخارجية للمصارف بنسبة 16%.
- ✧ نمو أرصدة المصارف لدى سلطة النقد بنسبة 4.1%.
- ✧ ارتفاع أرصدة المصارف داخل فلسطين بنسبة 0.7%.
- ✧ ارتفاع مجموع صافي الاستثمارات بنسبة 1.9%.

## جانب الخصوم:

- ✧ تراجع إجمالي الودائع بنحو 0.7%.
- ✧ تراجع ودائع الجمهور (العملاء) بنحو 1.9%.
- ✧ ارتفاع أرصدة سلطة النقد لدى المصارف بنسبة 21.4%.
- ✧ تراجع صافي حقوق الملكية بنسبة 1.6%.

من ناحية أخرى، بقي عدد المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية ثابتاً عند 18 مصرفاً، لكن بزيادة فرع واحد ليصل عدد الفروع والمكاتب مع نهاية الربع الثاني إلى 227 (163 فرع و64 مكتب) منتشرة في الأراضي الفلسطينية.

<sup>33</sup> بيانات أولية قابلة للتعديل.

<sup>34</sup> تعرف الشركة الشقيقة، حسب قانون المصارف، على أنها الشركة التي يسيطر فيها المصرف على (20%-50%) من الأسهم أو القوة التصويتية؛ أو هي الشركة التي تشترك مع المصرف في كونها مسيطر عليهما من قبل شخص آخر بنسبة تتراوح ما بين (20% إلى أقل من 50%) من الأسهم أو القوة التصويتية دون أن يصدر عن الشخص المسيطر قوائم مالية.



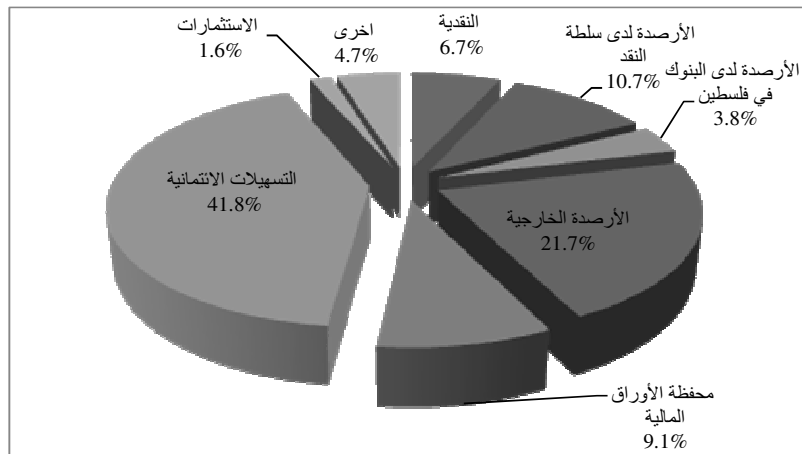
جدول 4-1: الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية  
للفترة من الربع الثاني 2011 - الربع الثاني 2012

(مليون دولار)

2012		2011		البيان	
الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	بيان الميزانية
9,045.4	9,151.1	9,110.3	8,860.5	8,837.2	مجموع صافي الأصول <sup>(1)</sup>
3,783.6	3,594.5	3,482.8	3,215.2	3,434.8	التسهيلات الائتمانية المباشرة
3,264.8	3,600.3	3,743.7	3,722.2	3,502.2	الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف
963.6	925.3	940.9	927.9	947.6	- أرصدة لدى سلطة النقد
340.4	337.9	335.3	259.3	291.8	- الأرصدة لدى المصارف في فلسطين
1960.9	2337.0	2467.5	2535.0	2262.8	- أرصدة المصارف في الخارج
820.2	829.7	826.3	629.5	582.0	محفظه الأوراق المالية
602.8	518.5	496.7	545.4	539.6	النقدية والمعادن الثمينة
176.6	175.1	171.3	163.3	152.9	الأصول الثابتة
144.1	141.4	137.4	310.2	311.5	الاستثمارات
6.4	6.1	5.9	5.2	5.4	القبولات المصرفية
246.9	285.6	246.2	269.5	308.7	الأصول الأخرى
9,045.4	9,151.1	9,110.3	8,860.5	8,837.2	مجموع صافي المطلوبات <sup>(2)</sup>
6,911.5	7,045.4	6,972.5	6,820.5	6,950.3	إجمالي ودائع الجمهور
1,212.4	1,232.3	1,182.0	1,156.3	1,131.7	حقوق الملكية
582.0	530.5	646.5	474.8	452.8	أرصدة سلطة النقد والمصارف
185.6	186.7	171.1	173.8	167.1	مخصص ضرائب وأخرى
142.3	141.8	122.0	217.4	117.5	المطلوبات الأخرى
11.6	14.5	16.2	17.7	17.8	القبولات المنفذة والقائمة

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف  
(1)، (2) تمثل إجمالي الأصول (المطلوبات) مطروحاً منها المخصصات.

شكل 4-1: هيكل موجودات المصارف نهاية الربع الثاني من العام 2012



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف

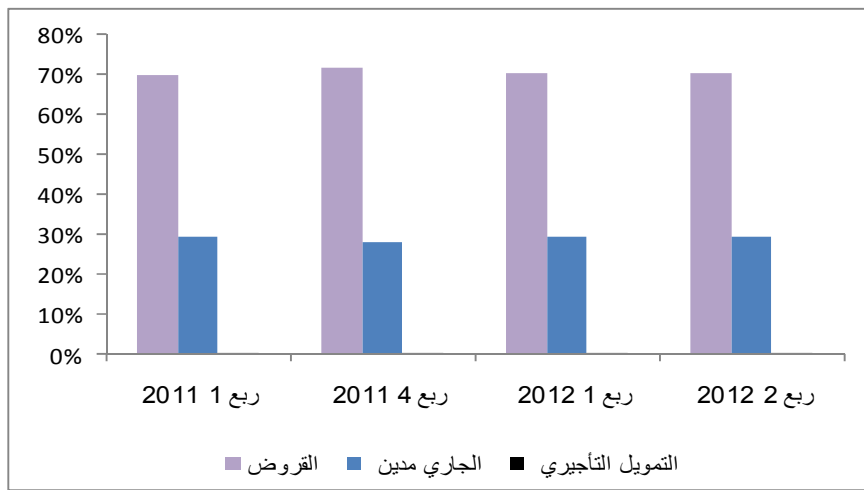
### التسهيلات الائتمانية المباشرة

قروض بنسبة 70.4%، وجاري مدين بنسبة 29.4%، وتمويل تأجيري بنحو 0.2%.

من ناحية ثانية ارتفعت حصة قطاع غزة من التسهيلات المباشرة خلال الربع الثاني بنحو 0.8 نقطة مئوية، لتصبح 9.7% من مجموع صافي التسهيلات. وهكذا استمر استحواذ الضفة الغربية (بما فيها التسهيلات للقطاع العام ولغير المقيمين) على الجزء الأكبر من التسهيلات، ليبلغ نصيبها نحو 90.3%.

استمر الارتفاع في صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال الربع الثاني من العام، لتشكل ما نسبته 41.8% من مجموع صافي موجودات المصارف العاملة في فلسطين، وذلك على خلفية استمرار الأزمة المالية التي تعاني منها الحكومة. إذ ارتفعت حصة الحكومة بنحو 2.5 نقطة مئوية مقارنة بما كانت عليه في الربع الأول من العام لتبلغ 3,783.6 مليون دولار. وتوزعت التسهيلات الائتمانية المباشرة بين

شكل 4-2: الأهمية النسبية لأنواع التسهيلات الائتمانية



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف.

جدول 4-2: توزيع محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة للفترة من الربع الأول 2011-الربع الثاني 2012

	2012		2011			
	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	
حسب الجهة المستفيدة						
قطاع عام	1203.4	1,121.0	1,108.9	856.4	1,118.1	915.7
قطاع خاص مقيم	2526.2	2,419.0	2,318.2	2,303.8	2,256.2	2,116.8
قطاع خاص غير مقيم	54.0	54.5	55.7	55.0	60.5	61.3
حسب نوع التسهيل						
قروض	2665.1	2,526.1	2,496.0	2,347.1	2,316.2	2,169.7
جاري مدين	1109.9	1,060.1	978.8	860.6	1,111.1	918.2
تمويل تأجيري	8.5	8.2	8.0	7.5	7.5	6.9
حسب نوع العملة						
دولار أمريكي	2236.0	2,209.4	2,206.7	2,009.8	2,011.5	1,873.3
دينار أردني	538.0	427.8	404.9	419.5	454.0	320.5
شيكل إسرائيلي	985.5	935.0	851.2	764.4	948.6	879.8
عملات أخرى	24.1	22.8	20.0	21.5	20.7	21.2

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف

يشير الجدول 3-4 إلى استمرار هيمنة قطاع العقارات والإنشاءات على الحصة الأكبر من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص وبنسبة 21.3%، ثم قطاع التجارة بشقيها الخارجية والداخلية بنسبة 21%، تليها القروض الاستهلاكية بنسبة 18.8%<sup>35</sup>.

وفيما يتعلق بتوزيع التسهيلات الائتمانية ما بين القطاعين العام والخاص يلاحظ استقرار حصة كل منهما عند 31.8% و68.2% للقطاعين على التوالي (انظر الجدول 2-4). كما توزعت التسهيلات الائتمانية بحسب نوع العملة بنسب متفاوتة مع استمرار سيطرة الدولار الأمريكي على النصيب الأكبر منها (59%).

جدول 3-4: حصص القطاعات الاقتصادية المختلفة من رصيد التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص للفترة من الربع الأول 2011 وحتى الربع الثاني 2012

2012		2011				القطاع الاقتصادي
الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
<b>حصة القطاع (مليون دولار)</b>						
562.3	542.6	406.4	401.3	385.3	368.2	العقارات والإنشاءات
25.8	24.9	22.9	21.9	27.4	83.3	تطوير الأراضي
274.6	267.0	302.0	292.5	295.3	287.7	التعدين والصناعة
556.2	538.9	491.3	497.9	498.3	427.5	التجارة الداخلية والخارجية
33.0	44.7	34.8	31.8	31.8	49.5	الزراعة والثروة الحيوانية
55.8	53.1	50.0	51.4	49.4	52.6	السياحة والفنادق والمطاعم
23.5	21.5	22.6	25.7	24.3	21.9	النقل والمواصلات
276.8	286.5	295.2	377.9	383.0	458.8	الخدمات
55.4	65.4	66.3	67.5	70.0	54.5	تمويل الاستثمار بالأسهم والأدوات المالية
109.1	102.7	118.7	114.5	97.5	93.2	تمويل شراء السيارات
496.7	419.6	417.0	365.8	330.9	172.4	تمويل السلع الاستهلاكية
175.4	169.2	224.7	180.0	188.4	168.8	أخرى في القطاع الخاص
<b>2644.6</b>	<b>2536.1</b>	<b>2451.9</b>	<b>2428.2</b>	<b>2381.6</b>	<b>2238.4</b>	<b>المجموع</b>
<b>حصة القطاع (نسبة مئوية)</b>						
21.3	21.4	16.6	16.5	16.2	16.4	العقارات والإنشاءات
1.0	1.0	1.0	0.9	1.2	3.7	تطوير الأراضي
10.4	10.5	12.3	12.0	12.4	12.8	التعدين والصناعة
21.0	21.2	20.0	20.5	20.9	19.1	التجارة الداخلية والخارجية
1.2	1.8	1.4	1.3	1.3	2.2	الزراعة والثروة الحيوانية
2.1	2.1	2.0	2.1	2.1	2.4	السياحة والفنادق والمطاعم
0.9	0.8	1.0	1.1	1	1	النقل والمواصلات
10.5	11.3	12.0	15.6	16.1	20.5	الخدمات
2.1	2.6	2.7	2.8	2.9	2.4	تمويل الاستثمار بالأسهم والأدوات المالية
4.1	4.0	4.8	4.7	4.1	4.3	تمويل شراء السيارات
18.8	16.5	17.0	15.1	13.9	7.7	تمويل السلع الاستهلاكية
6.6	6.7	9.2	7.4	7.9	7.5	أخرى في القطاع الخاص

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

<sup>35</sup> حصص كل قطاع تشتمل على المخصصات أيضاً، لذا يمكن ظهور فوارق في المجموع بين الأرقام في الجدولين 2-4، 3-4.

## ❖ أرصدة المصارف الخارجية

شكّلت أرصدة المصارف الخارجية ما نسبته 21.7% من مجموع صافي موجودات المصارف (1,960.9 مليون دولار). ويمثل هذا انخفاضاً بنحو 3.8 نقطة مئوية مقارنة مع نسبتها في الربع السابق. وهذا التراجع ترافق مع زيادة نسبة التسهيلات الائتمانية إلى مجموع موجودات المصارف بحوالي 2.8 نقطة مئوية خلال نفس فترة المقارنة.

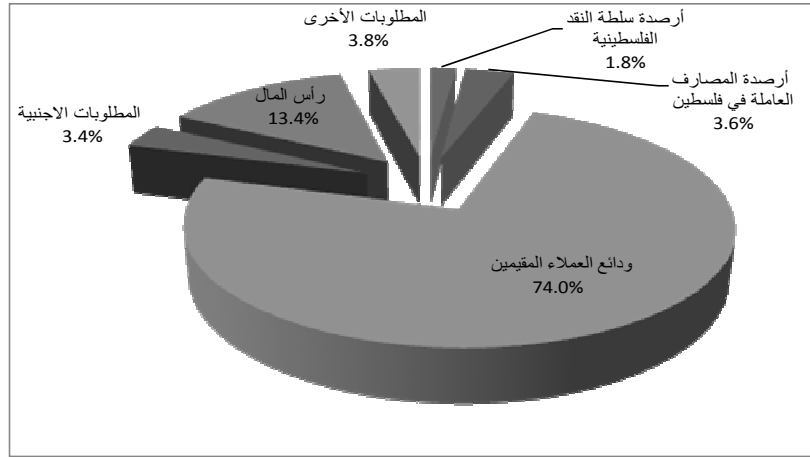
## ❖ أرصدة المصارف لدى سلطة النقد الفلسطينية

شكلت أرصدة المصارف لدى سلطة النقد ما نسبته 10.7% من مجموع صافي موجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثاني من هذا العام، وبقيمة بلغت نحو 963.6 مليون دولار. توزعت هذه الأرصدة ما بين احتياطات إلزامية بنسبة 72.7%، وحسابات جارية بنسبة 6.6%، وحسابات أخرى بنسبة 20.7%.

## 2. جانب المطلوبات

يتكون جانب المطلوبات في الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية بشكل رئيسي من إجمالي ودائع الجمهور (76.4%). وتشتمل هذه على ودائع العملاء المقيمين (74%) وودائع العملاء غير المقيمين (2.4%). وبلغت ودائع الجمهور في نهاية الربع الثاني من العام 2012 حوالي 6,911.5 مليون دولار، مسجلة تراجعاً بنحو 1.9% عن الربع السابق، وبنسبة 0.6% عن الربع المناظر من عام 2011. ويأتي رأس المال في الترتيب الثاني من حيث الأهمية النسبية (13.4%) في المطلوبات ثم يأتي صافي حقوق الملكية، الذي انخفض بنحو 1.6% عن الربع السابق ليلبغ 1,212.4 مليون دولار، ويعزى هذا الانخفاض إلى زيادة الأرباح الموزعة. وبالرغم من تراجع صافي حقوق الملكية، إلا أن رأس المال المدفوع قد ازداد بنحو 2.3% ليلبغ نحو 890 مليون دولار.

شكل 3-4: هيكل مطلوبات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية  
نهاية الربع الثاني 2012

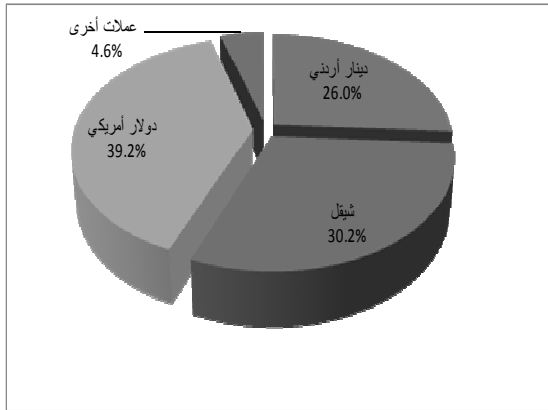


المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف.  
المطلوبات الأجنبية تشمل ودائع العملاء غير المقيمين، ودائع المصارف العاملة خارج فلسطين، وبنود دائنة تحت التنفيذ.

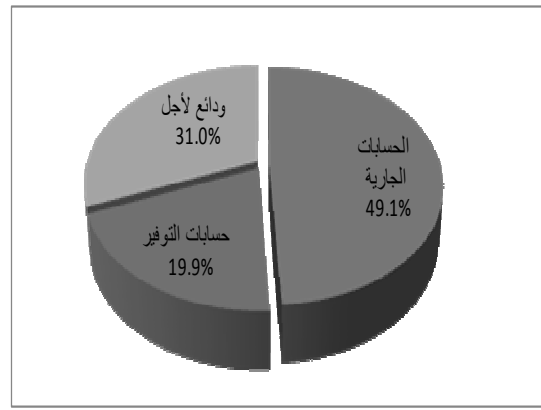
(5). واستمرت سيطرة عملة الدولار الأمريكي على إجمالي ودائع الجمهور (39.2%)، وعملة الشيكل (30.2%)، ثم تلاها الدينار الأردني بنسبة 26% .

شكلت الودائع الجارية (تحت الطلب) ما نسبته 49.1% من إجمالي ودائع الجمهور، في حين شكلت الودائع الآجلة 31%. أما ودائع التوفير فشكّلت 19.9% (انظر الشكل 4-4).

شكل 4-5: توزيع ودائع الجمهور حسب نوع عملة الإيداع نهاية الربع الثاني 2012



شكل 4-4: توزيع ودائع الجمهور بحسب نوع الوديعة نهاية الربع الثاني 2012



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمع للمصارف

#### 2-4 مؤشرات أداء الجهاز المصرفي

في المقابل تراجع نسبة ودائع العملاء إلى إجمالي الموجودات لتصل إلى 76.4% خلال الربع الثاني من العام مقارنة بنحو 78.7% خلال الربع المناظر للعام 2011. وفي نفس السياق شكّلت الأرصدة الخارجية إلى إجمالي الودائع نحو 26.2% مقارنة بنحو 31% خلال الربع المناظر من العام 2011، نتيجة لانخفاض أرصدة المصارف في الخارج بنحو 13.3% خلال فترة المقارنة.

يتضح من الميزانية المجمع للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية أن الربع الثاني من العام 2012 شهد تحسناً في بعض المؤشرات التي تعكس أداء الجهاز المصرفي الفلسطيني وتذبذباً في مؤشرات أخرى. فقد استمر التحسن في نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع غير المصرفية لتصل إلى 54.7% مقارنة بنحو 49.4% في الربع المناظر من العام 2011. كما ارتفعت نسبة التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص إلى ودائع ذلك القطاع خلال الربع الثاني من العام لتصل إلى 40.5%، مقارنة بنحو 36.2% في الربع المناظر.

جدول 4-4: مؤشرات أداء الجهاز المصرفي للفترة من الربع الأول 2011 - الربع الثاني 2012

(نسبة مئوية)						المؤشر
2012		2011				
الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
54.7	51.0	50.0	47.1	49.4	44.7	التسهيلات الائتمانية/الودائع غير المصرفية
40.5	38.3	37.3	37.5	36.2	34.9	تسهيلات القطاع الخاص الائتمانية/ودائع القطاع الخاص
26.2	33.2	32.4	34.8	31.0	33.9	الأرصدة الخارجية/إجمالي الودائع
76.4	77.0	76.5	77.0	78.7	79.4	ودائع العملاء/إجمالي الموجودات

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمع للمصارف

#### أرباح المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية

السابق. وبلغت أرباح المصارف التراكمية منذ بداية العام وحتى نهاية الربع الثاني من هذا العام حوالي 61.4 مليون دولار.

بلغ صافي دخل المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثاني من العام 2012 حوالي 23.3 مليون دولار، وهي تقل بنحو 8.5 مليون دولار عن أرباحها المتحققة في نهاية الربع المناظر من العام

## 3-4 نشاط غرف المقاصة

الربع السابق. كما يلاحظ أيضاً انخفاض في عدد وقيمة الشيكات المعادة (انظر الجدول 4-5). ويعزى هذا الانخفاض، بشكل أساسي، إلى فعالية تطبيق النظام الآلي للشيكات المعادة الذي يحد من ظاهرة الشيكات المعادة من خلال تصنيف العملاء.

تفيد بيانات غرفتي المقاصة التابعة لسلطة النقد في كل من رام الله وغزة، أن إجمالي عدد الشيكات المقدمة للتقاص مع نهاية الربع الثاني من العام 2012 بلغت 1,038,177 شيكاً بقيمة 2,370.1 مليون دولار. ويمثل هذا ارتفاعاً بنسبة 2.8% في العدد وانخفاضاً بنسبة 9% في القيمة مقارنة مع

جدول 4-5: عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص والمعادة منها للفترة من الربع الأول 2011 - الربع الثاني 2012

الفترة	الشيكات المقدمة للتقاص		الشيكات المعادة		نسبة المعاد / المقدم للتقاص	
	العدد (شيك)	القيمة (مليون \$)	العدد (شيك)	القيمة (مليون \$)	العدد (%)	القيمة (%)
الربع الأول 2011	981,188	2,882.7	106,141	167.2	10.8	5.8
الربع الثاني 2011	1,001,249	3,059.2	115,883	175.6	11.6	5.7
الربع الثالث 2011	1,010,402	3,055.7	134,574	213.2	13.3	7.0
الربع الرابع 2011	1,055,827	2,870.8	131,518	202.1	12.5	7.0
الربع الأول 2012	1,009,857	2,604.4	119,019	180.3	11.8	6.9
الربع الثاني 2012	1,038,177	2,370.1	111,283	161.6	10.7	6.8

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- النشرة الإحصائية الشهرية

## 4-4 بورصة فلسطين

سيتم التطرق إلى ثلاث مجموعات من المؤشرات المالية التي ترصد واقع بورصة فلسطين والتطورات الحاصلة فيه:

مؤشرات السوق المالي:

- الرسملة السوقية<sup>36</sup>: بلغت نسبة الرسملة السوقية في بورصة فلسطين في العام 2011 نحو 32% مقارنة بـ 29% في العام 2010.

- عدد الشركات المدرجة: بلغ عدد الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في نهاية الربع الثاني من العام 2012، 47 شركة، وتوزع الشركات المدرجة على كل من قطاع البنوك والخدمات المالية (9 شركات)، بزيادة شركة واحدة سجلت في نيسان، قطاع الصناعة (11 شركات)، قطاع التأمين (7 شركات)، قطاع الاستثمار (8 شركات) وقطاع الخدمات (12 شركة).

مؤشرات السيولة:

- قيمة الأسهم المتداولة إلى الناتج المحلي الإجمالي: بلغت هذه النسبة في بورصة فلسطين للربع الثاني من العام 2012 نحو 4.3% مقارنة مع 6.1% خلال الربع الأول من العام 2012.

- نسبة الدوران<sup>37</sup>: بلغت هذه النسبة في الربع الثاني من العام 2012 نحو 2.8%، مقارنة مع 3.4% خلال الربع السابق. وعلى صعيد القطاعات، بلغ معدل دوران أسهم قطاع التأمين 4.7%، قطاع البنوك والخدمات المالية 4.3%، قطاع الاستثمار 2.9%، قطاع الخدمات 2.1% وقطاع الصناعة 1.2%.

درجة التركيز<sup>38</sup>:

<sup>37</sup> يعكس هذا المؤشر درجة سيولة السوق المالية أي السرعة التي يمكن أن تباع بها الأسهم.

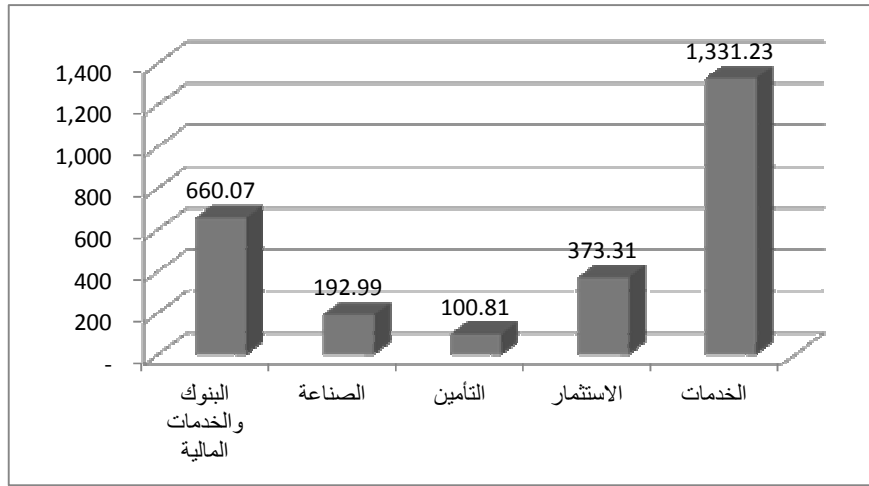
<sup>38</sup> يستخدم هذا المؤشر لمعرفة مدى تأثير عدد من الشركات على التغيير في أسعار الأسهم. ويقاس المؤشر بحساب حصة أكبر 5 أو 10 شركات من حيث قيمة الأسهم المتداولة.

<sup>36</sup> يستخدم هذا المؤشر لقياس أهمية ودور السوق المالي في الاقتصاد ويُحسب من خلال قسمة القيمة السوقية للأسهم المدرجة في السوق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. وتجدر الملاحظة أن هذه النسبة تحسب للسنة ككل وليس لأرباعها.

بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في نهاية الربع الثاني من العام 2012 حوالي 2.7 مليار دولار، مسجلةً انخفاضاً بنسبة 6% مقارنةً بنهاية الربع السابق. أما على صعيد القطاعات، فما زال قطاع الخدمات يستحوذ على الحصة الكبرى من إجمالي القيمة السوقية بنسبة 50%، يليه قطاع البنوك والخدمات المالية بنسبة 25% (انظر شكل 4-6).

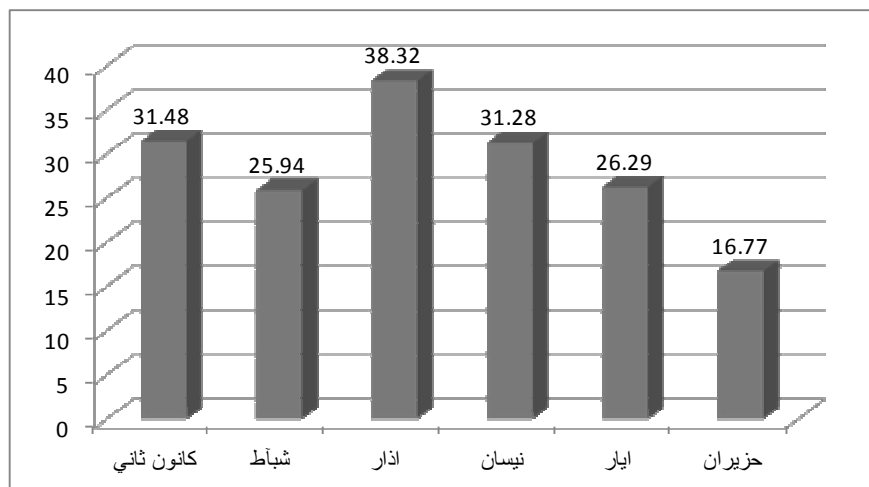
حظيت الشركات الخمس الأولى على حوالي 80% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في الربع الثاني من العام 2012، وهذه الشركات هي الاتصالات الفلسطينية (34%)، بنك فلسطين (21%)، فلسطين للتنمية والاستثمار - باديكو (12%)، البنك الإسلامي الفلسطيني (7%) وشركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري (6%).

شكل 4-6: قيمة الأسهم المدرجة في بورصة فلسطين حسب القطاع في الربع الأول 2012 (مليون دولار)



المصدر: بورصة فلسطين [www.p-s-e.com](http://www.p-s-e.com)

شكل 4-7: قيمة الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين خلال أشهر الربع الأول والثاني، 2012 (مليون دولار)

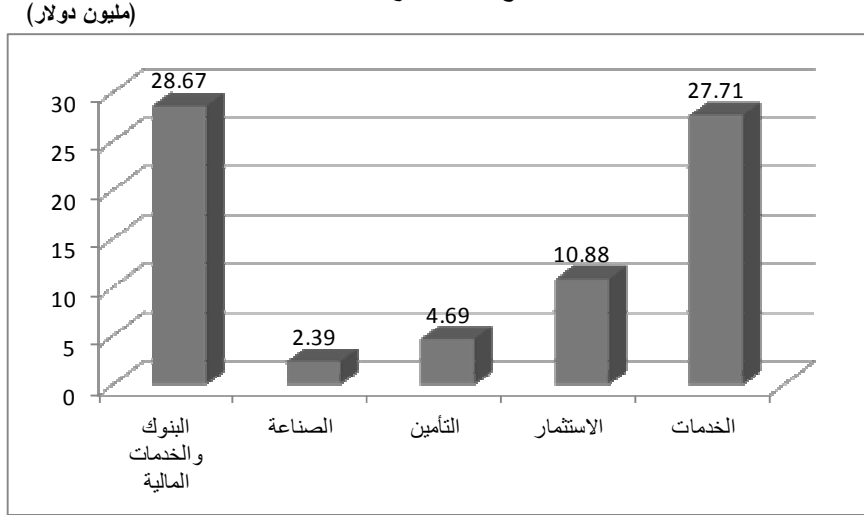


المصدر: بورصة فلسطين [www.p-s-e.com](http://www.p-s-e.com)

أما فيما يتعلق بقيمة الأسهم المتداولة حسب القطاعات، فقد استحوذ قطاع البنوك والخدمات المالية على النصيب الأكبر منها في الربع الثاني من العام 2012، بنسبة 39%، يليه قطاع الخدمات بنسبة 37% (انظر شكل 4-8).

بلغت أعداد الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين خلال الربع الثاني من العام 2012 نحو 40.14 مليون سهم، مسجلة انخفاضاً بنسبة 15% مقارنة مع الربع السابق. وبلغت قيمة الأسهم المتداولة نحو 74.34 مليون دولار في الربع الثاني من العام 2012، بانخفاض مقداره 22% عن الربع السابق (انظر شكل 4-7).

شكل 4-8: قيمة الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين حسب القطاع خلال الربع الأول، 2012



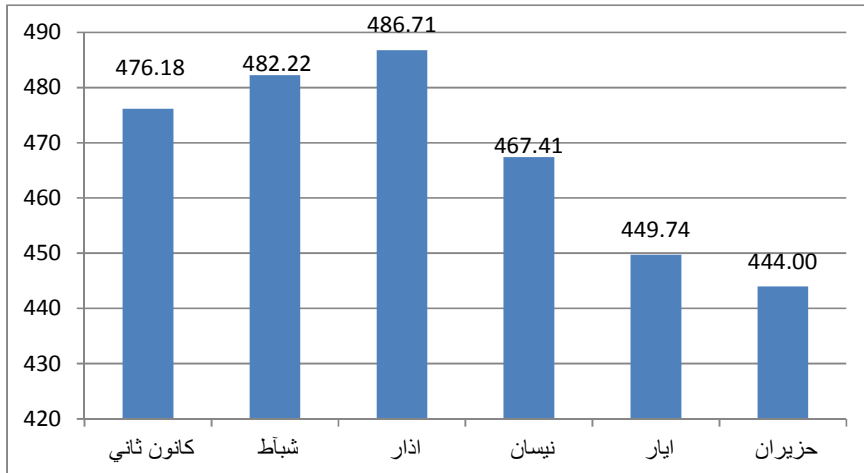
المصدر: بورصة فلسطين [www.p-s-e.com](http://www.p-s-e.com)

#### مؤشر القدس

والسياسي العام و القائم في الأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى الأزمة المالية الصعبة التي تمر بها السلطة الفلسطينية، والذي أدى إلى عزوف رجال الأعمال عن الاستثمار في الأراضي الفلسطينية.

أغلق مؤشر القدس في نهاية الربع الثاني من العام 2012 عند 444.00 نقطة، متراجعاً بـ 42.71 نقطة عن إغلاق الربع السابق (انظر شكل 4-9)، وقد جاء هذا التراجع على خلفية انخفاض مؤشرات وقيم التبادل بشكل عام. ويعود هذا الانخفاض الكبير في مؤشر القدس إلى الوضع الاقتصادي

شكل 4-9: مؤشر القدس لأشهر الربع الأول والثاني، 2012



المصدر: بورصة فلسطين [www.p-s-e.com](http://www.p-s-e.com)



## صندوق 6: غياب فئة الـ 10 أغوره من التداول في الأراضي الفلسطينية: ما له وما عليه!

ما هو أثر غياب فئة العشر أغورات من التداول في السوق الفلسطينية؟ هل هناك أثر لغياب هذه الفئة النقدية على الأسعار، وهل أثر هذا الغياب موزع بعدالة على كافة الفئات الاجتماعية؟

تكتسب هذه الأسئلة أهمية خاصة في الظروف الراهنة في الأراضي الفلسطينية، حيث بلغت الاحتجاجات على ارتفاع الأسعار وتراجع مستويات الحياة ذروتها. سوف نحاول في هذا الصندوق الإجابة على تلك الأسئلة وعلى تداعياتها.

فئة العشر أغورات هي أصغر فئة نقدية متداولة في إسرائيل. وهي تمثل 10/1 من الشيكال الإسرائيلي. وكان بنك إسرائيل (البنك المركزي الإسرائيلي) قد سحب من التداول فئة الخمس أغورات عام 2008 (علماً أنه سمح باستمرار التداول بها حتى العام 2011). وعزى بنك إسرائيل قرار سحب فئة الخمس أغورات إلى استيئان للرأي أجراه ووجد فيه أن 80% من العامة أيدوا سحب هذه الفئة من التداول. هذا إلى جانب ارتفاع تكاليف سك هذه الفئة النقدية والتي كانت تبلغ 16 أغوره<sup>39</sup>.

وفئة العشر أغورات هي الفئة النقدية الأكثر انتشاراً في إسرائيل، إذ بلغ عدد الـ 10 أغورات أكثر من نصف عدد الفئات النقدية المعدنية المتداولة. وهي تستخدم بشكل رئيسي في المواصلات العامة<sup>40</sup>. اختفت فئة العشر أغورات من التداول في الأراضي الفلسطينية منذ ما يقرب من العقد ونصف. وعلى ذلك فإن أصغر فئة نقدية متاحة للتداول باتت منذ ذلك الحين فئة الـ 50 أغوره.

تأتي أهمية توفر فئات نقدية ذات قيمة صغيرة من دورها في تأمين التسعير العادل للسلع والخدمات. فكلما صغرت الفئات النقدية، كان السعر أكثر دقة وأقرب للقيمة. ولكن، هناك بالمقابل تكلفة سك العملة، وهي تكلفة لا تنقل بالضرورة مع انخفاض قيمة الفئة النقدية. لذلك يتوجب على البنك المركزي أن يجد التوازن بين تأثير توفر الفئة النقدية الصغيرة على فعالية التسعير من جهة وبين تكلفة سك هذه الفئة من جهة ثانية.

من المعلوم بالطبع أن سلطة النقد الفلسطينية لا تتحمل تكلفة سك فئة العشر أغورات. ولكنها بالمقابل تتحمل تكاليف نقل كميات من هذه الفئة النقدية من بنك إسرائيل (البنك المركزي الإسرائيلي) إلى الأراضي الفلسطينية، وتكاليف إرجاعها عند وجود فوائض أو ضرورة الاستبدال. تكاليف النقل هذه قد تكون مرتفعة نسبياً (نظراً لضآلة قيمة الفئة النقدية). من جهة ثانية يجب التنبيه أيضاً إلى أن بنك إسرائيل الذي يتحمل تكلفة السك ولكنه بالمقابل يحصل على إيرادات من إصدار العملة (ما يعرف بالسينيوريج seigniorage) وهو ما لا تحصل عليه سلطة النقد الفلسطينية ويخسر الاقتصاد الفلسطيني. ولكن هذا الإيراد ليس بالكبير على الأرجح بالعلاقة مع فئة العشر أغورات نظراً لانخفاض قيمتها. هذا فضلاً عن أن خسارة إيرادات الإصدار تترافق مع كافة الفئات النقدية، من كافة أنواع العملات، التي يتم تداولها في الأراضي الفلسطينية.

يؤدي غياب الفئات النقدية الصغيرة غالباً إلى زيادة الأسعار. على سبيل المثال إذا كانت تكلفة إنتاج سلعة ما 2.70 شيكل وإذا حدد التاجر هامش 50 أغوره للربح فإن السعر يصبح 3.20 شيكل. لكن هذا السعر غير ممكن لغياب فئة العشر أغورات من السوق الفلسطينية. وعلى ذلك يتم تدوير السعر إلى الأعلى وإلى أقرب 50 أغوره (أصغر فئة نقدية متاحة)، أي إلى 3.50 شيكل. ويمثل هذا زيادة بمقدار 9% على السعر. وإذا افترضنا أن هذه السلعة أساسية يحتاجها المستهلك ثلاثين مرة في الشهر فإن وجود فئة العشر أغورات يمكن أن يوفر 9 شيكل على المستهلك شهرياً. وهذا ليس بالمبلغ الزهيد بالنسبة لدخل الفقراء. من جهة أخرى فإن توفر فئات نقدية صغيرة يمكن أن يسمح بوجود منافسة أقوى، إذ قد يكون بائع المفرق على استعداد للتضحية بـ 20 أو 30 أغوره من ربحه لصالح المستهلك ولكنه يستتكم عن التضحية بنصف شيكل.

<sup>39</sup> <http://www.bankisrael.gov.il/press/eng/070716/070716e.htm>

<sup>40</sup> <http://www.boi.org.il/he/Currency/DocLib/skiral0e.pdf>

تخلصت عدة دول، مثل فرنسا وبريطانيا وأستراليا، خلال الثلاثين سنة الماضية من أصغر فئات عملاتها، إلا أن الفئات التي تم إلغاؤها تعادل أقل من نصف سنت أمريكي<sup>41</sup>. أما في الولايات المتحدة فلا يزال السنت، الذي يمثل 100/1 من الدولار الأمريكي (أقل من 5 أغورة) متداولاً في السوق الأمريكية.

جرى في الولايات المتحدة دراسات مختلفة لتقييم أثر سحب السنت من التداول. وتوصلت إحدى هذه الدراسات إلى أن هذا سببب بخسارة للمستهلكين تعادل مئات الملايين من الدولارات<sup>42</sup>. وتوصلت دراسة أخرى في ولاية بنسلفانيا إلى أن أصحاب الدخل المتدني سيكونون الأكثر تضرراً من عمليات تدوير الأسعار عند سحب السنت من التداول، وذلك بسبب تدني قيمة مشتريات هؤلاء في كل زيارة إلى السوبرماركت (5 دولارات أو أقل)<sup>43</sup>.

كما تتوفر دراسات موثقة حول ما تم في الأسواق الأوروبية عند تدوير الأسعار إلى أقرب فئات نقدية من العملة الجديدة عندما تم استبدال العملات الوطنية باليورو عام 2002<sup>44</sup>. وقد وجدت دائرة الخدمات الإحصائية للمفوضية الأوروبية أن التدوير قد أدى إلى ارتفاع الأسعار بشكل عام، وأن ارتفاع الأسعار كان أعلى في قطاع الخدمات وفي سلة السلع الرخيصة التي يتم شراؤها بشكل متكرر<sup>45</sup>. وتجدر الإشارة إلى أن تكلفة سك النيكل الأمريكي (أي 5 سنت) بلغت 7 سنتات عام 2006. ولكن أثره الإيجابي على التسعير هو ما يبرر استمرار وجوده في التداول، على الرغم من تكلفته المالية العالية<sup>46</sup>.

يبدو من المستغرب أن إسرائيل، التي يبلغ الدخل الفردي فيها نحو 107 آلاف شيكل في السنة تستخدم فئة العشر أغورات بينما لا تتوفر هذه الفئة للمستهلك الفلسطيني الذي لا يزيد نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي على 8 آلاف شيكل. ومن الجدير بالملاحظة أن اختفاء فئة الـ 10 أغورة من التداول في الأراضي الفلسطينية لم يكن نتيجة لقرار مدروس يمنع تداولها. ولكن يبدو أن هناك حاجة الآن إلى مبررات للسماح بإعادتها للتداول.

لا شك أن المستهلك الفلسطيني يتأثر بدرجة ما من غياب وحدات النقد الصغيرة نظراً لأن عملية تدوير الأسعار تتم دائماً إلى السعر الأعلى. إذ حتى إذا كان السعر 220 أغورة مثلاً، فإن تدوير السعر يتم إلى الأعلى (أي إلى 250 أغورة) وليس إلى الأسفل كما يتوجب في هذه الحالة (أي إلى 200 أغورة).

ويتولد التأثير القوي نسبياً على المستهلك الفلسطيني من سببين:

أولهما، أن الجزء الأكبر من الإنفاق النقدي للمستهلك الفلسطيني يذهب إلى الإنفاق على الغذاء (34% في الضفة و40% في غزة) والمواصلات 12%. وهي مدفوعات تتم تكراراً وبدفعات صغيرة نسبياً. وثانيهما أن مشتريات الفقراء تتم بشكل أكثر تكراراً وبمبالغ أكثر ضالّة على امتداد الشهر من مشتريات الأغنياء. هذان العاملان يؤديان إلى رفع تكلفة التدوير على المواطنين بشكل عام وعلى الفقراء منهم بشكل خاص.

يتطلب قرار إعادة ضخ وحدة الـ 10 أغورة في السوق الفلسطينية دراسة متأنية لجدواها الاقتصادية. ويستلزم ذلك المقارنة بين تكلفة إرجاعها للأسواق الفلسطينية من جهة، والمنفعة المتأتية من استخدامها لجهة تخفيض الأسعار وتحسين آلية التسعير من جهة أخرى. هذا على الرغم من أن التحليل السريع والشواهد الجاهزة التي تم عرضها أعلاه تبيّن بأن المزايا يمكن أن تكون كبيرة بما فيه الكفاية.

<sup>41</sup> استناداً إلى دراسة رايموند لومبرا [http://college.holycross.edu/ej/Volume27/V27N4P433\\_442.pdf](http://college.holycross.edu/ej/Volume27/V27N4P433_442.pdf) بخصوص إلغاء السنت من نظام العملة الأمريكي، فإن قيمة أجزاء العملات الصغرى التي تم إلغاؤها في الأمثلة المذكورة يعادل نصف سنت أمريكي.

<sup>42</sup> [http://college.holycross.edu/ej/Volume27/V27N4P433\\_442.pdf](http://college.holycross.edu/ej/Volume27/V27N4P433_442.pdf)

<sup>43</sup> [http://college.holycross.edu/RePEc/ej/Archive/Volume33/V33N1P147\\_152.pdf](http://college.holycross.edu/RePEc/ej/Archive/Volume33/V33N1P147_152.pdf)

<sup>44</sup> من المهم التنبيه إلى أن أثر سحب فئة نقدية صغيرة من التداول، وعملية تدوير الأسعار التي تترافق معها، يمكن أن يؤثر على الأسعار لمرة واحدة، أي يؤدي إلى قفزة في الأسعار على شكل طفرة واحدة، دون أن يكون له أثر مستديم. أي أنه لا يؤثر على تطور معدل التضخم. وربما لهذا السبب فإن الاقتصاديين لا يولون هذا الأمر أهمية كبيرة.

<sup>45</sup> <http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=OJ:C:2003:036:0002:0017:EN:PDF>

<sup>46</sup> [http://college.holycross.edu/RePEc/ej/Archive/Volume33/V33N1P147\\_152.pdf](http://college.holycross.edu/RePEc/ej/Archive/Volume33/V33N1P147_152.pdf)

## 5- مؤشرات الاستثمار

## 1-5 تسجيل الشركات

بلغ عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الثاني من هذا العام 278 شركة، منخفضة بنسبة 13% مقارنة مع الربع السابق، وبنسبة 25% مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق (انظر جدول 1-5).

تقوم وزارة الاقتصاد بتسجيل الشركات في الأراضي الفلسطينية بموجب قانونين مختلفين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة<sup>47</sup>. يتناول هذا العدد من المراقب الشركات الجديدة المسجلة خلال الربع الثاني من العام 2012 في الضفة الغربية فقط وذلك لعدم توفر بيانات عن تسجيل الشركات في قطاع غزة.

جدول 1-5: تطور عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الأعوام (2008-2012)

الربع	العام 2008	العام 2009	العام 2010	العام 2011	العام 2012
الربع الأول	247	454	334	389	319
الربع الثاني	334	412	428	373	278
الربع الثالث	315	349	164	287	
الربع الرابع	287	438	290	337	
المجموع	1,183	1,653	1,216	1,386	

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2012.

أخذت الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الثاني من العام 2012 الأشكال القانونية التالية: شركات عادية عامة (120 شركة)، شركات مساهمة خصوصية (153 شركة)، وشركات مساهمة خصوصية أجنبية (5 شركات)، واستحوذت كل من الشركات العادية العامة وشركات المساهمة الخصوصية على 47% - لكل منهما- من إجمالي قيمة رأس المال المسجل خلال نفس الفترة، بينما استحوذت شركات المساهمة الأجنبية على 6% من إجمالي قيمة رأس المال المسجل (انظر جدول 5-2).

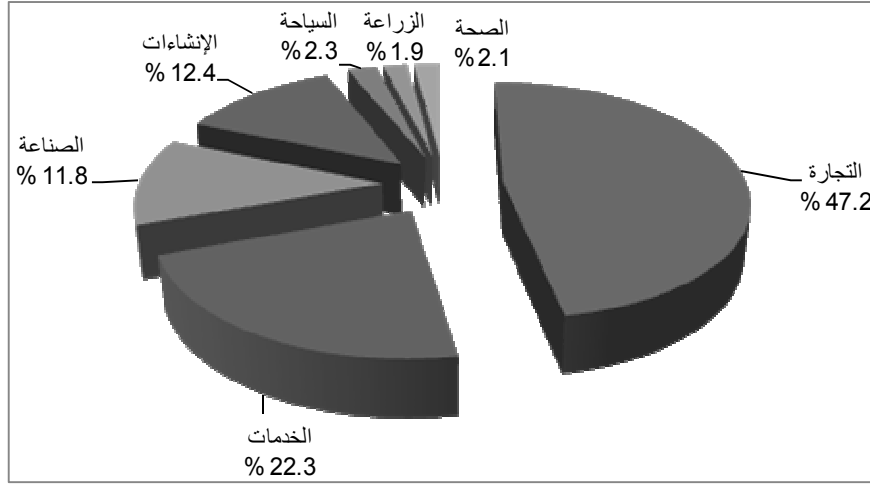
بلغت قيمة إجمالي رؤوس الأموال للشركات الجديدة المسجلة في الربع الثاني من العام 2012 حوالي 37.3 مليون دينار أردني<sup>48</sup>، لتسجل انخفاضاً بنسبة 57% مقارنة مع الربع السابق<sup>49</sup>. أما فيما يتعلق بتوزيع رؤوس أموال الشركات حسب الأنشطة الاقتصادية، فقد استحوذ قطاع التجارة على النسبة الأكبر من رؤوس أموال الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية في الربع الثاني من العام 2012، بنسبة 47% (17.6 مليون دينار أردني)، يليه قطاع الخدمات الذي استحوذ على 22% (8.3 مليون دينار أردني) من إجمالي قيمة رأس المال المسجل، ويأتي في المركز الثالث والرابع كلاً من قطاعي الإنشاءات والصناعة بنسب 12.4% و 11.8% على التوالي (4.6 و 4.4 مليون دينار) (انظر شكل 1-5).

<sup>47</sup> يطبق قانون الشركات الأردني رقم (12) لسنة 1964 في الضفة الغربية، بينما يطبق قانون الشركات رقم (18) للعام 1929 في قطاع غزة.

<sup>48</sup> تم تسجيل الشركات في العام 2011 بثلاث عملات وهي: الدينار الأردني والدولار الأمريكي واليورو الأوروبي. وتم اعتماد أسعار الصرف حسب المعدل الربعي لأسعار صرف الدينار الأردني مقابل كل من الدولار الأمريكي واليورو الأوروبي والذي بلغ (0.70644) و (0.90759) على التوالي.

<sup>49</sup> يعزى هذا الارتفاع الكبير في قيمة رأس المال في هذا الربع إلى تسجيل شركة (Reach for investment and development- reach holding)، والتي يبلغ رأسمالها 30 مليون دولار (21.2 مليون دينار)، أي 25% من إجمالي رؤوس الأموال المسجلة خلال الربع الأول من العام 2011.

شكل 5-1: التوزيع النسبي لرأس المال للشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الربع الثاني، 2012



المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2012.

جدول 5-2: توزيع قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة في الضفة الغربية حسب الكيان القانوني خلال أرباع العام 2011 والربع الأول والثاني 2012

(مليون دينار)

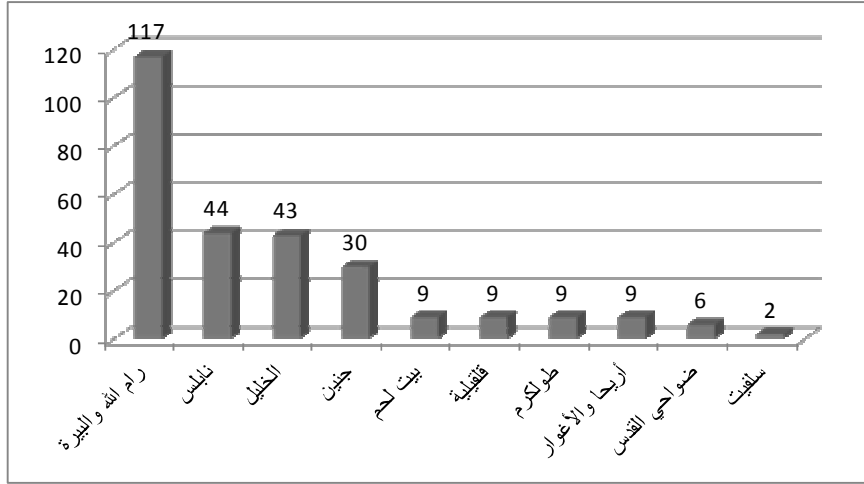
المجموع	الكيان القانوني				السنة
	مساهمة خصوصية أجنبية	مساهمة عامة	مساهمة خصوصية	عادية عامة	
80.775	0.070	0	61.200	19.505	الربع الأول 2011
53.486	0.920	0	32.259	20.306	الربع الثاني 2011
38.906	0.360	0	20.610	17.936	الربع الثالث 2011
47.074	9.496	0	21.176	16.402	الربع الرابع 2011
<b>220.249</b>	<b>10.846</b>	<b>0</b>	<b>135.254</b>	<b>74.149</b>	<b>2011</b>
86.112	30.110	5.000	35.488	15.514	الربع الأول 2012
<b>37.296</b>	<b>2.123</b>	<b>0</b>	<b>17.594</b>	<b>17.580</b>	<b>الربع الثاني 2012</b>

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2012.

أما بالنسبة لتوزيع رؤوس أموال الشركات المسجلة حسب المحافظات، فقد استحوذت محافظة رام الله والبيرة على الحصة الكبرى من رأس المال المسجل بنسبة 41%، تليها محافظة الخليل بنسبة 21%، ويأتي في المركز الثالث والرابع كلاً من محافظتي نابلس وجنين بنسب 15% و9% على التوالي (انظر شكل 5-3).

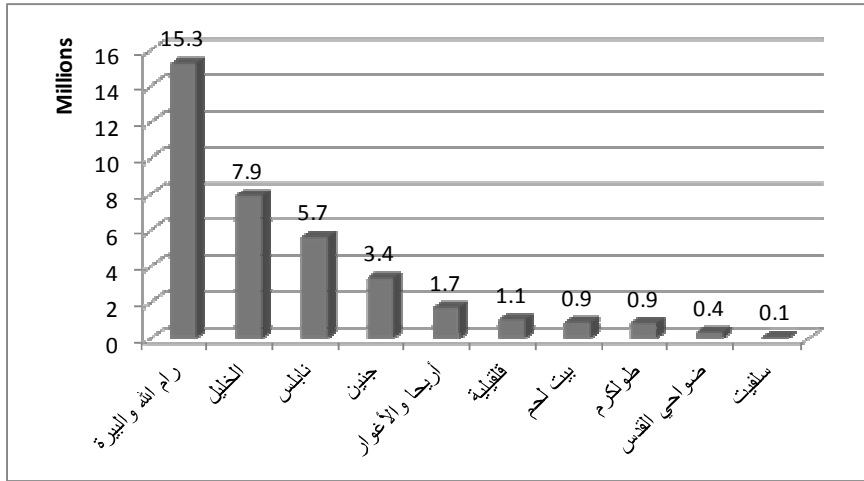
أما فيما يتعلق بتوزيع الشركات المسجلة حسب محافظات الضفة الغربية خلال هذا الربع، فقد أشارت البيانات إلى أن النسبة الأكبر من الشركات المسجلة كانت في محافظة رام الله والبيرة (42%)، يليها كل من محافظتي نابلس والخليل بنسبة 16% لكل منهما (انظر شكل 5-2).

شكل 5-2: توزيع عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب المحافظات خلال الربع الثاني، 2012



المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2012.

شكل 5-3: التوزيع النسبي لرؤوس أموال الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب المحافظة خلال الربع الثاني، 2012 (مليون دينار)



المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2012.

## 5-2 رخص الأبنية

من أنشطة البناء، خاصة في المناطق الريفية لا يتم تسجيلها واستصدار رخص لبنائها.

تشير الأرقام إلى ارتفاع عدد رخص البناء في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثاني من عام 2012 مقارنة بالربع الأول من عام 2012 بنسبة 0.8%، فيما ارتفعت بنسبة 8.7% مقارنة بالربع الثاني من عام 2011. بلغ مجموع مساحات الأبنية المرخصة خلال الربع الثاني من عام

عدد رخص الأبنية الصادرة خلال فترة زمنية معينة هو مؤشر مهم على النشاط الاستثماري بشكل عام والاستثمار في قطاع الإسكان بشكل خاص. هناك تحول موسمي في عدد الرخص خلال أرباع السنة المختلفة، إذ يزداد نشاط البناء والتشييد خلال الربعين الثاني والثالث (خلال فصل الصيف)، في حين يتراجع خلال الربعين الأول والرابع. من ناحية ثانية يجب ملاحظة أن عدد الرخص الصادرة لا تشمل جميع أنشطة البناء في قطاع الإنشاءات. إذ أن جزءاً

2012 نحو 870 ألف متر مربع، منخفضاً بحوالي 11% عن الربع الأول من عام 2012 ومرتفعاً بنسبة 0.3% بالمقارنة مع الربع الثاني من عام 2011. كما ارتفع عدد الوحدات السكنية المرخصة (الجديدة والقائمة منها) خلال

الربع الثاني من عام 2012 إلى 3,649 وحدة سكنية مقارنة مع 3,843 وحدة سكنية خلال الربع الأول من عام 2012 و3,718 وحدة سكنية خلال الربع الثاني من عام 2011.

#### جدول 5-3: عدد رخص الأبنية الصادرة في الأراضي الفلسطينية، 2011-2012

المؤشر	2012		2011
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثاني
مجموع الرخص الصادرة	2,190	2,172	2,015
مبنى سكني	1,930	1,904	1,816
مبنى غير سكني	260	268	199
مجموع المساحات المرخصة (ألف م <sup>2</sup> )	870.1	976.8	867.3
عدد الوحدات الجديدة	3,006	3,317	2,972
مساحة الوحدات الجديدة (ألف م <sup>2</sup> )	518.6	618.2	525.7
عدد الوحدات القائمة	643	526	746
مساحة الوحدات القائمة (ألف م <sup>2</sup> )	106.3	109.0	128.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2012). إحصاءات رخص الأبنية، رام الله - فلسطين.

#### 5-3 استيراد الإسمنت

شهد الربع الثاني من العام 2012 ارتفاعاً في كمية الإسمنت الوارد إلى قطاع غزة بمقدار 7% مقارنة مع الربع السابق، في حين سجل ارتفاعاً نسبته 18.4% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2011. أما في الضفة الغربية، ارتفعت

كمية الاسمنت المستوردة بنحو 34.5% بين الربعين الأول والثاني من العام 2012، وانخفاض بنحو 10.4% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2011 (انظر الجدول 5-4).

#### جدول 5-4: كمية الإسمنت المستوردة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الأعوام 2009-2012 (ألف طن)

الفترة	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية
العام 2009	1,230	0	1,230
الربع الأول 2010	301.6	0	301.6
الربع الثاني 2010	381.5	0.6	382.1
الربع الثالث 2010	312.9	1.0	313.9
الربع الرابع 2010	344.1	2.7	346.8
العام 2010	1,340.1	4.3	1,344.4
الربع الأول 2011	296.8	2.6	299.4
الربع الثاني 2011	381.4	11.4	392.8
الربع الثالث 2011	294.7	15.3	310.0
الربع الرابع 2011	308.8	15.3	324.1
العام 2011	1,281.7	44.6	1,326.3
الربع الأول 2012	254.3	12.6	266.9
الربع الثاني 2012	341.9	13.5	355.4

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - سجلات إدارية، 2012. رام الله - فلسطين.

## 4-5 تسجيل السيارات

بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة التي سُجلت في الضفة الغربية خلال الربع الثاني من هذا العام 3,628 سيارة. ويمثل هذا انخفاضاً بنسبة 3% مقارنة مع الربع الأول من هذا العام وانخفاضاً بنحو 28% مقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. ويلاحظ أن نحو 44% من السيارات المسجلة خلال الربع الثاني من العام الحالي هي سيارات مستعملة ومستوردة من الخارج، مقابل 37% سيارات جديدة مستوردة من الخارج، و19% سيارات مستعملة مستوردة من السوق الإسرائيلي.

يرصد هذا القسم أعداد السيارات المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية والمستوردة من إسرائيل والخارج، بهدف إعطاء مؤشر على الحالة الاقتصادية للسكان من جهة، ودرجة الموثوقية والتفاؤل بالظروف الاقتصادية في المستقبل من جهة أخرى. إذ نظراً لارتفاع أسعار السيارات ونظراً لأن شرائها يتم غالباً عبر الاقتراض من المصارف، فإن هذا المؤشر يعبر عن مدى الثقة لدى كل من السكان والمصارف في استمرار الاحتفاظ بالوظائف والقدرة على دفع الالتزامات.

## جدول 5-5: عدد السيارات الجديدة والمستعملة

## المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية

المجموع	سيارات من السوق الإسرائيلي (مستعمل)	سيارات من السوق الخارجي (مستعمل)	سيارات من السوق الخارجي (جديد)	
5,060	575	2,980	1,505	الربع الثاني 2011
3,742	612	2,080	1,050	الربع الأول 2012
1,064	265	466	333	نيسان
1,105	188	295	622	أيار
1,459	228	827	404	حزيران
3,628	681	1,588	1,359	الربع الثاني 2012

المصدر: دائرة الجمارك والمكوس، بيانات غير منشورة.

## 5-5 النشاط الفندقي

القادمين من الإتحاد الأوروبي 35.8% من إجمالي عدد لياالي المبيت، بينما بلغت نسبة لياالي المبيت للنزلاء القادمين من الولايات المتحدة وكندا 8.3%. وبمقارنة عدد لياالي المبيت مع الربع الثاني من العام 2011، يتبين أن هناك ارتفاعاً بعدد لياالي المبيت خلال الربع الثاني 2012 بنسبة 10.2%، وكذلك بالمقارنة مع الربع السابق هناك ارتفاعاً بنسبة 28.8%. بلغ معدل الإقامة خلال الربع الثاني في فنادق الأراضي الفلسطينية 2.4 ليلة لكل نزيل، وقد بلغ أعلى معدل لمدة الإقامة للنزلاء 4.0 لياالي وذلك في منطقة غزة في شهر حزيران.

بلغ متوسط إشغال الغرف في الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية 1,778.9 غرفة فندقية يومياً، بنسبة 31.2% من الغرف المتاحة خلال الربع الثاني 2012 (انظر شكل 5-5)

هبط عدد الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية إلى 98 فندقاً في نهاية الربع الثاني من هذا العام مقارنة مع 102 فندقاً في نهاية الربع الأول من العام الحالي. بلغ عدد النزلاء في فنادق الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثاني 2012 ما مجموعه 158,167 نزلاً، 16.5% منهم من الفلسطينيين، و32.7% من دول الإتحاد الأوروبي. وبالمقارنة مع الربع الثاني من العام 2011 يتبين أن هناك ارتفاعاً في عدد النزلاء بنسبة 20.1%، في حين كان الارتفاع 37.0% مقارنة مع الربع السابق (الأول 2012) (انظر الجدول 5-6).

بلغ عدد لياالي المبيت في فنادق الأراضي الفلسطينية 373,071 ليلة خلال الربع الثاني 2012، حيث شكات لياالي المبيت للنزلاء الفلسطينيين ما نسبته 14.4% والنزلاء

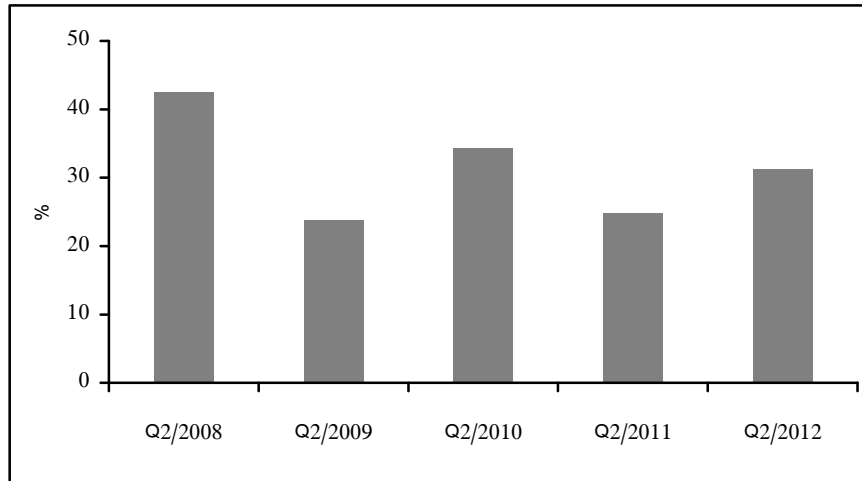
4). تركز النزلاء في فنادق جنوب الضفة الغربية، حيث وصلت نسبتهم إلى 45.4% من مجموع النزلاء، يليها فنادق القدس ووسط الضفة الغربية بنسبة 34% و16% على التوالي، أما نسبة نزلاء الفنادق في شمال الضفة الغربية فقد بلغ 4.2%، في حين بلغت 0.7% في فنادق قطاع غزة.

#### جدول 5-6: أبرز المؤشرات الفندقية في الأراضي الفلسطينية خلال الربعين الأول والثاني 2012، والربع الثاني 2011

المؤشر	الربع الثاني 2012	الربع الأول 2012	الربع الثاني 2011
عدد الفنادق العاملة كما في نهاية الربع	98	102	98
متوسط عدد العاملين خلال الربع	2,215	2,535	2,672
عدد النزلاء	131,659	115,433	158,167
عدد لياالي المبيت	338,639	289,683	373,071
متوسط إشغال الغرف	1,335.9	1,260.8	1,778.9
متوسط إشغال الأسرة	3,721.3	3,183.3	4,099.7
نسبة إشغال الغرف %	24.8	22.4	31.2
نسبة إشغال الأسرة %	33.2	25.5	32.1

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية.

#### شكل 5-4: نسبة إشغال الغرف الفندقية في الأرباع الثانية من الأعوام 2008-2012



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية.

#### صندوق 7: أزمة شركة كهرباء القدس

شركة كهرباء القدس واحدة من أهم المعالم الفلسطينية التاريخية وأقدمها التي ما زالت قائمة في مدينة القدس على الرغم من تحديات الاحتلال الإسرائيلي. تم تأسيس الشركة عام 1914 في العهد العثماني واستمرت خلال الانتداب البريطاني. مارس الاحتلال الإسرائيلي ضغوطات كبيرة على الشركة لمنعها من توليد الكهرباء واستخدام لهذا الغرض أساليب مختلفة بدءاً من منعها من استيراد قطع الغيار اللازمة وعدم إعطائها الرخص لتشغيل المولدات وانتهاءً بالدعاوي القضائية بحجة تلويث البيئة. هذا كله ضيق الخناق على الشركة وأجبرها التوقف كلياً عن الإنتاج والاكتفاء بتوزيع الكهرباء. وتقوم الشركة حالياً بشراء 95% من الكهرباء من إسرائيل، أما النسبة المتبقية فيتم شراؤها من الأردن<sup>50</sup>. تشكل مناطق امتياز الشركة ما يقارب 25% من مساحة الضفة الغربية وتشمل منطقة القدس، ورام الله،

<sup>50</sup> <http://www.jdeco.ps/Ar/CompanyHistory.aspx>



وأريحا، وبيت لحم، بالإضافة إلى مناطق (ج) الواقعة حول هذه المدن والخاضعة للسيطرة الإسرائيلية. ويستفيد أكثر من 220 ألف مشترك من خدماتها في جميع مناطق امتيازها<sup>51</sup>.

تعاني شركة كهرباء القدس من مشكلة الديون. ويعود أساس المشكلة إلى عدم التزام المشتركين الكامل بتسديد فواتير الكهرباء بموعدها، والسراقات الكهربائية، بالإضافة إلى امتناع عدد كبير من سكان القرى والمخيمات عن دفع المستحقات المترتبة عليهم. الأمر الذي أدى إلى تراكم الديون على مر السنوات وتراكم الفوائد التي من المفترض أن تدفع للشركة الإسرائيلية القطرية<sup>52</sup>.

استلمت الشركة في السادس من آب لعام 2012 انذاراً خطياً من الشركة القطرية الإسرائيلية بقطع متناوب للتيار الكهربائي كخطوة أولى، ثم إلى اتخاذ الإجراءات للحجز على ممتلكات الشركة وأصولها وحساباتها البنكية في حال عدم تسديد الديون المترتبة عليها والتي بلغت (423-430) مليون شيكل<sup>53</sup>.

هناك عدة أسباب ساهمت في تقادم أزمة الديون، أهمها:

- ✧ عدم التزام السلطة الوطنية الفلسطينية بدفع الديون المستحقة عليها تجاه شركة كهرباء القدس، والتي بلغت 120 مليون شيكل<sup>54</sup> بالإضافة إلى عدم وفاء السلطة بالتزاماتها الأخرى، مثل ديون المخيمات والتي بلغت 250 مليون شيكل، وفرق تعرفه الكهرباء في محافظة أريحا (حيث قررت السلطة خفض تعرفه التيار الكهربائي في منطقة أريحا بنسبة 40% مقارنة مع باقي المناطق الأخرى على أن تقوم هي بدفع الفارق لشركة كهرباء القدس)<sup>55</sup>.
- ✧ سرقة التيار الكهربائي من قبل بعض سكان القرى والمخيمات في مناطق امتياز الشركة، حيث وصلت قيمة السراقات إلى 10 مليون شيكل شهرياً<sup>56</sup>. وتوزعت نسبة السراقات في عام 2011 حسب المحافظات كالتالي: في القدس 34%، رام الله 24%، بيت لحم 24%، أريحا 23%<sup>57</sup>. هذا بالإضافة إلى الاعتداءات المستمرة المكلفة على تمديدات شبكة الكهرباء.
- ✧ فاقد التيار الكهربائي الفني، وهو فقدان التيار الكهربائي بسبب قدم شبكات الشركة والمحولات. وتقدر نسبته بـ 10% من التيار الذي يتم شراؤه<sup>58</sup>.

بعد عدة اجتماعات ولقاءات عقدت بين جهات مختصة مثل رئاسة الوزراء، وزارة المالية، سلطة الطاقة، وزارة الداخلية، وغيرها، لمناقشة أزمة ديون شركة كهرباء القدس تم التوصل إلى عدة اقتراحات لحل هذه الأزمة، ومن بينها:

- ✧ بدأت شركة كهرباء القدس بالتنسيق مع سلطة الطاقة بإطلاق حملة تشجيعية للمشاركين المستنكفين عن دفع فواتيرهم وجدولة الديون السابقة على فترات طويلة، بالإضافة إلى منح حوافز تشجيعية للمشاركين المنتظمين.
- ✧ تعديل قانون الكهرباء، وذلك بفرض عقوبة سجن وغرامة مالية على سارقي التيار الكهربائي والمتلاعبين بالتمديدات الكهربائية<sup>59</sup>.
- ✧ كما صدر قرار رئاسي مؤخراً بإطلاق حملة لتحصيل ديون الشركة المتراكمة بمساعدة الأجهزة الأمنية والسلطة الفلسطينية<sup>60</sup>.
- ✧ تم الاتفاق مع وزارة المالية على وضع آلية للبدء في تسديد الديون المترتبة على السلطة الفلسطينية على شكل دفعات شهرية. ولقد قامت السلطة بتحويل مبلغ 20 مليون شيكل لشركة كهرباء القدس خلال شهر آب 2012. ولكن لم تقم بتحويل أي مبلغ خلال شهر أيلول الماضي وهو ما ينذر بعودة الأزمة إلى الوضع الأول ثانية<sup>61</sup>.

51 <http://www.alquds.com/news/article/view/id/378640>

52 <http://www.thisweekinpalestine.com/details.php?id=1661&ed=113&edid=113>

53 <http://www.alhayat-j.com/newsite/details.php?opt=7&id=181869&cid=2688>

54 <http://www.jpost.com/Sci-Tech/Article.aspx?id=281267>

55 <http://www.al-ayyam.com/pdfs/21-6-2011/p19.pdf>

56 <http://www.alquds.com/pdfs/pdf-viewer/2012/10/9/#/2/zoomed>

57 <http://www.jdeco.ps/Ar/NewsPaper.aspx>

58 <http://www.alquds.com/news/article/view/id/382676>

59 <http://www.maannews.net/eng/ViewDetails.aspx?ID=513317>

60 <http://www.alquds.com/pdfs/pdf-viewer/2012/10/9/#/2/zoomed>

61 <http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=524891>

## 6- الأسعار والقوة الشرائية

## 1-6 أسعار المستهلك

الربع الثاني هي أسعار المواد الغذائية والمشروبات المرطبة، إذ انخفضت أسعار هذه المجموعة بمقدار 1.94%. بينما ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 1.99% مقارنة بالربع المناظر من العام 2011 (انظر جدول 6-1).

سجلت الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية انخفاضاً مقداره 0.45% خلال الربع الثاني من العام 2012 مقارنة بالربع الأول من العام 2012. بينما سجلت ارتفاعاً بنسبة 2.60% خلال الربع الثاني مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. يلاحظ أن أبرز المجموعات التي أثرت على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال

جدول 6-1: نسبة التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك على مستوى المجموعات الرئيسية في الأراضي الفلسطينية (سنة الأساس 2004 = 100)

التغير في الربع الثاني 2012 مقارنة بالثاني 2011	التغير في الربع الثاني 2012 مقارنة بالأول 2012	المجموعة
1.99	(1.94)	المواد الغذائية والمشروبات المرطبة
5.09	0.91	المشروبات الكحولية والتبغ
0.99	(0.13)	الأقمشة والملابس والأحذية
4.64	0.93	المسكن ومستلزماته
0.08	0.14	الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية
3.01	0.88	الخدمات الطبية
2.14	0.97	النقل والمواصلات
0.46	(0.08)	الاتصالات
0.34	0.40	السلع والخدمات الترفيهية والثقافية
6.97	1.41	خدمات التعليم
4.23	0.12	خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق
5.62	0.65	سلع وخدمات متنوعة
2.60	(0.45)	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.  
\*الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة (هبوط في الأسعار).

الكبير الحجم - اسرائيلي الى 3.26 شيكل / 1 كغم خلال شهر حزيران 2012 على سبيل المثال). كما انخفضت أسعار سلعة زيت الزيتون بمقدار 9.89% (وصل سعر زيت الزيتون المحلي الى 27.66 شيكل/1 كغم خلال شهر حزيران 2012)، في المقابل ارتفعت أسعار الدواجن الطازجة بنسبة 1.42% (وصل سعر الدجاج الطازج دون الريش - محلي الى 17.10 شيكل/1 كغم خلال شهر أيار 2012)، كما ارتفعت أسعار مجموعة المحروقات المستخدمة كوقود للسيارات بنسبة 3.34% (وصل سعر بنزين 95 بدون رصاص - اسرائيلي الى 7.70 شيكل / 1 لتر خلال شهر نيسان 2012) (انظر جدول 6-2).

وعلى مستوى السلع الاستهلاكية، شهدت أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية تغيرات متفاوتة خلال الربع الثاني من العام 2012. يستعرض جدول 6-2 حركة أسعار بعض المجموعات السلعية في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثاني مقارنة بالربع السابق. انخفضت أسعار مجموعة الخضراوات الطازجة بمقدار 7.70%، حيث سجلت أسعار الجزر أعلى نسبة انخفاض وصلت إلى 33.73% (وصل سعر الجزر الاسرائيلي إلى 2.13 شيكل/1 كغم خلال شهر نيسان 2012 على سبيل المثال). وقد طرأ انخفاض أيضاً على أسعار الفواكه الطازجة بمقدار 2.48%، حيث سجلت أسعار الموز انخفاضاً مقداره 14.74% (وصل سعر الموز

جدول 6-2: حركة أسعار بعض المجموعات السلعية الأساسية  
خلال الربع الثاني 2012 مقارنة بالربع السابق

تغير أسعار الربع الثاني 2012 عن الربع الأول 2012 (%)	السلع الاستهلاكية الأساسية
3.34	المحروقات المستخدمة كوقود للسيارات
1.21	أسعار الوقود المنزلي
(7.70)	الخضراوات الطازجة
(1.19)	اللحوم الطازجة
(4.76)	السكر
(2.52)	الأرز
1.42	الدواجن الطازجة
(1.81)	الطحين
(1.03)	منتجات الألبان والبيض
(2.48)	الفواكه الطازجة

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

بالمقارنة مع الربع الأول، (وهي تشكل 61.66% في سلة أسعار المنتج). كما سجلت أسعار صيد الأسماك والجمبري ارتفاعاً بنسبة 6.06% (والتي تشكل 0.20% من سلة أسعار المنتج). بينما سجلت أسعار السلع الزراعية انخفاضاً مقداره 0.30%، (وهي تشكل 36% في سلة أسعار المنتج). في حين استقرت أسعار مجموعة التعدين واستغلال المحاجر خلال الربع الثاني من العام 2012 مقارنة مع الربع السابق من العام 2012 (والتي تشكل 2.13% من سلة أسعار المنتج). وتوزعت الأسباب وراء زيادة أسعار المنتج خلال الربع الثاني 2012 بالمقارنة مع الربع السابق على ارتفاع أسعار السلع المصدرة والسلع المنتجة محلياً بنسبة 2.35% و 0.21% على التوالي.

### 6-3 أسعار تكاليف البناء والطرق

مؤشر أسعار تكاليف البناء هو رقم قياسي للتغيرات التي تطرأ على أسعار المواد والخدمات المستخدمة في البناء. شهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني السكنية وغير السكنية في الضفة الغربية خلال الربع الثاني من العام 2012 ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0.06% مقارنة مع الربع الأول من العام 2012. ولا تتوفر بيانات من قطاع غزة عن تطور أسعار هذا المؤشر.

أما مؤشر أسعار تكاليف الطرق، وهو رقم قياسي للتغيرات الحاصلة على أسعار المواد والخدمات المستخدمة في إنشاء

### 6-2 أسعار المنتج والجملة

سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة، (وهو سعر البيع إلى تجار التجزئة أو إلى المنتجين في المجالات الصناعية أو التجارية إلى غيرهم من تجار الجملة؛ شاملة لضريبة القيمة المضافة وأجور النقل) انخفاضاً مقداره 2.15% خلال الربع الثاني من العام 2012 مقارنة بالربع الأول من العام 2012. نتج هذا الانخفاض عن انخفاض أسعار السلع الزراعية بمقدار 8.38% (وهي تشكل 29% من وزن سلة أسعار الجملة)، بينما ارتفعت أسعار الصناعات التحويلية بنسبة 0.53% (وهي تشكل 70% من وزن سلة أسعار الجملة)، وارتفعت أسعار مجموعة التعدين واستغلال المحاجر بنسبة 1.32%، كما ارتفعت أسعار صيد الأسماك بنسبة 2.82%. كما سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة انخفاضاً مقداره 0.20% بين الربع الثاني من العام 2012 والربع المناظر من العام السابق. كما انخفض الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع المستوردة بمقدار 0.37%، وبمقدار 4.26% للسلع المحلية.

سجل الرقم القياسي لأسعار المنتج (الأسعار التي يتلقاها المنتج صافية من كافة الضرائب بما فيها ضريبة القيمة المضافة وتكاليف الشحن) ارتفاعاً بنسبة 0.40% خلال الربع الثاني من العام 2012 مقارنة بالربع الأول من العام 2012. نتيجة لارتفاع أسعار سلع الصناعات التحويلية ارتفاعاً بنسبة 0.80% خلال الربع الثاني من العام 2012

الطرق في الضفة الغربية، فقد شهد خلال الربع الثاني من العام 2012 ارتفاعاً بنسبة 0.91% مقارنة بالربع الأول من العام 2012. هنا أيضاً لا تتوفر معلومات عن تطور التكاليف في قطاع غزة (انظر جدول 6-3).

جدول 6-3: الأرقام القياسية ونسب التغير الشهرية والربعية لأسعار تكاليف البناء والطرق في الضفة الغربية (شهر الأساس كانون أول 2007 = 100)

الفترة الزمنية	الرقم القياسي		نسبة التغير الشهرية		نسبة التغير الربعية	
	تكاليف البناء	تكاليف الطرق	تكاليف البناء	تكاليف الطرق	تكاليف البناء	تكاليف الطرق
كانون ثاني 2012	113.35	111.76	0.34	(0.19)		
شباط 2012	113.52	113.24	0.15	1.32		
آذار 2012	113.52	113.79	0.00	0.48		
متوسط الربع الأول 2012	113.46	112.93			0.26	1.01
نيسان 2012	113.46	113.85	(0.05)	0.05		
أيار 2012	113.76	114.02	0.26	0.15		
حزيران 2012	113.39	114.00	(0.33)	(0.02)		
متوسط الربع الثاني 2012	113.54	113.96			0.06	0.91

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011.  
\* الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة.

#### 4-6 الأسعار والقوة الشرائية<sup>62</sup>

شكل مقابل كل دولار) مما ساهم في تحسين القوة الشرائية، حيث سجلت القوة الشرائية خلال الربع الثاني من العام 2012 تحسناً بنحو 1.77% مقاسة بالدولار مقارنة بالربع السابق<sup>63</sup>، كما يتضح من الجدول 4-6.

سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك تراجعاً خلال الربع الثاني من العام 2012 بنسبة 0.45% مقارنة بالربع الأول من نفس العام وبالمقابل شهد هذا الربع تحسناً في سعر صرف الدولار مقابل الشيكل بنسبة 1.31% (إلى 3.82

جدول 4-6: معدل التغير في القوة الشرائية وفي أسعار صرف الدولار والدينار مقابل الشيكل

الفترة	معدل التضخم*	دولار/شيكل			دينار/شيكل		
		متوسط سعر الصرف	معدل التغير في القوة الشرائية (%)	معدل التغير في سعر الصرف (%)	متوسط سعر الصرف	معدل التغير في القوة الشرائية (%)	معدل التغير في سعر الصرف (%)
2011	0.36	3.60	(0.50)	5.09	(0.86)	(0.20)	
	(0.05)	3.44	(4.52)	4.85	(4.48)	(4.76)	
	0.74	3.55	3.23	5.01	2.49	2.49	
	1.20	3.65	2.76	5.14	1.56	1.56	
الربع الأول	1.10	3.77	3.42	5.32	2.32	3.42	
الربع الثاني	(0.45)	3.82	1.31	5.39	1.77	1.31	
2012	(0.24)	3.76	0.68	5.31	0.92	0.68	
	(0.20)	3.75	(0.52)	5.28	(0.32)	(0.52)	
	(0.86)	3.83	2.25	5.40	3.11	2.22	

المصدر: احسبت الأرقام بناءً على بيانات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني \* يمثل معدل التضخم التغير في القوة الشرائية للشيكل. الأرقام بين قوسين هي سالبة.

<sup>62</sup> تعرف القوة الشرائية على أنها "القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه الفرد من نقود"، وتعتمد طردياً على دخل المستهلك وعكسياً على التغير في معدل الأسعار (التضخم) وسعر صرف العملة. وعليه يمكن قياس التغير في القوة الشرائية عند افتراض ثبات الدخل بالتالي: (معدل التغير في سعر صرف العملة مقابل الشيكل) ناقص (معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك).

<sup>63</sup> تجدر الإشارة إلى أن القوة الشرائية بالدينار الاردني قد سجلت تحسناً بنفس النسبة (2.3%) خلال نفس الفترة وذلك لارتباط الدينار الاردني والدولار الأمريكي بسعر صرف ثابت.

المحصلة النهائية تحسن القوة الشرائية ما بين الربيعين المتناظرين بنحو 8.5% لمن يتلقون دخولهم بعملتي الدولار والدينار في ظل ثبات الدخل.

وعند مقارنة سعر صرف كل من الدولار والدينار مقابل الشيكال ما بين الربيعين المتناظرين، فإن تحسناً ملحوظاً قد طرأ بنحو 11.1% فيما يخص الدولار ونسبة مطابقة لعملة الدينار، في حين بلغ معدل التضخم نحو 2.6% لتكون

### صندوق 8: أزمة تكاليف المعيشة في الأراضي الفلسطينية

اندلعت في أيلول 2012 موجة من الاضرابات والاحتجاجات الشعبية ضد السلطة الوطنية وسياساتها التي أدت إلى تدهور مستويات الحياة. السؤال الذي يتوجب طرحه ودراسته الآن هو: ما هي الأسباب التي تكمن وراء اندلاع حركة الاحتجاجات؟ يركز هذا الصندوق على العوامل الاقتصادية فحسب، على الرغم من الاقرار منذ البداية بالتشابك الوثيق بين الظروف السياسية والاقتصادية خصوصاً في الحالة الفلسطينية.

ويمكن جمع الأسباب الاقتصادية وراء التذمر الشعبي الواسع تحت العناوين الخمسة التالية:

#### أولاً: استقرار البطالة على معدلات مرتفعة وخصوصاً في أوساط الشباب

من الملفت للنظر الاستقرار الكبير في معدل البطالة في الضفة الغربية خلال السنوات الماضية (على معدل 17.5 تقريباً) على الرغم من النمو المرتفع نسبياً في الناتج المحلي الاجمالي. ولقد توصلت دراسة أخيرة أجراها معهد ماس إلى أنه على الرغم من أن 108 آلاف فرصة عمل جديدة تم خلقها في الأراضي الفلسطينية خلال السنوات الأربع بين 2006 و2010، إلا أن معدل البطالة (في الضفة والقطاع) ظل ثابتاً على نفس المستوى (23.7%) بين التاريخين. وفي حين ارتفع عدد أفراد قوة العمل في الضفة الغربية على معدل سنوي متوسط يبلغ 3.7%، ازداد التشغيل المحلي على معدل 3.1% فقط. أي أن معدل البطالة كان في ازدياد<sup>64</sup>.

ومن الملفت للنظر أيضاً أن البطالة في أوساط الشباب (15-24 سنة) أعلى بشكل ملحوظ من مستوى البطالة العام (نحو 34% في الربع الثاني من هذا العام في الأراضي الفلسطينية). هذا إلى جانب ارتفاع معدل البطالة أيضاً في أوساط المتعلمين. إذ بلغ 25.5% بين الأفراد الذين أتوا 13 سنة من التعليم أو أكثر.

هذه الأرقام، على الرغم من دلالاتها الواضحة، لا تعكس واقع البطالة وسوق العمل بشكل دقيق تماماً. ذلك لأن تعريف "الشخص العاطل عن العمل" وتعريف "قوة العمل" تعاريف صارمة تقوم باستثناء أعداد غفيرة من العاطلين فعلياً.

#### ثانياً: انخفاض الأجور الحقيقية

تعكس حركة الأجور الحقيقية تطور الأجور الاسمية مقومة بمعدل تضخم الأسعار (أي زيادة الأجر الاسمي مطروحاً منها معدل التضخم). توصلت دراسة "ماس" التي أشرنا إليها سابقاً إلى أن متوسط الأجر الحقيقي اليومي في الاقتصاد الفلسطيني (باستثناء العمال في اسرائيل والمستعمرات) انحدر بمقدار 11.4% بين 2006 و2010. جاء هذا نتيجة زيادة في الأجر الاسمي تعادل 5.7% ومعدل تضخم يقارب 20% خلال نفس الفترة. على أن الأرقام المتوسطة هذه تخفي تبايناً كبيراً بين الضفة والقطاع، إذ توزع انخفاض الأجر اليومي الحقيقي بين 3.3% في الضفة وأكثر من 30% في القطاع.

#### ثالثاً: ارتفاع الأسعار (مع التركيز على أسعار البنزين وضريبة القيمة المضافة)

بلغ ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك في الضفة الغربية بين كانون الثاني 2010 وحتى آب 2012 نحو 12.2 نقطة مئوية. كما ارتفع مؤشر أسعار الغذاء بمقدار 9 نقاط مئوية خلال نفس الفترة. وعلى الرغم من أن هذا الارتفاع في الأسعار لم تتم معادلته بارتفاع مناظر في الأجور والرواتب الاسمية، إلا أن ارتفاع أسعار المحروقات وضريبة القيمة المضافة كانت الشرارة التي أشعلت الاحتجاجات.

<sup>64</sup> بسبب زيادة التشغيل في اسرائيل والمستوطنات فإن معدل البطالة في الضفة الغربية انخفض بمقدار نقطة مئوية واحدة بين 2006-2010. انظر دراسة ماس "من حصد المكاسب؟ الراجون والخاسرون من النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية خلال 2006-2010" (2012).

## أسعار المحروقات

شهدت أسعار المشتقات النفطية قفزة كبيرة في نهاية شهر آب الماضي في اسرائيل (وفي الأراضي الفلسطينية كما يفترض الأمر). وبلغ الارتفاع في سعر ليتر البنزين 56 أغورة، ليصل إلى 8.26 شيكل.

وبالتزامن مع هذه الزيادة، قام مركز "تاوب" لدراسات السياسات الاجتماعية بنشر دراسة عن أسعار المشتقات النفطية في اسرائيل<sup>65</sup>. وجاء في الدراسة أن ارتفاع أسعار البنزين للمستهلك الاسرائيلي بلغ 1.20 شيكل منذ 2008 وحتى الآن. والسبب وراء هذا يعود إلى ارتفاع هامش الربح على عمليات التكرير والنقل والتوزيع (34 أغورة)، وارتفاع ضرائب الحكومة (88 أغورة) على كل ليتر. وقدرت الدراسة أن الضرائب على كل ليتر بنزين تبلغ الآن نحو 490 أغورة. أي أن أكثر من 1/2 سعر البنزين في اسرائيل يذهب إلى الحكومة سواء كضريبة مشتريات أو ضريبة قيمة مضافة.

أسعار المشتقات النفطية في اسرائيل تنعكس طبعاً على أسعارها في الأراضي الفلسطينية. وتستعيد السلطة الوطنية الضرائب التي تفرضها اسرائيل على المشتقات النفطية التي تقوم ببيعها إلى الأراضي الفلسطينية. بلغت قيمة ضرائب المحروقات التي استرجعتها السلطة عبر آلية المقاصة 457 مليون دولار في العام 2011 (زيادة بمقدار 32% عن العام 2008). وتقوم السلطة الوطنية بإعادة جزء ضئيل من هذه الضرائب إلى المستهلك الفلسطيني بحيث تكون أسعار المشتقات النفطية في الاراضي الفلسطينية أقل مما هي عليه في اسرائيل.

يبلغ سعر ليتر البنزين (95 أوكتان) في الأراضي الفلسطينية حالياً (مطلع تشرين الأول) 7.60 شيكل. بالمقارنة، السعر في الأردن هو 1.015 دينار أو ما يعادل 5.54 شيكل. يجدر التنبيه أن بنزين 90 أوكتان متوفر أيضاً في الأردن، عكس الحال في الضفة، وأن سعر اللتر يعادل 700 فلس فقط (أي 3.82 شيكل). ولكن التبعات البيئية لاستخدام هذا النوع من البنزين باتت موضوعاً متداولاً في الاعلام الأردني.

واضح إذن أن أسعار المشتقات النفطية مرتفعة في الأراضي الفلسطينية. ولكن هذا الارتفاع لا يجب أن تتأوله بمعزل عن إيرادات الموازنة الفلسطينية. إذ أن إيرادات ضرائب المحروقات تمثل أكثر من 20% من الإيرادات المحلية في موازنة السلطة الوطنية.

## ضريبة القيمة المضافة

قررت اسرائيل رفع معدل ضريبة القيمة المضافة من 16 إلى 17% وذلك بسبب تراكم عجز في الموازنة بلغ 30 مليار شيكل خلال العام 2012، وهو عجز يزيد بمقدار 60% عن المخطط عند وضع مشروع الموازنة. ويتوقع أن يؤدي رفع الضريبة بمقدار نقطة مئوية واحدة إلى زيادة إيرادات الموازنة بمقدار 4 مليارات شيكل في السنة<sup>66</sup>.

نظراً لاشتراط بروتوكول باريس بأن لا يزيد الفرق في ض.ق.م بين السلطة الوطنية واسرائيل على نقطتين مؤبنتين، فإن رفع الضريبة في اسرائيل إلى 17% كان يتطلب رفع الضريبة في الأراضي الفلسطينية من 14.5 إلى 15% أو 15.5%.

واضح أن رفع ضريبة القيمة المضافة له انعكاسات مباشرة على الأسعار فضلاً عن آثار اجتماعية قوية في الاراضي الفلسطينية. ذلك لأن هذه الضريبة هي ضريبة تراجعية (أي أثرها أقوى على الشرائح الأفقر التي تخصص نسبة أكبر من دخلها للاستهلاك)، فضلاً عن أنها تفرض بشكل موحد على كافة السلع والخدمات بغض النظر عما اذا كانت ضرورية أو كمالية. على أن رفع الضريبة من 14.5 إلى 15.5% (أي بمقدار نقطة مئوية واحدة) يمكن أن يولد دخلاً إضافياً لموازنة السلطة الوطنية بمقدار 160 مليون شيكل/سنة (أو بمقدار 80 مليون شيكل تقريباً إذا ما كانت الزيادة هي بمقدار نصف بالمائة فقط). وهذايراد إضافي مهم يمكن أن يساعد في سدّ عجز الموازنة ولكن تبعاته الاجتماعية، كما ذكرنا، باهظة. وللتدليل على أهمية ضرائب المحروقات و ض.ق.م. يكفي أن نشير إلى أن إيرادات هاتين الضريبتين تمثل أكثر من نصف اجمالي الإيرادات المحلية في موازنة السلطة الوطنية!

## رابعاً: عدم التأكد - أزمة الرواتب والمعاشات والتحويلات

يعاني موظفو القطاع العام (وعددهم بلغ 154 ألف موظف منتصف هذا العام)، إلى جانب أصحاب معاشات التقاعد ومستلمي التحويلات الحكومية المتنوعة، من انعدام اليقين حول مواعيد تسلم الرواتب والتحويلات. ويعرض الجدول 2 تواريخ توقف دفع الرواتب مع تواريخ التسديد. ويتضح من الجدول أن عام 2006 والنصف الأول من العام 2007 شهد انقطاعاً مستديماً تقريباً. أما خلال النصف الثاني من

<sup>65</sup> <http://www.haaretz.com/business/report-israelis-pay-sixth-highest-gas-tax-in-west-1.461583>

<sup>66</sup> انظر المراقب الاقتصادي والاجتماعي، عدد 29، صفحة 24.

العام 2007 والعام 2008 فإن الآلية الفلسطينية الأوروبية لإدارة المعونة الاجتماعية والاقتصادية، التي تعرف باسم آلية "بيجاس"، ساهمت إلى حد كبير في تجنب توقف دفع الرواتب. ومن المعلوم أن هذه الآلية قامت بتمويل رواتب الموظفين في الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما فيها رواتب المعلمين.

شهدت فترة الثلاث سنوات والنصف، بين مطلع 2009 إلى شهر أيار 2012، استقراراً والتزاماً في تسديد الرواتب في مواعيدها. ولكن الأزمة عادت وظهرت منذ موعد صرف رواتب شهر حزيران الماضي، واستمرت الأزمة خلال تسديد رواتب الشهور الثلاثة اللاحقة.

#### جدول 2: تواريخ انقطاع صرف رواتب موظفي القطاع العام وتواريخ إعادة تسديدها (2006-2012)

الفترة	الالتزام/عدم الالتزام بتسديد الراتب
كانون الثاني 2006 - أيار 2007	صرف راتب شهر كانون الثاني 2006 فقط في موعده. وكان يتم بشكل متقطع صرف مبالغ تتراوح بين 1,000-1,500 شيكل خلال هذه الفترة.
حزيران 2007 - أيار 2011	تم الالتزام بصرف الراتب في موعده وتسديد مستحقات الفترة السابقة والانتهاه من تسديد كافة المستحقات مع نهاية العام 2008
حزيران 2011	تم صرف 50% من الراتب والجزء المتبقي تم صرفه بتاريخ 25 آب
تموز 2011 - أيار 2012	تم الالتزام بصرف الراتب في موعده
حزيران 2012	تم صرف 60% من الراتب (بتاريخ 12 تموز) وبحد أدنى 2,000 شيكل، وبتاريخ 22 تموز تم صرف بقية الراتب
تموز 2012	تم صرف 70% من الراتب (بتاريخ 11 آب) وبحد أدنى 4,000 شيكل، وبتاريخ 27 آب تم صرف بقية الراتب
آب 2012	تم صرف 50% من الراتب بتاريخ 9 أيلول وبحد أدنى 2,000 شيكل، وبتاريخ 16 أيلول تم صرف بقية الراتب (الرواتب فوق 4,000 شيكل استقطع منها 10% وتم تسديدها بتاريخ 2 تشرين أول).
أيلول 2012	لم يتم صرفه حتى تاريخه (15 تشرين أول)

المصدر: معلومات غير منشورة مستقاة مباشرة من وزارة المالية. انظر الجدول المفصل لتوقف الرواتب على الصفحة الإلكترونية للمعهد: [www.mas.ps](http://www.mas.ps)

لا يخفى أن الأثر الاقتصادي والاجتماعي والنفسي لانقطاع الرواتب عظيم، ليس على الموظفين الحكوميين وعائلاتهم فقط، ولكن أيضاً على سلسلة طويلة من التجار ومؤجري المساكن والمقرضين. ذلك لأن رواتب موظفي الحكومة هي عنصر بالغ الأهمية من إجمالي الطلب الفعّال في الأراضي الفلسطينية.

كان السبب المباشر لتوقف دفع الرواتب في العامين 2006 و2007 توقف مدفوعات المقاصة من قبل اسرائيل<sup>67</sup>. على أن السبب المباشر لتعطل دفع الرواتب مؤخراً لا يعود على توقف تحويلات المقاصة، بل على الانخفاض الكبير في المساعدات الدولية للموازنة. إن مجرد التهديد بالتوقف عن تحويل مبالغ المقاصة أو توقع انخفاض المساعدات الدولية يخلق جواً من الشكّ ومن عدم الثقة ويخلف آثاراً اجتماعية واقتصادية سلبية.

#### خامساً: أثر بروتوكول باريس على الأسعار

يؤثر بروتوكول باريس بشكل مباشر على معدل ضريبة القيمة المضافة في الأراضي الفلسطينية (الحد الأدنى: نقطتان مؤبقتان أقل من المعدل في اسرائيل)، وعلى سعر البنزين (الحد الأدنى: 15% أقل من السعر في اسرائيل). وهذان السعران يؤثران بالطبع على كافة الأسعار الأخرى في الاقتصاد.

على أن بروتوكول باريس يؤثر أيضاً بشكل غير مباشر على الأسعار في الأراضي الفلسطينية وذلك لأن غالبية مستوردات الضفة تتم إما من السوق الاسرائيلية أو عبر السوق الاسرائيلية، وهي على ذلك تتأثر بارتفاع أسعار الخدمات والبضائع غير التجارية (Non-tradables) التي تسود في الاقتصاديات الغنية. هذا بالطبع إلى جانب تأثير الارتفاع النسبي في أجور العمل الفلسطيني بتأثير سوق العمل الاسرائيلي. من ناحية ثانية هناك ارتفاع الأسعار بتأثير المواصفات المتشددة على السلع المستوردة التي تفرضها اسرائيل والتي يتوجب على الطرف الفلسطيني الالتزام بها. أخيراً هناك تأثير الاجراءات الاسرائيلية المختلفة التي تعرقل الانسياب الحر للسلع والتي تنعكس على الأسعار.

<sup>67</sup> انظر المراقب 28 (صندوق 2) لمزيد من التفاصيل حول تواريخ تجميد تحويلات المقاصة.

## تضارب آثار العوامل

من المهم أن نلاحظ العلاقة العكسية بين العوامل المذكورة سابقاً كأسباب للتذمر الشعبي، أي بين ارتفاع أسعار المحروقات وضريبة القيمة المضافة من جهة واشكالية عدم تسديد الرواتب في موعدها من جهة ثانية. إذ أن ارتفاع أسعار النفط والضرائب يمكن أن يؤدي إلى زيادة إيرادات الحكومة وتوفير الأموال لدفع الرواتب في موعدها، والعكس بالعكس أيضاً. أي أن ما يزيد من حدة التذمر والضيق من ارتفاع الأسعار يمكن مبدئياً أن يترافق مع تقليص الشكوى والمعاناة من عدم تسديد الرواتب!

## رد فعل السلطة الوطنية الفلسطينية على الاحتجاجات

- ✦ تركز رد فعل السلطة الوطنية على الاحتجاجات وعلى تدهور مستويات المعيشة في ثلاث خطوات أساسية:
- ✦ التراجع عن الزيادات التي أعلنت في البداية حول أسعار المشتقات النفطية (تخفيض سعر البنزين -95 أوكتان- بمقدار 5% تقريباً والسولار بمقدار 5.3%)، وضريبة القيمة المضافة بمقدار نصف نقطة مئوية (من 15.5% إلى 15%).
- ✦ إعلان وزارة الاقتصاد عن أسعار (استرشادية/قصوى) لعدد من السلع الغذائية الأساسية إلى جانب إلغاء عقود الاستيراد والوكالات الحصرية. وقالت وزارة الاقتصاد أنها حددت الأسعار بالتشاور مع المنتجين والمستوردين وتجار الجملة والمفرق. ولكن عدد من هؤلاء أبدوا احتجاجات قوية على الأسعار التي تم الإعلان عنها. ويبدو أن الوعد بمراقبة الأسعار في الأسواق ونشر الأسعار الاسترشادية بشكل دوري لم يتحقق تماماً.
- ✦ تسريع اتخاذ قرار/ قانون الحد الأدنى للأجور: صدر القانون في 9 تشرين الأول بعد مداوات استمرت فترة طويلة في لجنة خاصة تم تأسيسها لهذا الغرض، وحدد القانون الحد الأدنى للأجر الشهري بمقدار 1,450 شيكل (الحد الأدنى اليومي 65 شيكل وأجر الساعة الأدنى يعادل 8.5 شيكل). ولكن اتحاد نقابات العمال احتج بشدة على هذا القانون وطالب برفع المبلغ إلى 1,750 شيكل على الأقل.

واضح من العرض السريع السابق أن الخطوات التي اتخذتها السلطة لا تبدو قادرة على توفير علاج لمكامن ومسببات المعاناة التي يمر بها المواطن، والتذمر الذي اندلع في الشهر السابق والذي يهدد بالاندلاع مجدداً. وربما لا يعود هذا إلى قصور في رغبة السلطة في العلاج بقدر ما يعود إلى محدودية الأدوات المتاحة لديها لعلاج الوضع. وهذه المحدودية تعود أولاً وبالدرجة الأولى على ظروف الاحتلال الإسرائيلي والقيود المرتبطة به، كما تعود أيضاً على ظروف ونتائج الانقسام بين الضفة والقطاع.

## 7- التجارة الخارجية

## 1-7 الميزان التجاري

أما الصادرات السلعية المرصودة خلال الربع الثاني من عام 2012 فقد بلغت 185 مليون دولار، وبلغت حصة إسرائيل منها 164 مليون دولار (88% من الإجمالي). وانخفضت الصادرات بمقدار 8.4% مقارنة مع الربع الثاني من عام 2011. أي أن عجز الميزان التجاري السلعي وصل إلى 924 مليون دولار خلال الربع الثاني 2012 وهذا أعلى بنسبة 10.4% مقارنة مع الربع الأول من عام 2012. ولكن انخفض العجز بمقدار 4.6% مقارنة مع الربع المناظر من عام 2011.

الميزان التجاري هو سجل لصادرات وواردات الأراضي الفلسطينية من السلع والخدمات. بلغ إجمالي قيمة الواردات السلعية المرصودة خلال الربع الثاني من عام 2012 حوالي 1,109 مليون دولار. وبلغت حصة إسرائيل حوالي 66% منها. يبين الجدول 1-7 أن قيمة الواردات السلعية المرصودة ارتفعت بمقدار 8.8% خلال الربع الثاني من عام 2012 مقارنة مع الربع الأول من عام 2012. بينما انخفضت بمقدار 5.3% مقارنة مع الربع المناظر من عام 2011.



للخدمات مع إسرائيل إلى 3.6 مليون دولار في الربع الثاني من عام 2012 مقارنة مع عجز بقيمة 1.8 مليون دولار خلال الربع الأول من عام 2012 (انظر الجدول 7-1).

أما بالنسبة للتجارة بالخدمات مع إسرائيل (فقط) فقد بلغت قيمة الواردات منها 36.4 مليون دولار خلال الربع الثاني من عام 2012. في حين بلغت الصادرات حوالي 32.8 مليون دولار. وعلى ذلك وصل العجز في الميزان التجاري

جدول 7-1: واردات وصادرات السلع والخدمات المرصودة خلال أرباع العام 2011 والربعين الأول والثاني 2012\*\* (مليون دولار)

المؤشر	الربع الأول 2011	الربع الثاني 2011	الربع الثالث 2011	الربع الرابع 2011	اجمالي عام 2011	الربع الأول 2012	الربع الثاني 2012
واردات سلع	1,305.2	1,171.0	1,039.7	975.7	4,491.6	1,019.5	1,109.2
واردات خدمات*	46.7	40.7	33.9	32.0	153.3	33.8	36.4
صادرات سلع	191.7	202.2	175.1	189.7	758.7	182.5	185.2
صادرات خدمات*	35.6	37.2	31.5	32.2	136.5	32.1	32.8

المصدر: التجارة الخارجية المرصودة. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2012).  
\* واردات وصادرات الخدمات من وإلى إسرائيل فقط.  
\*\* بيانات عام 2011 - 2012 كما وردت من المصادر الرسمية وهي عرضة للتعديل

## 7-2 ميزان المدفوعات

كان هناك فائض في ميزان التحويلات الجارية بمقدار 256.8 مليون (ثلثها تقريباً من مساعدات الدول المانحة). وقد سجل هذا الفائض انخفاضاً بنسبة 38.7% مقارنة بالربع السابق وارتفاعاً بنسبة 21.4% مقارنة بالربع المناظر من عام 2011.

عجز الميزان الجاري هذا جرى تمويله من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وفر مبلغ 875.2 مليون دولار (انظر الجدول 7-2). ومن الضروري الانتباه إلى أن هذا البند (الحساب الرأسمالي والحساب المالي) يمثل ديناً على الاقتصاد الوطني، طالما كانت قيمته موجبة.

من المفترض نظرياً أن يحدث توازن تام بين عجز الحساب الجاري وفائض الحساب الرأسمالي والمالي. أي أن القيمة الصافية لهما يجب أن تساوي الصفر. ولكن غالباً ما يكون هناك فارق بينهما وهو ما يتم تسجيله تحت بند "حساب السهو والخطأ". ولقد بلغت قيمة هذا البند نحو 81.6 مليون دولار.

يستفاد من أرقام ميزان المدفوعات الذي أعده الجهاز المركزي للإحصاء وسلطة النقد الفلسطينية أن عجز الحساب الجاري (أي الميزان التجاري بالإضافة إلى دخل عوامل الانتاج مع الخارج والتحويلات الجارية الخارجية) بلغ 793.6 مليون دولار في الربع الثاني 2012. ويمثل هذا العجز نحو 29.5% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع ذاته بالأسعار الجارية. وقد سجل العجز في الحساب الجاري ارتفاعاً بنسبة 14.9% مقارنة بالربع السابق وارتفاعاً بمقدار 4% مقارنة بالربع المناظر من عام 2011.

بلغ العجز في الميزان التجاري للسلع والخدمات 1,328.4 مليون دولار. ويمثل هذا العجز انخفاضاً بنسبة 1.7% مقارنة بالربع السابق وارتفاعاً بنسبة 6.2% مقارنة بالربع المناظر من عام 2011. بالمقابل كان هناك فائض في ميزان الدخل بلغ 278 مليون دولار أمريكي وقد سجل هذا الفائض ارتفاعاً بنسبة 15% مقارنة بالربع السابق و 0.9% مقارنة بالربع المناظر من عام 2011. وجاء هذا أساساً من دخل العمال الفلسطينيين في الخارج (272.8 مليون). كما

جدول 7-2: ميزان المدفوعات الفلسطيني للربع الثاني 2011،  
والأول والثاني 2012 (مليون دولار)

الربع الثاني 2012	الربع الأول 2012	الربع الثاني 2011	البند
1,328.4-	1,351.2-	1,250.5-	1. الميزان التجاري للسلع والخدمات*
1,237.5-	1,255.2-	1,175.3-	- صافي السلع
90.9-	96.0-	75.2-	- صافي الخدمات
278.0	241.7	275.6	2. ميزان الدخل
272.8	250.6	266.1	- تعويضات العمال المقبوضة من الخارج
30.2	30.7	14.4	- دخل استثمار المقبوض من الخارج
25.0	39.6	4.9	- الدخل المدفوع للخارج
256.8	419.0	211.6	3. ميزان تحويلات الجارية
117.5	204.3	106.7	- تحويلات مقبوضة من الخارج (للقطاع الحكومي)
211.3	286.1	170.1	- تحويلات مقبوضة من الخارج (للقطاعات الأخرى)
72.0	71.4	65.2	- تحويلات مدفوعة للخارج
793.6-	690.5-	763.3-	4. ميزان الحساب الجاري (3+2+1)
875.2	708.8	785.0	5. صافي الحساب الرأسمالي والمالي
71.1	80.3	61.3	- صافي التحويلات الرأسمالية
804.1	628.5	723.7	- صافي الحساب المالي
48.1	86.0	61.3	➤ صافي الاستثمار الأجنبي المباشر
8.7-	27.5	66.2	➤ صافي استثمار الحافظة
784.4	625.8	529.7	➤ صافي الاستثمارات أخرى
19.7-	110.8-	66.5	➤ التغير في الأصول الاحتياطية
81.5-	18.3-	21.7-	6. صافي السهو والخطأ

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية 2012. النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني في الربع الثاني 2012.

\* أرقام الصادرات والواردات والسلعية والخدمية في ميزان المدفوعات تختلف عن الأرقام الواردة في الميزان التجاري نظراً لأن الأخير يسجل فقط الصادرات والواردات " المرصودة"، أي المسجلة في حسابات المقاصة والفواتير فقط، في حين يسجل ميزان المدفوعات تقدير الاستيراد والتصدير الكلي. أيضاً استيراد وتصدير الخدمات من إسرائيل فقط مسجل في الميزان التجاري، في حين يسجل ميزان المدفوعات التجارة بالخدمات من مختلف المصادر

### صندوق 9: الاقتصاد الإسرائيلي: مكان القوة

ادعى مرشح الحزب الجمهوري لانتخابات الرئاسة الأمريكية، ميت رومني، أثناء زيارته لإسرائيل في شهر تموز الماضي، أن السبب وراء الأداء الاقتصادي المميز الذي حققته إسرائيل في العقود الماضية هو "الثقافة". كان يقصد السيد رومني بالطبع "الثقافة اليهودية" التي جعلت الإسرائيليين أغنياء في حين ظل الفلسطينيون فقراء. ولقد حظي هذا الادعاء باستحسان، في الأوساط المعهودة، داخل إسرائيل وخارجها.

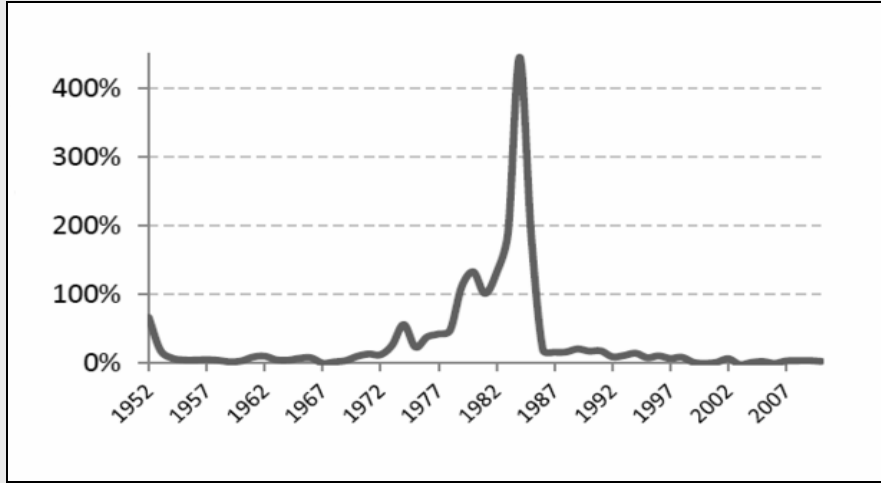
وبغض النظر عن صحة هذا التوصيف، أثارت ملاحظة السيد رومني بعض الاهتمام بالسؤال حول الأسباب الكامنة وراء نجاح الاقتصاد الإسرائيلي ومناخه القوي تجاه الأزمة المالية التي تجتاح الدول الغنية حالياً. اقترح الباحث جوردان وايزمان في مقالة حديثة أن هناك أربعة أسباب، على الأقل، وراء نجاح الاقتصاد الإسرائيلي<sup>68</sup>:

<sup>68</sup> <http://www.theatlantic.com/business/archive/2012/08/its-not-just-the-culture-stupid-4-reasons-why-israels-economy-is-so-strong/260610/>

أولاً: أن إسرائيل تعلّمت من ماضيها المرير

كان الاقتصاد الاسرائيلي في العام 1984 يشبه اقتصاد زيمبابوي اليوم، بمعدل تضخم متوسط يبلغ 450% (انظر الشكل 1). وجاء هذا التضخم المنفعل من عقاله (Hyperinflation) نتيجة التوسّع في البناء العسكري والإنفاق الحكومي عقب حرب 1973.

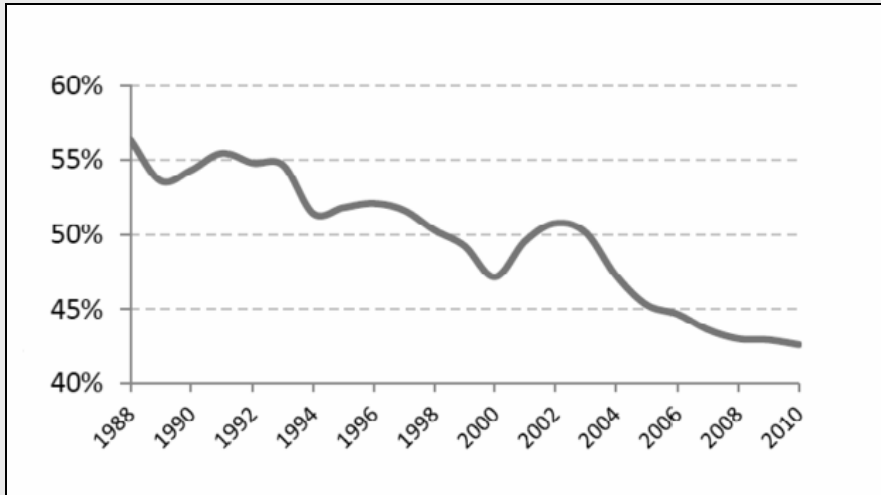
شكل 1: مؤشر أسعار المستهلك (معدل التغير السنوي في نهاية الفترة)



المصدر: مركز الاحصاء الاسرائيلي

ومع نهاية عقد السبعينات كان الاستهلاك العام (انفاق الحكومة) يستقطع ثلاثة أرباع الاقتصاد (انظر الشكل 2). وترافق هذا بطبيعة الحال مع عجز هائل في الموازنة كان يجري تمويله عبر الاستدانة المستمرة من بنك اسرائيل (البنك المركزي). ومما زاد الأمور تعقيداً ربط الأجور مع معدل التضخم وهو الأمر الذي أدى إلى تصاعد حلزوني في التضخم وانهيار في التنافسية وهروب واسع النطاق للادخارات ورؤوس الأموال.

شكل 2: الإنفاق الحكومي (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: مركز الاحصاء الاسرائيلي

وعلى مشارف الأزمة المالية الخائفة التي كادت أن تحول دون اسرائيل والوفاء بتسديد ديونها الخارجية، قرّرت الحكومة في نهاية العام 1985 تغيير النهج الاقتصادي برمته. وجرى حينذاك قطع العلاقة بين الأجور والتضخم، وتخفيض حاد في قيمة العملة والحد بشكل صارم من الإنفاق الحكومي. كما تقرر منح استقلالية أوسع إلى البنك المركزي عن الحكومة. وهناك اتفاق الآن على أن أساس الاقتصاد الاسرائيلي الحديث تم وضع أسسه خلال تلك الفترة، وأن دروس أهمية السيطرة على التضخم والحد من عجز الموازنة وتقليص تدخل الحكومة في الاقتصاد ما زالت حيّة عند صانعي السياسة الاقتصادية في اسرائيل.

## ثانياً: تدفق مهاجرين بكفاءات عالية

ترافق الإصلاح الاقتصادي الجذري في اسرائيل مع تدفق المهاجرين من الاتحاد السوفياتي إلى اسرائيل. ولقد وصل خلال الفترة 1990-1997 أكثر من 710 آلاف مهاجر روسي مما أدى إلى زيادة سكان اسرائيل ممن هم في سن العمل بمقدار 15%. وكانت نسبة حاملي الشهادات الجامعية من بين المهاجرين 60% (مقابل نسبة لا تزيد على 35% في اسرائيل آنذاك). لا شك أن تدفق الهجرة الكبيرة وقوة العمل الماهرة هذه ساهمت في زيادة الطلب المحلي وتحسين التنافسية وتهيئة الاقتصاد للقفزات المستقبلية في الفعالية والثورة الرقمية.

## ثالثاً: التدخل الحكومي الذكي

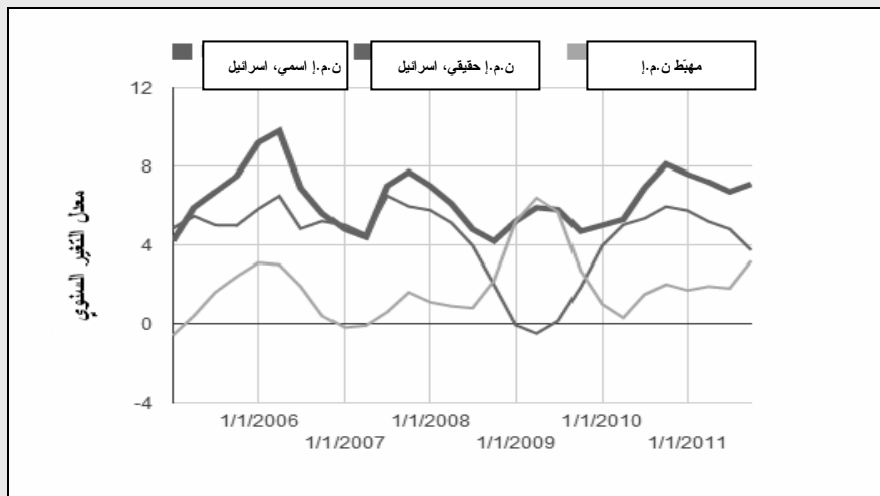
لعبت الحكومة الاسرائيلية دوراً مهماً للغاية في تشجيع ودعم المشاريع الابتكارية الحديثة في مجال الكمبيوتر والاتصالات (الصناعات والخدمات الرقمية). واسرائيل اليوم هي أول دولة في العالم من حيث عدد المشاريع والشركات الجديدة التي يتم انشاءها (بالنسبة لعدد السكان). لا بل أن كتاباً وضعه دان سينور (Dan Senor)، أحد مستشاري المرشح الجمهوري للرئاسة الأمريكية، أطلق على اسرائيل اسم "أمة المشاريع الجديدة" (The Start-up Nation).

ومن الضروري التذكير هنا بأن الحكومة الاسرائيلية قامت في العام 1993 بوضع برنامج أطلقت عليه اسم "Yozma" يشتمل على 100 مليون دولار لتمويل الشركات الخاصة الجديدة والابتكارية. هذا بالطبع إلى جانب الدور الذي لعبته الاحتياجات العسكرية في تطوير الأسواق وتوفير الكفاءات. كما أن تعديل الانظمة الضريبية شجّع الأجانب على تأسيس صناديق المغامر (Venture Capital) في البلاد، وهي الصناديق التي وفّرت التمويل الضروري للشركات الناشئة وفسحت المجال أمام الثورة التكنولوجية التي شهدتها الاقتصاد.

## رابعاً: السياسة النقدية المبتكرة

العامل الرابع والأخير الذي يضعه وإيمان لتفسير تفوق الاقتصاد الاسرائيلي هو السياسة النقدية التي وضعها حاكم البنك المركزي في اسرائيل ستانلي فيشر (Stanley Fischer). ومن المعلوم أن فيشر هو واحد من أشهر الاقتصاديين في العالم، وشغل في السابق مركز رئيس الاقتصاديين في البنك الدولي ونائب المدير التنفيذي في صندوق النقد الدولي. ويسود الاعتقاد بأن بنك اسرائيل عمل منذ استلام فيشر زمام القيادة على استهداف الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، ولم يسعى إلى صياغة السياسة النقدية على الأسس التقليدية المعروفة (استهداف الكتلة النقدية أو استهداف معدل التضخم أو سعر الفائدة). ويمكن تلخيص السياسة المبتكرة بوضع معدل نمو مستهدف للناتج المحلي الإجمالي الاسمي، وأن يسعى البنك المركزي إلى تحقيق معدل النمو السنوي هذا عبر التناقص بين النمو الحقيقي وبين معدل التضخم، بحيث يرتفع الأول عندما يهبط الثاني، والعكس بالعكس. ويدلل الشكل 3 على أن حركة معدل النمو الحقيقي كانت معاكسة لحركة معدل التضخم خلال السنوات الماضية بحيث أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ظل مستقراً تقريباً على مستوى 6.5% سنوياً. ومن المعتقد أن استقرار النمو الاسمي هذا ضمن الاستقرار النسبي لسعر الشيكال بالنسبة للدولار. وهو أيضاً ما حال دون ارتفاع القيمة الحقيقية للقروض والديون، وما جنب اسرائيل الوقوع في الأزمات المالية الخانقة التي تمر بها الاقتصاديات المتطورة الأخرى.

شكل 3: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي



المصدر: مركز الإحصاء الاسرائيلي

## المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة\* للأعوام 2000 - 2011

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	المؤشر
السكان في منتصف العام (ألف نسمة)												
4,170	4,048.4	3,935.25	3,825.5	3,719.2	3,612.0	3,508.1	3,407.4	3,314.5	3,225.2	3,138.5	3,053.3	الأراضي الفلسطينية
2,580	2,513.3	2,448.4	2,385.2	2,323.5	2,262.7	2,203.7	2,146.4	2,093.4	2,042.3	1,992.6	1,943.7	الضفة الغربية
1,590	1,535.12	1,486.8	1,440.3	1,395.7	1,349.3	1,304.4	1,261.0	1,221.1	1,182.9	1,145.9	1,109.7	قطاع غزة
الحسابات القومية (مليون دولار)												
6323	5,754.4	5,239.3	4,878.3	4,554.1	4,322.3	4,559.5	4,198.4	3,800.5	3,301.4	3,810.8	4,146.7	ن.م.ج **
1,609.6	1,509.9	1,415.2	1,356.3	1,303.2	1,275.4	1,387.2	1,317.0	1,227.3	1,097.2	1,303.5	1,460.1	ن.م.ج للفرد (دولار)**
6006.4	5,413.4	5,229.4	4,851.9	4,591.2	4,197.5	4,467.5	4,400.3	4,088.9	3,589.7	3,884.5	3,981.3	الإنتفاق الأسري**
1431.3	1,520.7	1,159.5	995.9	892.7	870.4	833.3	1,048.9	886.4	930.3	1,003.7	1,080.3	الإنتفاق الحكومي**
186.7	369.5	305.5	290.9	185.9	189.0	196.7	152.3	200.4	184.3	164.1	135.1	إنتفاق المؤسسات غير هادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية**
1,057.6	1,443.2	1,137.3	1,060.5	1,122.9	1,347.2	1,265.7	1,022.3	1,063.0	841.7	992.3	1,386.7	التكوين الرأسمالي الإجمالي**
(2,151.6)	(2,686.3)	(2,289.5)	(2,047.4)	(1,970.5)	(1,668.6)	(2,009)	(2,209.8)	(2,194.3)	(1,917.3)	(1,887.8)	(2,239.4)	صافي الميزان التجاري السلعي**
2,604	3,419.5	2,881.3	2,642.4	2,508.3	2,203.8	2,466.5	2,622.1	2,561.4	2,235.5	2,225.9	2,748.3	الواردات السلعية**
452.4	733.2	591.8	595.0	537.8	535.2	457.5	412.3	367.1	318.2	338.1	508.9	الصادرات السلعية**
(207.4)	(306.1)	(302.9)	(273.5)	(268.1)	(613.2)	(194.7)	(215.6)	(243.9)	(327.3)	(346.0)	(197.3)	صافي الميزان التجاري الخدمي**
423.2	572.2	533.8	471.5	430.5	707.0	334.9	287.1	305.0	390.1	424.6	386.6	الواردات الخدمية**
215.8	266.1	230.9	198.0	162.4	93.8	140.2	71.5	61.1	62.8	78.6	189.3	الصادرات الخدمية**
الأسعار والتضخم												
3.57	3.73	3.93	3.567	4.110	4.454	4.482	4.478	4.550	4.742	4.208	4.086	متوسط سعر صرف الدولار مقابل الشيكل
5.05	5.27	5.54	5.042	5.812	6.292	6.317	6.307	6.417	6.674	5.928	5.811	متوسط سعر صرف الدينار مقابل الشيكل
2.88	3.75	2.75	9.9	1.9	3.8	4.1	3.0	4.4	5.7	1.2	2.8	معدل التضخم (%)***
سوق العمل												
837	745	718	667	690	636	603	578	564	477	505	600	عدد العاملين (ألف شخص)

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	المؤشر
43	41.1	41.6	41.2	41.7	41	40.4	40.4	40.3	38.1	38.7	41.5	نسبة المشاركة (%)
20.9	23.7	24.5	26.6	21.7	23.7	23.5	26.8	25.6	31.3	25.2	14.1	معدل البطالة (%)
<b>الأوضاع الاجتماعية</b>												
	25.7	26.2	-	31.2	24.0	24.3	25.9	-	-	27.9	-	نسبة الفقر (%) ****
	14.1	13.7	-	18.8	13.7	15.3	14.2	-	-	19.5	-	نسبة الفقر المدقع (%)****
<b>المالية العامة (مليون دولار)</b>												
2,176	1,900	1,548.4	1,780	1,616	722	1,370	1,050	747	290	273	939	صافي الإيرادات المحلية****
2,952	2,983	2,920	3,273	2,567	1,426	1,994	1,528	1,240	994	1,095	1,199	النفقات الجارية وصافي الإقراض
296	275.1	غ.م	غ.م	310	281	287	0	395	252	340	469	النفقات التطويرية
(776)	(1,083)	(1,342)	(1,493)	(951)	(704)	(624)	(478)	(493)	(704)	(822)	(260)	فائض (عجز) الموازنة الجاري
978	1,277	1,402	1,763	1,322	1,019	636	353	620	697	849	510	إجمالي المنح والمساعدات
(94)	(80.9)	(144)	270.2	61	34	(275)	(125)	(268)	(259)	(313)	(219)	فائض (عجز) الموازنة الكلي
2,213	1,883	1,732	1,406	1,439	1,494	1,602	1,422	1,236	1,090	1,191	795	الدين العام
<b>القطاع المصرفي (مليون دولار)</b>												
9,110	8,590	7,893	5,645	7,004	5,772	5,604	5,101	4,728	4,278	4,430	4,593	موجودات/ مطلوبات المصارف
1,182	1,096	910	857	702	597	552	315	217	187	206	242	حقوق الملكية
6,973	6,802	6,111	5,847	5,118	4,216	4,190	3,946	3,625	3,432	3,398	3,508	ودائع الجمهور لدى المصارف
3,483	2,825	2,109	1,829	1,705	1,843	1,788	1,417	1,061	942	1,186	1,280	التسهيلات الائتمانية
18	18	20	21	21	21	20	20	20	20	21	21	عدد المصارف

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية. للحصول على سلسلة زمنية للأعوام ما قبل 2000، الرجاء الرجوع للعدد 23 من هذا المراقب.

\* البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967 (باستثناء بيانات البطالة والسكان).

\*\* البيانات بالأسعار الثابتة. سنة الأساس للفترة 2000-2011 هي سنة 2004، وبيانات العام 2011 أولية وعرضة للتقحيح والتعديل وهي مبنية على تقديرات ربعية.

\*\*\* حسب معدل التضخم بناء على مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في سنة المقارنة مع متوسطها في السنة السابقة.

\*\*\*\* يعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الفقر المدقع: الأسرة المرجعية (5 أفراد) التي يقل انفاقها على الحاجات الأساسية من مأكّل وملبس ومسكن عن 1,783 شيكل (2010). أما الفقر: الأسرة المرجعية التي يقل

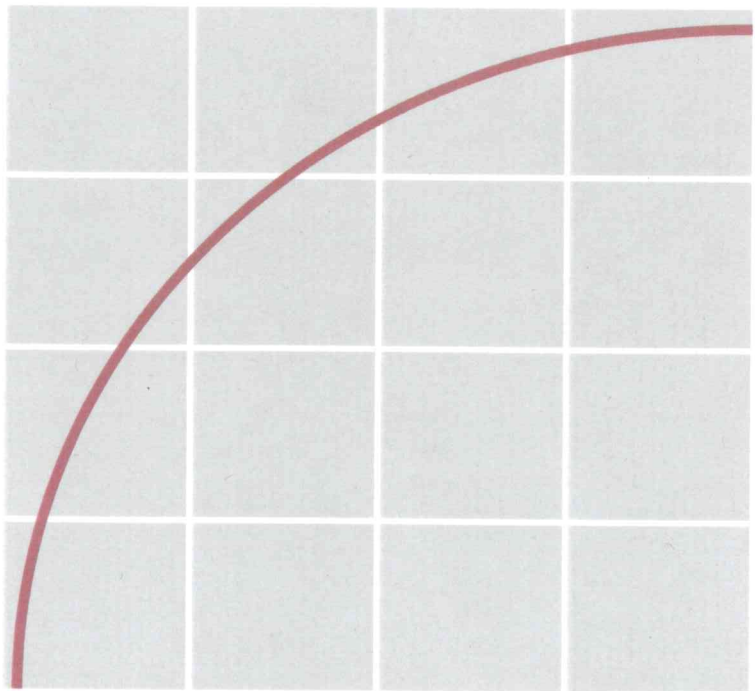
انفاقها على الحاجات الأساسية المذكورة سابقاً والصحة والتعليم والمواصلات وغيرها عن 2,237 شيكل (2010).

\*\*\*\*\* يشكل إجمالي صافي الإيرادات مجموع الإيرادات الجارية بعد خصم الأرصاات الضريبية منها.

- الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة.

2012

# Economic & Social Monitor



Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)  
Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)  
Palestine Monetary Authority (PMA)



**Palestine Monetary Authority  
(PMA)**



**Palestinian Central Bureau of  
Statistics (PCBS)**



**Palestine Economic Policy  
Research Institute (MAS)**

*Quarterly*  
**Economic and Social Monitor**

**Volume 30**

**October, 2012**



**This issue is based on contributions from researchers of:**

Palestine Economic Policy Research Institute –MAS (General Coordinator: Haneen Ghazawneh)  
The Palestinian Central Bureau of Statistics (Coordinator: Amina Khasib)  
Palestine Monetary Authority (Coordinator: Shaker Sarsour)

**Editor: Nu'man Kanafani**

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photo copying, or otherwise, without the prior permission of the Palestine Economic Policy Research Institute/MAS, the Palestinian Central Bureau of Statistics and Palestine Monetary Authority.

**Copyright**

© 2012 Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)  
P.O. Box 19111, Jerusalem and P.O. Box 2426, Ramallah  
Telephone: +972-2-298-7053/4  
Fax: +972-2-298-7055  
e-mail: [info@mas.ps](mailto:info@mas.ps)  
website: [www.mas.ps](http://www.mas.ps)

© 2012 Palestinian Central Bureau of Statistics  
P.O. Box 1647, Ramallah  
Telephone: +972-2-2982700  
Fax: +972-2-2982710  
e-mail: [diwan@pcbs.gov.ps](mailto:diwan@pcbs.gov.ps)  
website: [www.pcbs.gov.ps](http://www.pcbs.gov.ps)

© 2012 Palestine Monetary Authority  
P.O. Box 452, Ramallah  
Telephone: +972-2-2409920  
Fax: +972-2-2409922  
e-mail: [info@pma.ps](mailto:info@pma.ps)  
website: [www.pma.ps](http://www.pma.ps)

**To Order Copies**

Contact the Administration on the above addresses.

This issue of the *Economic & Social Monitor* is supported by the Palestine Investment Fund (PIF)



October, 2012

## FOREWORD

We are pleased to introduce this issue of the *Economic and Social Monitor*, which covers the main developments that occurred in the Palestinian economy during the second quarter of 2012 (April-June 2012). The time-lag between the release date of this publication and the period in review is due to the fact that the preparation of quarterly data is a time-consuming process – especially in regards to GDP - gathering, processing and analyzing quarterly data takes a minimum of three months.

This issue of the *Economic and Social Monitor* presents a general statistical review and analysis of the main economic trends in the Palestinian Territory. Among the topics discussed in this issue are: National accounts data, public finance, labor markets, the indicators of economic activity, prices and purchasing power as well as banking sector data during the second quarter of 2012. Also included in this addition, is an analysis of foreign trade figures (the trade balance and balance of payments).

The present issue of the *Monitor* includes nine independent text boxes, each of which addresses a topical issue either directly or indirectly related to the policies and economic situation in the Palestinian Territory. For example, one box discusses olive oil prices in the global as well as in the Palestinian markets. Another box discusses the recent amendments concerning the trade arrangements on clearance mechanisms between the Palestinians and Israelis. Other boxes deal with the economic reasons behind the popular protests that broke out recently against the increase in costs of living and the consequences of setting a minimum wage in the Palestinian Territory.

The statistical and analytical information provided by the quarterly *Economic and Social Monitor* is necessary for decision makers, as well as political and economic analysts. The *Monitor* provides an overview of the evolution of the economy and depicts a picture of the major problems and pressing issues that have surfaced and worried both, citizens and experts, over the past few months.

We hope that this issue further strengthens the role of the *Economic and Social Monitor* as a reliable reference to the regular changes occurring in the Palestinian economy. Finally, we hope that this issue opens the door for necessary debate on the current restrictions and future possibilities of economic growth in the Palestinian Territory.

**Samir Abdullah**  
*Director General*  
*Palestine Economic Policy*  
*Research Institute (MAS)*

**Ola Awad**  
*President of the*  
*Palestinian Central Bureau*  
*Of Statistics (PCBS)*

**Jehad Alwazir**  
*Governor*  
*Palestine Monetary Authority*  
*(PMA)*

## Table of Contents

<b>1. GDP</b>	<b>27</b>
<b>Textbox 1: Olive Oil Prices: Rising in the global market but declining in Palestine</b>	7
<b>2. The Labor Market</b>	<b>8</b>
2.1 Labor force and participation rate	8
2.2 Unemployment	7
2.3 Unemployment among graduates of universities and institutes	9
2.4 Wages and working hours	11
2.5 Vacancy announcements	12
<b>Textbox 2: Minimum Wage: Legislation and Practice</b>	13
<b>Textbox 3: 320 Applicants for one "Receptionist" Vacancy</b>	16
<b>3. Public finance</b>	<b>16</b>
3.1 Analysis of income and grants	17
3.2 Analyzing items of public expenditure	19
3.3 Financial Surplus / Deficit	20
3.4 Net accumulation of arrears and the surplus / deficit: cash basis vs. accrual basis	21
3.5 Clearing Revenue	21
3.6 Public Debt	22
<b>Textbox 4: Preliminary agreement to amend clearing arrangements in the Paris Protocol</b>	23
<b>Textbox 5: PEGASE: From a Temporary Program to a Permanent Mechanism?</b>	24
<b>4. The Banking Sector</b>	<b>26</b>
4.1 Key developments in the consolidated balance sheet for banks	26
4.2 Performance indicators of the banking system	30
4.3 Clearing Houses Activity	30
4.4 Palestine Stock Exchange	31
<b>Textbox 6: Consequences of the disappearance of the 10 agora unit from the Palestinian market</b>	33
<b>5. Investment Indicators</b>	<b>35</b>
5.1 Company Registration	35
5.2 Building License	37
5.3 Cement Import	38
5.4 Car Registration	38
5.5 Hotel activity	39
<b>Textbox 7: Crisis of the Jerusalem District Electricity Company</b>	40
<b>6. Prices and Purchasing Power</b>	<b>41</b>
6.1 Consumer prices	41
6.2 Producer Prices and Wholesale Prices	42
6.3 Construction and Road Costs Index	42
6.4 Prices and purchasing power	43
<b>Textbox 8: Predicament of the cost of living in the Palestinian Territory</b>	43
<b>7. Foreign Trade</b>	<b>46</b>
7.1 Balance of Trade	46
7.2 Balance of Payments	46
<b>Textbox 9: Israel's Economy: Key Strengths</b>	48

## Executive Summary

**Gross Domestic Product:** The Palestinian GDP scored a value of about \$1,722 million in the second quarter of 2012. This represents an increase of 9% compared with the previous quarter and an increase by 7.7% compared with its corresponding quarter in 2011. Conversely, GDP per capita increased by 8.2% in the second quarter of 2012, compared with the previous quarter but increased by 4.6% relative to the corresponding quarter in 2011. On the other hand, expenditure on final consumption amounted to \$2,111.6 m in the second quarter of 2012.

**The Labor Market:** The number of workers in the occupied Palestinian territory increased from 834,000 in the first quarter to 877,000 in the second quarter of 2012. The number of workers in Q2 2012 increased by 2.9% relative to Q2 2011. The unemployment rate decreased to 20.9% in the second quarter compared with 23.9% in the previous quarter. On the other hand, average daily wage of workers in the Gaza Strip increased by 0.6% to be NIS 64.3 in Q2 2012 compared with NIS 63.9 in previous quarter. The average daily wage of workers in the West Bank increased by 2.3% to NIS 87 in Q2 2012 compared with NIS 85 in Q1 2012. The vacancies advertised in the local newspapers during Q2 were distributed as follows: 49% for the private sector, 39% for the NGOs and 12% for the public sector.

**Public Finance:** In the second quarter of 2012 the domestic revenues in the PA's budget decreased by 10% compared with the previous quarter (to \$ 501 m). On the other hand, current expenditures increased by 15% (to \$ 777 m) during the same period. Thus the pre-aid current budget deficit increased by 143% (to \$ 280 m), whereas the total deficit (current and developmental) before foreign aid was \$331 m. After aid however, the deficit is \$93.8 m during the second quarter of 2012.

**The Banking Sector:** Total direct credit facilities were \$ 3,783.6 m in the second quarter of 2012. This is an increase of about 5.3% from the previous quarter (70% of these facilities were loans). On the other hand, the number of checks offered for clearance increased by 2.8% in number to be 1,038,177 checks in the second quarter of 2012.

However, their value decreased by 9% to be \$2,370 million in the same period.

**Palestine Exchange:** The number of shares traded in the Palestinian Stock Exchange decreased by 15% during the Q2 2012 compared with the previous quarter. The value of shares during Q2 2012 was around \$74 million, a decrease of 22% from the previous quarter. Lastly, the Al-Quds index decreased by 42.71 points at the end of Q2 2012 compared with the previous quarter.

**Investment Indicators.** The following four variables serve as proxies to indicate the current investment climate in the Palestinian territory:

*Company registration:* The number of newly registered companies reached 278 in the West Bank in Q2 2012. This represents a decrease by 13% compared with the previous quarter and 25.4% with the corresponding quarter of 2011. The total capital of these companies in Q2 2012 was about JD 37.3 m.

*Building Licenses and Cement Imports:* The number of building licenses in the West Bank increased by 8.7% during Q2 2012 compared with the corresponding quarter of 2011, and 0.83% compared with the previous quarter. On the other hand, the total space of registered buildings decreased during the second quarter by 11% compared with the previous quarter. The quantity of cement imported into the Gaza Strip was 13.5 thousand tons during Q2 2012 compared with 11.4 thousand tons in the corresponding quarter of 2011. In the West Bank, the quantity of imported cement was 341.9 thousand tons during the same period.

*Car Registration:* 3,628 new and used cars were registered in the West Bank in Q2 2012. This represents a decrease by 3% compared with the previous quarter, and also a 28% decrease compared with the corresponding quarter of 2011. Most registered cars were used and imported cars from abroad (44%).

*Hotels and occupancy:* The number of hotels decreased from 102 hotels in the first quarter of 2012 to 98 hotels at the end of the second quarter of 2012. The total number of guests staying in hotels located in the occupied

Palestinian territory was 158,167 in Q2 2012. This is an increase of 37% compared with the previous quarter, and a 20% increase compared with the corresponding quarter of 2011.

**Prices and Purchasing Power:** The Consumer Price Index (CPI) increased by 0.45% during Q2 2012 compared with the previous quarter. The Wholesale Price Index decreased by 2.15% during the same period. The Construction Price Index for residential and non-residential buildings in the West Bank rose by 0.06% in Q2 2012 compared with the previous quarter. On the other hand, the purchasing power (measured in dollars) increased by 1.77% compared with Q1 2012.

**Trade Balance:** The total value of commodity imports recorded during Q2 2012 was about \$1,109 million. The share of Israel was 66% of the goods imports. The value of commodity exports recorded during the same period was about \$185m. The share of Israel was \$160 m (88% of the total). Consequently, the commodity trade balance deficit during this period was recorded at \$924 m.

**Balance of Payment:** The current account deficit during Q2 2012 was \$793.6 m, representing an increase by 14.9% compared with the previous quarter and a 4% increase with Q2 2011. This deficit was funded from the financial and capital accounts, by \$875.2 m.

**Box Topics:** The current issue of the *Economic and Social Monitor* includes nine boxes addressing various sociopolitical and economic topics of special relevance to the occupied Palestinian territory. A summary of the content of these boxes are provided below:

**World olive oil price is increasing while price of Palestinian oil is stagnating:** This box discusses the significant rise in the global price of olive oil due to an unsuccessful harvest in Spain, the world leader in olive oil production. The olive oil price in Palestine, however, is not likely to be influenced by this rise, as the olive oil market in Palestine is limited and isolated. However, there is a possibility of price increase in Palestine in the event Israel opens its market for import of Palestine olive oil.

**Minimum wage: Legislation vs. Implementation.** This box addresses the possible consequences of setting a minimum wage in the Palestinian Territory. The Palestinian Legislation Council (PLC) resolution approved a minimum wage of NIS 1,450 a month, NIS 65 per day, and NIS 8.5 per hour. The box also addresses the varying perspectives addressed regarding the minimum wage debate. One perspective holds that a minimum wage should be based on the cost of living, while another stresses economic variables, such as worker productivity and average wages, for example, as the basis for determining a minimum wage. However, realistically, it is impossible to accept either of the above two arguments in light of the paradox of a high cost of living couple with a low average wage within the Palestinian economy. The box also discusses the various economic consequences of implementing a minimum wage and calls for monitoring indicators that will emerge when this resolution is implemented, such as employment and prices.

**320 applicants for a 'receptionist' vacancy!:** This box reflects the desperate Palestinian labor market, more particularly the high unemployment rate among young people and recent college graduates. MAS had announced a "receptionist" vacancy for diploma holders, and received 320 applications for this vacancy (8% of whom were male). Most applicants were recent graduates from administrative humanities science colleges, 70% of whom were bachelor holders and 86% were unemployed at the time of application.

**An initial understanding on amending clearance revenue arrangements in the Paris Protocol:** The box discusses the recent amendments to the Paris Protocol concerning the trade arrangements on clearance mechanisms, which was signed by Palestinian and Israeli representatives. The proposed arrangements aim at reducing financial leakage, facilitating the movement of goods between Israel and the Palestinian Territory and supporting the parties' efforts to reduce illegal trade and tax evasion. The box also includes details on the terms of the agreement regarding calculating customs revenue, purchase taxes and VAT, the establishment of Palestinian customs clearance areas, and

finally constructing a pipeline to transport fuel directly from Israel to the Palestinian Territory.

**PEGASE: From a temporary to permanent mechanism?** The box aims to introduce the mechanism of "PEGASE," and to explore the programs, through which European aid will be disbursed in the Palestinian Territory. "PEGASE" channeled direct financial assistance to the Palestinian Territory, during the period of 2008-2011, of more than one billion Euros, 65% of which funded staff salaries and pensions of retirees.

**The effects of the absence of 10 agora from circulation in the Palestinian Territory:** The box examines the consequences of the disappearance of the 10-agora coin from the Palestinian market and its impact on prices. It also attempts to determine the segment of society most affected by the disappearance of the coin. The 10-agora coin vanished 15 years ago, however not as the result of official legislation. The disappearance had a strong influence on the Palestinian consumer for two reasons. First, the bulk of spending goes to frequent small expenditures on food and transportation. Second, the poverty-stricken spend their income in smaller amounts, and more frequently than the affluent. The box provides an overview of the cost and benefit of the use of the agora and its potential impact on prices.

**The financial crisis of Jerusalem District Electricity Company:** This box discusses the debt crisis that Jerusalem Electricity Company is suffering from. The company recently

received a warning from the Israeli-Qatari company that the electricity supply will be cut unless it pays its accumulated debts. The box outlines the main reasons for the crisis and proposes some solutions.

**The soaring cost of living - causes and effects:** This box discusses the economic reasons behind the popular protests that broke out recently against the PNA's policies and the deterioration of the standard of living. The box breaks these reasons down into five primary causes: a high unemployment rate, especially among young people; lower real wages; price increases, especially fuel and VAT; frozen salary payments, pensions and transfers; and the impact of the Paris Protocol on prices. The PNA has responded to these protests and the deterioration of the standard of living by cancelling the increase in fuel prices and VAT, as well as announcing price guides for a number of basic food commodities, and finally hastening a decision on a minimum wage.

**Four reasons why Israel's economy is strong:** This box explores the main factors of the Israeli economy's success during the past decades, which was not influenced by the global financial crisis that recently swept the developed world. Jordan Weissmann, an economist, suggests four main reasons. First, Israel has learned from its bitter past. Second, the economy has benefited from the influx of highly qualified immigrants. Third, the government has intervened in a timely and efficient manner. Finally, Weissmann opines Israel's monetary policy to be innovative.

## 1. GDP

The second quarter of 2012 achieved a growth of 9% over the previous quarter, mainly spurred by a 21% increase in the share of the construction sector. However, economic activities have a seasonal nature; therefore economists appear in favor of drawing comparisons between corresponding, rather than successive quarters. As such, the growth reported in GDP was only 7.7% when compared to the corresponding quarter of 2011

(with a scant rise of 6% of the share of the construction sector). This growth is real (at constant prices), i.e., the nominal increase minus the impact of price inflation. On the other hand, the per capita GDP was up by 8.2% in Q2 of 2012 compared to the previous quarter, while it grew by 4.6% compared to the corresponding quarter of the previous year (see Table 1-1).

**Table 1-1: GDP in the Palestinian Territory  
(constant prices, base year 2004)**

Economic activity	2011				2012	
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2
GDP (\$ millions)	1,496.4	1,598.2	1,599.0	1,629.4	1,579.7	1,722.0
West Bank*	1,058.3	1,135.0	1,124.5	1,154.6	1,115.5	1,203.0
Gaza	438.1	463.2	474.5	474.8	464.2	519.0
GDP per capita (US \$)	385.3	408.5	405.6	410.2	394.7	427.1
West Bank*	457.2	487.0	479.2	488.7	469.0	502.4
Gaza	279.3	292.8	297.4	295.0	285.9	317.0

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS) 2012, National Accounts Statistics, 2011-2012 Ramallah - Palestine.

Data of 2011 quarters and first quarter of 2012 are preliminary and subject to further revision.

Data of the second quarter of 2012 are preliminary and subject to revision.

\* Data does not include the part of Jerusalem governorate which was forcefully annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

As for the structure of GDP, the following points are in evidence (see Table 1-2):

- ✧ A 20% growth in the agriculture sector contribution compared to the previous quarter; but a decline of 11% compared to the corresponding quarter of 2011.
- ✧ A 1.6% rise in the relative contribution of the industry, electricity and water sector compared to the previous quarter; but a decrease of 4.6% compared to the corresponding quarter of 2011.
- ✧ A 20% increase in the contribution of the construction sector compared to the previous quarter; and a growth of 6% compared with the corresponding quarter of 2011.
- ✧ A 6% decline in the relative contribution of the service sector compared to the previous quarter; but a rise of 4% compared with the corresponding quarter of 2011.

**Table 1.2: Percentage distribution of the shares of economic sectors  
in GDP in the OPT \* (constant prices, base year 2004)**

Economic Activity	2011				2012	
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2
<b>Agriculture and fishing</b>	5.5	5.4	4.3	6.7	4.0	4.8
<b>Mining, manufacturing, water and electricity</b>	13.1	13.1	12.4	12.0	12.3	12.5
Mining and quarrying	0.4	0.3	0.4	0.4	0.4	0.4
Manufacturing	9.2	9.4	8.4	8.0	8.4	8.7
Electricity, gas, steam and air conditioning	2.9	2.7	2.8	2.8	2.9	2.7

Economic Activity	2011				2012	
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2
Water supply, sanitation activities and waste management & treatment	0.6	0.7	0.8	0.8	0.6	0.7
<b>Construction</b>	<b>10.2</b>	<b>11.8</b>	<b>11.5</b>	<b>11.2</b>	<b>10.3</b>	<b>12.5</b>
<b>Wholesale &amp; retail and repair of vehicles and motorcycles</b>	<b>9.1</b>	<b>9.1</b>	<b>9.6</b>	<b>9.4</b>	<b>9.4</b>	<b>9.2</b>
<b>Transport and storage</b>	<b>2.1</b>	<b>2.0</b>	<b>2.1</b>	<b>2.2</b>	<b>2.3</b>	<b>2.2</b>
<b>Financial and insurance activities</b>	<b>4.9</b>	<b>4.7</b>	<b>4.7</b>	<b>4.6</b>	<b>4.8</b>	<b>4.4</b>
<b>Information and communication</b>	<b>6.3</b>	<b>6.4</b>	<b>6.7</b>	<b>6.3</b>	<b>6.5</b>	<b>6.3</b>
<b>Services</b>	<b>22.2</b>	<b>21.5</b>	<b>21.5</b>	<b>21.8</b>	<b>23.8</b>	<b>22.4</b>
Accommodation and food services	1.1	1.1	1.4	2.1	1.7	2.1
Real Estate and Renting	6.8	6.2	6.2	6.0	7.2	6.2
Professional, scientific and technical activities	1.6	1.5	1.4	1.4	1.6	1.4
Administrative services and support services	0.6	0.6	0.6	0.6	0.7	0.6
Education	7.6	7.6	7.7	7.4	7.8	7.7
Health and social work	2.7	2.7	2.6	2.7	2.9	2.8
Arts, recreation and leisure	0.5	0.5	0.4	0.4	0.5	0.4
Other services	1.3	1.3	1.2	1.2	1.4	1.2
<b>Public administration and defense</b>	<b>14.8</b>	<b>14.0</b>	<b>14.0</b>	<b>13.2</b>	<b>13.6</b>	<b>13.0</b>
<b>Home Services</b>	<b>0.1</b>	<b>0.1</b>	<b>0.1</b>	<b>0.1</b>	<b>0.1</b>	<b>0.1</b>
Less: brokerage and clearing	-4.3	-4.2	-4.1	-4.1	-4.3	-4.0
Plus: custom duties	7.3	6.8	7.0	7.0	6.9	6.2
Plus: Net value added tax on imports	8.7	9.3	10.2	9.6	10.3	10.4
<b>Total (%)</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100.0</b>

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS) 2012, National Accounts Statistics, 2011-2012 Ramallah - Palestine.

Data of 2011's quarters and first quarter of 2012 are preliminary and subject to further revision.

Data of the second quarter of 2012 are preliminary and subject to revision.

\* Data does not include the part of Jerusalem governorate which was forcefully annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

Table 1-3 shows the value of spending on major items of GDP in 2011 and the first and second quarters of 2012. The table features the basic equation in the national accounts: Private

consumption + investment + government consumption + exports - imports = GDP ( C + I + G + X - M = GDP).

Figures for the second quarter 2012 are as follows (\$ millions):

	USD millions
Household Consumption	1,545.5
+ Government consumption	500.5
+ Consumption of not-for-profit organizations that serve households	65.6
+ Investment (capital formation)	366.9
+ Exports	302.9
- Imports	1,059.4
<b>= GDP</b>	<b>1,722</b>



**Table 1-3: GDP and its expenditure in the Palestinian Territory  
(Constant prices, base year 2004)**

Item	2011				2012	
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2
<b>Final consumption expenditure</b>	<b>1,982.2</b>	<b>1,875.3</b>	<b>1,933.6</b>	<b>1,895.1</b>	<b>2,053.5</b>	<b>2,111.6</b>
Household final consumption expenditure	1,529.1	1,423.8	1,494.9	1,433.0	1,576.0	1,545.5
Government final consumption expenditure	396.3	391.8	378.7	390.4	419.9	500.5
Final consumption expenditure of not-for-profit organizations that serve households	56.8	59.7	60.0	71.7	57.6	65.6
<b>Gross capital formation</b>	<b>313.7</b>	<b>378.6</b>	<b>318.9</b>	<b>310.1</b>	<b>282.0</b>	<b>366.9</b>
Gross fixed capital formation	359.1	446.4	384.0	391.1	359.9	480.6
- buildings	289.9	387.5	330.4	338.6	304.8	419.6
- non-buildings	69.2	58.9	53.6	52.5	55.1	61.0
Changes in inventories	-45.4	-67.8	-65.1	-81.0	-77.9	-113.7
Net precious property	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
<b>Net exports of commodity and services</b>	<b>-799.5</b>	<b>-655.7</b>	<b>-653.5</b>	<b>-575.8</b>	<b>-755.8</b>	<b>-756.5</b>
Exports	249.2	274.9	294.5	320.9	223.7	302.9
- commodity	191.2	216.1	230.6	242.7	145.4	222.1
- services	58.0	58.8	63.9	78.2	78.3	80.8
- Imports	1,048.7	930.6	948.0	896.7	979.5	1,059.4
- commodity	951.5	819.7	817.7	771.4	846.6	916.8
- services	97.2	110.9	130.3	125.3	132.9	142.6
<b>GDP</b>	<b>1,496.4</b>	<b>1,598.2</b>	<b>1,599.0</b>	<b>1,629.4</b>	<b>1,579.7</b>	<b>1,722.0</b>

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS) 2012, National Accounts Statistics, 2011-2012 Ramallah - Palestine.

Data of 2011's quarters and first quarter of 2012 are preliminary and subject to further revision.

Data of the second quarter of 2012 are preliminary and subject to revision.

\* Data does not include the part of Jerusalem governorate which was forcefully annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

Several points can be concluded from the Table:

- ✧ The final consumption expenditure in the Palestinian Territory during Q2 of 2012 outweighed gross domestic product by 22.6%. This means that the Palestinian economy consumes more than it produces - a deficit that is balanced by import.
- ✧ The distribution of final consumption expenditure was as follows: \$ 1,545.5 billion (73%) for household consumption, \$ 500.5 million (24%) for government final consumption expenditure and \$ 65.6 million (3%) for final consumption expenditure of non-profit organizations that serve households.
- ✧ The final consumption of households declined by 2% compared to the previous quarter. This coincided with an increase of about 19 % in government final consumption expenditure and a rise of 14% in final consumption expenditure of non-profit organizations during the same period.
- ✧ The gross capital formation grew by 30% compared to the previous quarter; but declined by 3% compared to the corresponding quarter of 2011.
- ✧ The exports of goods and services rose by 35.4% compared to the previous quarter. Likewise, imports grew by 8% during the same period.

### **Textbox 1: Olive Oil Prices: Rising in the global market but declining in Palestine**

Spain's production of olives dropped in 2011 due to a severe winter that was followed by a hot, dry summer. As Spain is the largest producer and exporter of olive oil<sup>1</sup>, the price of this product saw a remarkable hike. In 2012/2013 the global production of olive oil fell by 19%, driving a 24% hike in the price of this product in the international market. The price of 1 kilogram of olive oil rose from 2.191 Euros (about NIS 11) in September 2011 to 2.943 Euros (NIS 14.6) in September 2012<sup>2</sup>. In Spain, olive oil prices swelled by 39%, standing at 2.59 Euros / 1 kg in the first week of September 2012<sup>3</sup>.

With the start of the olive harvest in Palestine (mid-October to mid-December), we might need to question the impact of the price rise in the international market on the price of the Palestinian olive oil. Preliminary observations indicate that domestic oil price, unlike in global markets, saw a decline. In an attempt to understand these opposing trends, this textbox reviews the status of the Palestinian olive oil market.

Olive trees in Palestine are rain-fed; hence the fluctuations in the quantity of the yields, there is a regular flux in olive production (relatively abundant in a 'diamond year', followed by meager yields in a 'sterile year'). In the past, the yields of a diamond year were estimated at 33 thousand tons of olive oil, while a sterile year's production was estimated at roughly 7 thousand tons of oil. However, these estimates, according to the Palestinian Olive Council, fell to 22 thousand tons of oil in a diamond year (e.g. 2010) and 5 thousand tons in a sterile year (e.g. 2009).

Palestinian olive oil production is projected at 18 thousand tons in 2012, with the six thousand tons from the previous year's inventory, the total available supply of olive oil comes to 24 thousand tons. On the other hand, the local annual consumption of olive oil is about 14 thousand tons (annual per capita consumption is 4.8 kg in the West Bank and 1.2 kg in the Gaza Strip)<sup>4</sup>- suggesting a surplus of approximately 10 thousand tons.

In October 2012, olive oil was sold for 23 shekels per kilogram in the West Bank. Tareq Abu Laban, member of the Palestinian Olive Oil Council, expects a drop to 18 shekels, though most farmers have stored their oil in anticipation of higher prices. Abu Laban attributes the decline in prices to the weak demand for oil as a result of the closure of the Gaza Strip, which would, otherwise, import large quantities. Obstacles to exporting to Israel and abroad represent another reason for the decline, he said<sup>5</sup>.

Table 1 displays the value of exports and imports of olive oil in the Palestinian Territory (with exports ranging from 12 to 13 million dollars a year)<sup>6</sup>.

**Table 1: Value of Palestinian exports and imports of olive oil 2007-2010 (thousand\$)**

Year	Exports	Imports
2007	11,475	1
2008	11,493	171
2009	12,481	449
2010	13,806	1,619

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics, foreign trade data on goods and services: basic results. Years 2007-2010

Export of Palestinian olive oil to international markets encounters several obstacles, including high volatility and high production costs. Additionally, global markets are still unfamiliar with the Palestinian olive oil<sup>7</sup>. According to the Palestinian Olive Oil Council, the major destinations of the Palestinian oil are Arab Gulf markets (approximately 2,400 tons a year), Jordan (500 tons), Europe (700 tons) and the United States as well as Canada (500 tons). Due to strong competition and because Palestinian olive oil is often unattractive

<sup>1</sup> In 2012, Spain produced about 1.7 million tons of olive (more than 60% of world production). Turkey came in second place.

<sup>2</sup> <http://www.indexmundi.com/commodities/?commodity=olive-oil&months=60&currency=eur>

<sup>3</sup> International Olive Council. 2012. Market Newsletter <http://www.internationaloliveoil.org/news/view/660-year-2012-news/307-market-newsletter-september-2012>

<sup>4</sup> Palestinian Olive Oil Council <http://www.pooc.org.ps/pooceng/>

<sup>5</sup> Interview with Mr. Tareq Abu Laban, a member of the Palestinian Olive Oil Council.

<sup>6</sup> 2009 Cabinet decision regulated import of olive oil from abroad. Under this decision, a technical committee was formed to regulate the issuance of import licenses. To guarantee the domestic yields are marketed properly, the committee issues licenses only after strict verification.

<sup>7</sup> Interview with Mr. Ali Ghanem, member of the Anabtawi Group.

in the European markets (due to its acridness), marketing in international markets needs great and focused efforts<sup>8</sup>.

Israel's production of olive oil ranged from 4 to 9 thousand tons during the past five years<sup>9</sup>. The Israeli consumption of olive oil, on the other hand, ranged between 15 and 17 thousand tons during the same period<sup>10</sup>. Despite the fact that Israeli consumer prefer the acrid taste of Palestinian olive oil, Israel still primarily imports olive oil from Turkey due to the lower price of Turkish oil.

As such, the price of Palestinian olive oil is governed by domestic supply and demand. Thus, the influence of the global crisis on the price of Palestinian olive oil is limited, most likely due to the product's almost exclusive dependency on the domestic market. The export of olive oil to the global markets is highly competitive, evidently the presence of big producers with a long history and tradition in marketing poses challenges to the export of Palestinian oil in the short term despite the promising prospects in the long run.

However, prices of Palestinian olive oil might still see some improvement if Israel opens its market. The price of one kilo of oil in the international market (as noted earlier) is 2.94 Euros (about 14.6 NIS). When other costs (transport, value added tax, profit margins) are added, the price of imported olive oil from world markets to the Israeli market might become higher than the price of Palestinian oil. This will increase the Israeli demand for t Palestinian olive oil, which will, in turn, increase its price.

## 2. The Labor Market

### 2.1 Labor force and participation rate

During the second quarter 2012, participation rate (i.e. the ratio of workers and the unemployed to those of working age) in the West Bank and Gaza Strip stood at 43.6% compared with 43.4% in the previous quarter, rising by one percentage point from the corresponding quarter of 2011. Table 2-1

shows an ongoing disparity between the West Bank and Gaza Strip in the participation rate (45.4% in the West Bank and 40.3% in the Gaza Strip). This disparity is particularly due to the low rate of female participation in Gaza compared to the West Bank (14.9% compared to 18.6%).

**Table 2-1: Percentage of labor force participation for individuals 15 years of age and above in the West Bank and the Gaza Strip by Region and Sex between 2010 and Q2 2012 (%)**

Region & sex	2010	Q1 2011	Q2 2011	Q3 2011	Q4 2011	2011	Q1 2012	Q2 2012
<b>Males and Females</b>								
West Bank	43.7	43.2	45.3	46.2	47.3	45.5	45.4	45.4
Gaza	36.4	37.0	38.1	39.0	<b>39.5</b>	38.4	39.9	40.3
<b>West Bank &amp; Gaza</b>	<b>41.1</b>	<b>41.0</b>	<b>42.7</b>	<b>43.6</b>	<b>44.4</b>	<b>43.0</b>	<b>43.4</b>	<b>43.6</b>
<b>Males</b>								
West Bank	69.5	69.0	71.2	73.1	72.2	71.4	70.8	71.5
Gaza	62.1	62.5	64.0	64.3	64.8	63.9	65.5	65.1
<b>West Bank &amp; Gaza</b>	<b>66.8</b>	<b>66.7</b>	<b>68.6</b>	<b>70.0</b>	<b>69.5</b>	<b>68.7</b>	<b>68.9</b>	<b>69.2</b>
<b>Females</b>								
West Bank	17.2	16.7	18.8	18.6	21.6	19.0	19.3	18.6
Gaza	10.2	11.0	11.6	13.2	13.6	12.4	13.7	14.9
<b>West Bank &amp; Gaza</b>	<b>14.7</b>	<b>14.7</b>	<b>16.2</b>	<b>16.7</b>	<b>18.7</b>	<b>16.6</b>	<b>17.3</b>	<b>17.3</b>

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2012, Labor Force Survey, 2010-2011 and Q2 2012.

<sup>8</sup> According to Tareq Abu Laban (member of the Palestinian Olive Oil Council), marketing Palestinian olive oil in Western markets does not go through normal commercial outlets but through 'World Fair Trade Organization'. These outlets were established by anti-globalization activists, and they seek to market the products of the poor throughout the world and to give them a fair price for their products.

<sup>9</sup> <http://www.indexmundi.com/agriculture/?country=il&commodity=olive-oil&graph=production>

<sup>10</sup> <http://www.internationaloliveoil.org/estaticos/view/131-world-olive-oil-figures>

**Table 2-2: Individuals 15 years of age and above, working in the Palestinian Territory-By Place of Work 2010 – Q2 2012**

Place of Work	2010	Q1 2011	Q2 2011	Q3 2011	Q4 2011	2011	Q1 2012	Q2 2012
Manpower (in thousands)	2,376	2,432	2,455	2,477	2,500	2,465	2,523	2,546
Workforce	976	997	1,048	1,108	1,111	591,0	1,095	1,109
No. of workers (in thousands)	744	780	852	839	878	838	834	877
West Bank (%)	63.5	61.2	60.7	59.7	62.1	61.4	60.9	60.5
Gaza Strip (%)	26.0	28.8	29.4	29.9	28.3	28.8	29.9	30.3
Israel & the Settlements (%)	10.5	10.0	9.9	10.4	9.6	9.8	9.2	9.2

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2012, Labor Force Survey, 2010-2011 and Q2 2012.

Quarterly data shows a 5% growth in the number of workers in the West Bank and the Gaza Strip – from 834 thousand in the first quarter of 2012 to 877 thousand in the second quarter of 2012. There was also an increase of 3% in the employment rate compared to the corresponding quarter of the previous year.

Nevertheless, this increase was mainly due to a rise in the number of unpaid family members (see Table 2-4). Distribution of workers in the first quarter of 2012 by place of work was as follows: 61% in the West Bank, 30% in Gaza and 9% in Israel and the settlements (see Table 2-2).

**Table 2-3: Percentage of workers 15 years of age and above in the Palestinian Territory- By Region and Sector 2010 – Q2 2012 (%)**

Sector	2010	Q1 2011	Q2 2011	Q3 2011	Q4 2011	2011	Q1 2012	Q2 2012
<b>oPt</b>								
Public sector	23.6	22.9	21.6	22.8	22.6	22.2	23.1	21.9
Private sector	62.4	63.3	64.8	63.1	64.8	64.5	64.2	65.6
Other sectors	3.6	3.8	3.7	3.7	3.0	3.5	3.5	3.3
Israel & the settlements	10.4	10.0	9.9	10.4	9.6	9.8	9.2	9.2
<b>Total</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>
<b>West Bank</b>								
Public sector	15.9	15.4	14.5	15.9	15.9	15.2	16.3	14.9
Private sector	67.7	68.2	69.1	67.0	68.9	68.9	68.5	70.0
Other sectors	2.5	2.4	2.4	2.3	1.8	2.1	2.0	2.0
Israel & the settlements	13.9	14	14.0	14.8	13.4	13.8	13.2	13.1
<b>Total</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>
<b>Gaza</b>								
Public sector	46.1	48.0	41.7	38.6	38.8	39.4	39.1	37.9
Private sector	46.7	44.3	51.3	54.6	54.1	53.8	54.0	55.7
Other sectors	7.2	7.7	7.0	6.8	7.1	6.8	6.9	6.4
Israel & the settlements	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2012, Labor Force Survey, 2010-2011 and Q2 2012.

Table 2-3 reveals that the private sector was the main employer of the Palestinian labor force in the West Bank during Q2 2012 - absorbing 70% of the total employees. In the same period, the public sector's share was barely 15%. In Gaza, the main employer was the public sector - absorbing more than one

third of workers. However, the number of workers in the public sector in Gaza fell from 41.7% during the second quarter 2011 to 37.9% in the second quarter 2012. On the other hand, the number of Gaza's private sector workers increased by 8.5% compared to the corresponding quarter of 2011.

With regard to the employment status of workers, the data shows an increase in the share of unpaid family members in the second quarter 2012 compared to the previous quarter. This share also rose by 2 percentage points

from the corresponding quarter of the previous year (see Table 2-4). In Gaza, the share of self-employed fell to 15.5%; down from 16.5% in the previous quarter and 20.3% in the corresponding quarter of the year 2011.

**Table 2-4: Percentage distribution of workers in the Palestinian Territory – by Employment Status and Region (quarters of 2010 - Q2 2012) %**

Employment Status and Region	2010	Q1 2011	Q2 2011	Q3 2011	Q4 2011	2011	Q1 2012	Q2 2012
<b>West Bank</b>								
Employer	7.1	8.0	7.6	7.4	6.5	7.4	7.6	7.2
Self-employed	20.3	18.9	19.0	18.8	18.8	18.9	19.7	19.0
Wage earner	63.6	66.7	64.7	64.0	61.3	64.1	63.2	63.1
Unpaid family member	9.0	6.4	8.7	9.8	13.4	9.6	9.5	10.7
<b>Total</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>
<b>Gaza</b>								
Employer	4.2	3.0	3.0	5.7	3.7	3.9	2.9	3.2
Self-employed	14.3	18.7	20.3	15.8	16.3	17.7	16.5	15.5
Wage earner	78.9	73.9	70.3	71.8	75.1	72.7	74.4	74.2
Unpaid family member	2.6	4.4	6.4	6.7	4.9	5.7	6.2	7.1
<b>Total</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>
<b>oPt</b>								
Employer	6.4	6.6	6.3	6.9	5.7	6.4	6.2	6.0
Self-employed	18.8	18.8	19.4	17.9	18.1	18.6	18.8	18.0
Wage earner	67.6	68.8	66.4	66.4	65.2	66.6	66.5	66.5
Unpaid family member	7.2	5.8	7.9	8.8	11.0	8.4	8.5	9.5
<b>Total</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2012, Labor Force Survey, 2010-2011 and Q2 2012.

According to quarterly data, during Q2 2012, there was a significant change in the distribution of workers by economic activity compared to the previous quarter; however the rates remained almost unchanged compared to the corresponding quarter of the previous year (see Table 2-5). The construction sector, for example, maintained almost the same number of workers compared to the corresponding quarter 2011 though the number of workers rose slightly compared with the first quarter of 2012. On the other hand, there was a decline in the number of workers in the service sector in the Palestinian Territory (from 37.1% in the first quarter 2012 to 34.9% in the second quarter of the same year). Contrarily, the number of workers in the agriculture sector

grew from 10.5% to 12.7% during the comparison period.

## 2.2 Unemployment

The unemployment rate in Q2 2012 stood at 20.9% (17.1% in the West Bank and 28.4% in the Gaza Strip) – down by 3 percentage points from the previous quarter, but up by 2 percentage points from the corresponding quarter of 2011. This relative low rate resulted from a drop in the unemployment rate in the West Bank and Gaza by about 3 percent compared to the previous quarter (see Table 2-6).

**Table 2-5: Percentage distribution of workers in the Palestinian Territory by Economic Activity and Region 2010 – Q2 2012 (%)**

Region & Economic Activity	2010	Q1 2011	Q2 2011	Q3 2011	Q4 2011	2011	Q1 2012	Q2 2012
<b>oPt</b>								
Agriculture, fishing and forestry	11.8	10.6	11.5	10.9	14.4	11.9	10.5	12.7
Quarries and manufacturing	11.4	11.5	12.3	12.1	11.3	11.8	12.2	11.7
Building and construction	13.2	13.8	14.5	13.9	13.3	13.9	13.5	14.7
Trade, restaurants and hotels	19.3	20.0	20.4	21.0	19.6	20.3	20.1	19.7
Transport, storage and communications	6.0	6.4	6.1	6.0	6.0	6.1	6.6	6.3
Services and others	38.3	37.7	35.2	36.1	35.4	36.0	37.1	34.9
<b>Total</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>
<b>West Bank</b>								
Agriculture, fishing and forestry	13.3	10.6	12.3	11.5	16.4	12.8	11.4	14.4
Quarries and manufacturing	13.7	14.1	15.0	14.7	13.6	14.4	14.9	14.4
Building and construction	16.8	17.4	18.0	17.3	15.8	17.1	16.4	17.4
Trade, restaurants and hotels	19.9	21.3	20.9	21.9	20.1	21.0	21.4	20.4
Transport, storage and communications	5.7	5.9	5.6	5.4	5.2	5.5	5.6	5.9
Services and others	30.6	30.7	28.2	29.2	28.9	29.2	30.3	27.5
<b>Total</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>
<b>Gaza</b>								
Agriculture, fishing and forestry	7.7	10.5	9.5	9.3	9.1	9.6	8.4	8.9
Quarries and manufacturing	4.8	5.0	5.7	5.8	5.5	5.5	5.9	5.4
Building and construction	3.0	4.9	6.2	6.0	6.8	6.0	6.7	8.7
Trade, restaurants and hotels	17.3	16.8	19.4	18.8	18.5	18.4	16.9	18.1
Transport, storage and communications	6.6	7.6	7.2	7.3	8.1	7.6	8.9	7.3
Services and others	60.6	55.2	52.0	52.8	52.0	52.9	53.2	51.6
<b>Total</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2012, Labor Force Survey, 2010-2011 and Q2 of 2012.

**Table 2-6: Unemployment rate among individuals participating in the labor force (15 years of age and above) in the Palestinian Territory – by Region and Sex: 2010 – Q2 2012 (%)**

Region & Sex	2010	Q1 2011	Q2 2011	Q3 2011	Q4 2011	2011	Q1 2012	Q2 2012
<b>oPt</b>								
Males	23.1	20.5	16.4	20.5	19.3	19.2	22.0	18.8
Females	26.8	27.3	28.6	30.5	27.2	28.4	31.5	29.5
<b>Total</b>	<b>23.7</b>	<b>21.7</b>	<b>18.7</b>	<b>22.4</b>	<b>21.0</b>	<b>20.9</b>	<b>23.9</b>	<b>20.9</b>
<b>West Bank</b>								
Males	16.6	16.3	13.4	18.3	15.5	15.9	18.6	16.1
Females	19.7	21.8	23.3	25.3	20.3	22.6	25.5	21.4
<b>Total</b>	<b>17.2</b>	<b>17.4</b>	<b>15.4</b>	<b>19.7</b>	<b>16.6</b>	<b>17.3</b>	<b>20.1</b>	<b>17.1</b>
<b>Gaza</b>								
Males	36.2	28.9	22.4	24.9	27.0	25.8	28.4	24.1
Females	47.8	42.1	43.6	43.4	46.4	44.0	46.5	47.2
<b>Total</b>	<b>37.8</b>	<b>30.8</b>	<b>25.6</b>	<b>28.0</b>	<b>30.3</b>	<b>28.7</b>	<b>31.5</b>	<b>28.4</b>

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2012, Labor Force Survey, 2010-2011 and Q2 of 2012.

## Features of unemployment in Palestinian Territory during Q2 of 2012

- Unemployment in the oPt is high among young people: with 34.3% among young people aged 15-24 years (56.1% among young females and 30.5% among young

males). This suggests that a large proportion of the unemployed are new entrants to the labor market (see Table 2-7). By comparison, the employment rate among young people was 30.3% during the corresponding quarter of last year.

**Table 2-7: Unemployment rate among individuals participating in the labor force (15 years of age and over) in the Palestinian Territory – by Sex and Age Group: 2010 – Q2 2012 (%)**

Age Group	2010	Q1 2011	Q2 2011	Q3 2011	Q4 2011	2011	Q1 2012	Q2 2012
<b>Males &amp; Females</b>								
15-24	38.8	38.2	30.3	37.9	36.4	35.7	40.4	34.3
25-34	24.2	22.5	20.6	22.5	21.5	21.7	24.8	23.9
35-44	15.1	12.2	10.2	14.2	11.2	12.0	13.7	10.5
45-54	16.4	13.6	12.1	12.8	13.3	13.0	14.5	12.2
55+	14.1	10.0	9.8	8.1	8.2	8.9	10.9	7.7
<b>Total</b>	<b>23.7</b>	<b>21.7</b>	<b>18.7</b>	<b>22.4</b>	<b>21.0</b>	<b>20.9</b>	<b>23.9</b>	<b>20.9</b>
<b>Males</b>								
15-24	36.8	35.3	26.4	34.0	32.8	32.3	36.9	30.5
25-34	21.7	19.6	16.0	17.7	17.0	17.5	20.2	18.9
35-44	15.5	12.3	9.6	14.8	11.9	12.2	13.9	10.5
45-54	19.0	15.6	13.3	14.6	16.1	14.9	16.0	13.7
55+	16.3	10.9	11.3	9.6	9.7	10.4	13.2	9.5
<b>Total</b>	<b>23.1</b>	<b>20.5</b>	<b>16.4</b>	<b>20.5</b>	<b>19.3</b>	<b>19.2</b>	<b>22.0</b>	<b>18.8</b>
<b>Females</b>								
15-24	49.6	53.8	51.0	58.1	51.5	53.5	58.1	56.1
25-34	34.0	33.8	37.3	40.0	36.7	37.0	40.2	41.0
35-44	13.2	11.9	12.9	11.4	8.6	11.0	12.8	10.6
45-54	3.5	3.1	6.9	5.1	2.0	4.2	7.1	5.7
55+	2.1	4.5	3.0	0.9	1.4	2.3	0.7	1.3
<b>Total</b>	<b>26.8</b>	<b>27.3</b>	<b>28.6</b>	<b>30.5</b>	<b>27.2</b>	<b>28.4</b>	<b>31.5</b>	<b>29.5</b>

Source: PCBS 2012: Database of Labor Force Survey: 2010, 2011 and Q2 of 2012.

- It is concentrated among the most educated females: the unemployment rate among females with 13 years of schooling and over was 42.6% (up from 39.2% in the corresponding quarter 2011) during the second quarter 2012 compared to a very low unemployment rate among the uneducated female population who recently entered the labor market. The picture is completely reversed for males: the higher the number of years of education, the lower the unemployment rate.

## 2.3 Unemployment among graduates of universities and institutes

Table 2-9 sheds light on the rate of unemployment among individuals with intermediate diploma and higher– by major. The second quarter 2012 saw a 13% increase in unemployment rates among degree holders compared to the corresponding quarter of 2011. The table indicates that, with 11.9%, the unemployment rate among those who obtained a degree in architecture and civil engineering was the lowest (i.e. for every one hundred graduates, there were 12 without a job). On the other hand, the unemployment rate among those who obtained a degree in press and media was the highest (about 71.2% during the second quarter of 2012).

**Table 2-8: Unemployment rate among individuals participating in the labor force (15 years of age and over) in the Palestinian Territory – by Sex and Years of Schooling 2010 – Q2 2012 (%)**

Years of schooling	2010	Q1 2011	Q2 2011	Q3 2011	Q4 2011	2011	Q1 2012	Q2 2012
<b>Males &amp; Females</b>								
0	13.8	15.5	11.9	10.4	10.4	11.8	4.6	7.9
1-6	25.7	23.1	16.5	20.3	19.1	19.8	24.8	18.5
7-9	24.8	22.6	17.8	21.5	20.0	20.4	23.1	19.6
10-12	23.2	20.5	16.1	20.4	19.8	19.2	22.1	18.2
13+	23.1	22.1	22.8	26.0	23.7	23.7	26.2	25.5
<b>Total</b>	<b>23.7</b>	<b>21.7</b>	<b>18.7</b>	<b>22.4</b>	<b>21.0</b>	<b>20.9</b>	<b>23.9</b>	<b>20.9</b>
<b>Males</b>								
0	24.3	23.4	18.5	19.9	20.4	20.6	6.9	17.6
1-6	28.6	25.6	18.4	22.7	22.2	22.2	27.6	21.5
7-9	26.2	23.4	18.6	22.2	21.6	21.5	24.6	20.8
10-12	24.0	20.6	16.4	21.0	20.6	19.7	22.5	18.9
13+	15.7	15.1	13.1	17.2	14.0	14.9	16.6	15.6
<b>Total</b>	<b>23.1</b>	<b>20.5</b>	<b>16.4</b>	<b>20.5</b>	<b>19.3</b>	<b>19.2</b>	<b>22.0</b>	<b>18.8</b>
<b>Females</b>								
0	1.5	4.1	5.1	1.8	-	2.4	2.2	1.3
1-6	5.1	2.2	4.3	3.6	1.5	2.9	4.2	1.9
7-9	7.8	9.9	7.4	12.2	6.1	8.6	6.9	6.9
10-12	13.6	19.5	12.6	14.0	12.9	14.5	19.0	11.4
13+	36.3	34.9	39.2	41.0	39.5	38.8	42.0	42.6
<b>Total</b>	<b>26.8</b>	<b>27.3</b>	<b>28.6</b>	<b>30.5</b>	<b>27.2</b>	<b>28.4</b>	<b>31.5</b>	<b>29.5</b>

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2012, Labor Force Survey, 2010-2011 and Q2 of 2012.

**Table 2.9: Unemployed graduates (with an intermediate diploma and above) by Major: 2011 – Q2 2012 (%)**

Major	Q2 2011	Q1 2012	Q2 2012
Educational sciences & preparation of teachers	39.9	38.1	39.3
Humanities	26.4	28.2	29.5
Social and behavioral sciences	20.7	33.6	29.2
Journalism and media	45.2	32.4	41.2
Business and administration	18.9	26.3	25.9
Law	15.2	14.9	22.9
Natural sciences	23.3	23.6	17.5
Math and statistics	28.6	29.0	25.5
Computer	33.1	34.3	29.0
Engineering and engineering professions	15.1	20.1	23.3
Architecture and construction	18.2	20.9	11.9
Health	16.7	18.5	19.7
Personal services	7.8	26.9	17.3
Others	27.7	31.1	24.9
<b>Total</b>	<b>24.0</b>	<b>27.9</b>	<b>27.2</b>

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2012, Labor Force Survey, 2010-2011 and Q2 of 2012.



## 2.4 Wages and working hours

The average daily wage of West Bank workers saw a slight rise in Q2 compared Q1 of 2012. Likewise, the average wage of Gaza's workers and those working in Israel and the settlements saw a growth of 0.6% and 0.7%, respectively. In comparison with the corresponding quarter of the previous year, the average wage in the West Bank, the Gaza Strip and Israel & the settlements grew by 3%, 4% and 2%, respectively.

The gap between average wages in the West Bank and Gaza is still relatively large (the average wage of Gaza's workers represents only 73.6% of the average wage in the West Bank). The median daily wage in Gaza (the

pay received by half of the employees) reflects a greater disparity between wages in the Gaza Strip and the West Bank, where the median daily wage in Gaza is only 65% of the average daily wage in the West Bank. This continued disparity mirrors the demand for labor in light of the Israeli blockade placed on Gaza. On the other hand, the weekly working hours during the second quarter 2012 hovered around the rates reported in previous quarters and years. However, there was a rising trend of weekly working hours in the West Bank, the Gaza Strip and Israel & the settlements (see Table 2-10).

**Table 2-10: Average weekly working hours, monthly working days and daily wages (in NIS) of known-wage workers in the oPt – by Place of work: 2011 – Q2 2012 (%)**

Place of work	Average weekly hours	Average monthly working days	Average daily wage	Median daily wage
<b>Q1 2011</b>				
West Bank	42.6	22.0	85.0	76.9
Gaza Strip	39.2	23.3	64.6	50.0
Israel and settlements	39.8	20.9	164.0	153.8
<b>Total</b>	<b>41.3</b>	<b>22.2</b>	<b>92.4</b>	<b>76.9</b>
<b>Q2 2011</b>				
West Bank	42.8	22.5	84.8	76.9
Gaza Strip	37.5	23.7	61.8	48.1
Israel and settlements	38.9	20.6	160.5	153.8
<b>Total</b>	<b>40.9</b>	<b>22.5</b>	<b>90.8</b>	<b>76.9</b>
<b>Q3 2011</b>				
West Bank	43.4	22.6	84.3	76.9
Gaza Strip	38.2	23.4	59.3	46.2
Israel and settlements	38.8	21.2	164.5	153.8
<b>Total</b>	<b>41.2</b>	<b>22.5</b>	<b>92.6</b>	<b>76.9</b>
<b>Q4 2011</b>				
West Bank	43.7	22.5	85.7	76.9
Gaza Strip	36.9	23.3	60.6	50.0
Israel and settlements	40.1	21.3	159.6	153.8
<b>Total</b>	<b>41.4</b>	<b>22.5</b>	<b>91.1</b>	<b>76.9</b>
<b>Q1 2012</b>				
West Bank	43.0	22.4	85.4	76.9
Gaza Strip	36.9	23.5	63.9	50.0
Israel and settlements	41.2	20.7	162.0	153.8
<b>Total</b>	<b>41.1</b>	<b>22.4</b>	<b>90.9</b>	<b>76.9</b>
<b>Q2 2012</b>				
West Bank	43.8	22.3	87.4	76.9
Gaza Strip	37.8	23.6	64.3	50.0
Israel and settlements	41.8	20.3	163.2	153.8
<b>Total</b>	<b>41.9</b>	<b>22.3</b>	<b>92.1</b>	<b>76.9</b>

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2012, Labor Force Survey, 2010-2011 and Q2 2012

## 2.5 Vacancy announcements<sup>11</sup>

The number of vacancies posted in the second quarter of 2012 was about 1083, a 22% rise from the previous quarter, and a 27% increase from the corresponding quarter of 2011 (see Table 2-11). It is worth noting that in the second quarter of 2012, there were 60 announcements with no specific number of vacant posts. In addition, the posted vacancies do not necessarily cover all available job opportunities, though all government jobs, as per law, must be advertised<sup>12</sup>.

With 533 vacancy announcements, the private sector accounted for the largest share of job vacancies advertised in this quarter (49%). The shares of the NGO sector and the public sector were 39% (422 jobs) and 12% (128

jobs), respectively. The shares of the private sector and the public sector in the total vacancies advertised grew by 24% and 21%, respectively, while that of the NGO sector declined by 23% compared with the first quarter of the same year (see table 2-11).

With respect to the distribution of posted vacancies by region, data shows that the central West Bank accounted for the majority of vacancies advertised (65%). The shares of both Northern and Southern West Bank governorates were 15% and 11%, respectively. The Gaza Strip's contribution was only 9%. As for the distribution of vacancies by the required degree, the BA degree was the most needed (64%) (see Table 2-11).

**Table 2-11: Number of vacancies advertised in daily newspapers in the oPt during Q1 & Q2 2012, and Q2 2011**

	Q2 2011	Q1 2012	Q2 2012			
			April	May	June	Total
<b>By sector</b>						
Private sector	445	354	177	203	153	<b>533</b>
Public sector	140	87	17	25	86	<b>128</b>
NGOs	266	449	124	173	125	<b>422</b>
<b>By region</b>						
Northern West Bank	102	88	62	43	55	<b>160</b>
Central West Bank	645	640	198	273	232	<b>703</b>
Southern West Bank	88	90	29	54	42	<b>125</b>
Gaza Strip	16	72	29	31	35	<b>95</b>
<b>By degree</b>						
MA and above	77	61	15	45	47	<b>107</b>
BA	544	632	189	259	250	<b>698</b>
Intermediate Diploma	105	71	45	28	15	<b>88</b>
Below Diploma	125	126	69	69	52	<b>190</b>
<b>Total</b>						
	851	890	318	401	364	<b>1,083</b>

Source: MAS collected job advertisements from daily newspapers (Al-Quds, Al-ayyam and Al-Hayah) as well as from the website [www.jobs.ps](http://www.jobs.ps)

With a segment of 35%, the demand for administrative and economic sciences had the largest share of advertised vacancies. Meanwhile, the demand for humanities and social sciences; applied sciences; other

specializations and professions; and medical sciences posted 20%, 18%, 18% and 9%, respectively. The NGO sector claimed the majority (91%) of vacancies advertised in the Gaza Strip (see Table 2-12).

<sup>11</sup> MAS collected job advertisements from daily newspapers (Al-Quds, Al-ayyam and Al-Hyah) as well as from the website [www.jobs.ps](http://www.jobs.ps)

<sup>12</sup> Article (19) of the Civil Service Law No. (4) of 1998 states that the government departments shall announce job vacancies in which appointment is made by the competent authority within two weeks of vacancy in at least two daily newspapers. The announcement shall contain detailed information about the job and conditions to be met.

**Table 2-12: Number of vacancies advertised in daily newspapers in the oPt- by Major, Sector and Region— Q2 2012**

Major	West Bank			Gaza			Total
	Public sector	Private sector	Civil sector	Public sector	Private sector	Civil sector	
Medical sciences	10	49	33	0	0	8	100
Humanities and social sciences	36	50	111	1	2	18	218
Applied sciences	25	94	49	0	3	22	193
Administrative and economic sciences	35	178	132	1	2	29	377
Other (craftsmen, maintenance, secretarial work, etc.)	20	155	11	0	0	9	195
<b>Total</b>	<b>126</b>	<b>526</b>	<b>336</b>	<b>2</b>	<b>7</b>	<b>86</b>	<b>1,083</b>

Source: MAS collected job advertisements from daily newspapers (Al-Quds, Al-ayyam and Al-Hayah) as well as from the website [www.jobs.ps](http://www.jobs.ps)

### **Textbox 2: Minimum Wage: Legislation and Practice**

MAS Institute holds a series of interactive roundtable sessions where some hot issues are debated and recommendations for decision-maker are evoked. On October 21<sup>st</sup>, the Institute held a session to debate the consequences of the minimum wage decision in the Palestinian territory. Keynote speakers included the Palestinian Labor Minister and representatives of employers and trade unions. The Institute prepared a background paper for discussion. Below is a synopsis of the main points raised:

#### **Theme of the Dialogue**

On October 9, 2012, the Palestinian Cabinet ratified a recommendation brought forth by the "National Wage Committee" on the minimum wage in the Palestinian territory; thus putting one of the items of the labor law (which was released in 2000) into effect. The committee was comprised of five ministries representing the government, employers and trade unions (Palestine General Federation of Trade Unions, General Union of Palestine Workers, Federation of Independent & Democratic Trade Unions & Workers' Committees and Union of Universities Staff).

The meetings, which were held for almost an entire year between employers and workers, did not, however, settle the dispute. Worker representatives insisted on a monthly minimum wage of 1,750 shekels while employers insisted on only 1,250 shekels. Consequently, the Minister of Labor made a compromising proposal: 1,450 shekels a month, 65 shekels a day and 8.5 shekels an hour.

Thirteen members (out of fifteen) in the "National Wage Committee" consented to the recommendations of the Minister, provided it comes into effect in January 2013, so that the companies can assess their positions. Protesting against the decision, the Palestine General Federation of Trade Unions observed a sit-in outside the Cabinet headquarters. Headed by the Secretary-General of the Federation and all the members of its executive committee, the demonstration involved hundreds of workers and unemployed young people from different governorates of the West Bank.

#### **Two models of setting a minimum wage**

With regards to setting a minimum wage, there are two main schools: the first advocates setting a minimum wage based on the cost of essential necessities of life; the second promotes setting it according to economic variables, such as labor productivity, wage levels and real incomes in the economy.

Opting for only one of these two methods in the Palestinian territory, in light of the persisting structural distortions, is inappropriate and inefficient. The structures of production, employment and productivity in the Palestinian economy are underdeveloped, while the structure and level of cost of living resemble those reported in developed economies. Thus, any proposed wage level would be low in relation to the cost of living and high in relation to productivity.

### **The first model: minimum wage is established in relation to sustainability of life**

This model establishes the minimum wage in relation to the minimum income where the life of the individual is sustained or in accordance with the national poverty lines. In Israel, for example, the monthly poverty line per capita is 2,268 shekels (50% of median disposable income). The monthly poverty line for a family of 4 members is 5,807 shekels. As such, the minimum wage necessary to ensure that the family is not below the national poverty line is 30 shekels / h (5,807 / 192)<sup>13</sup>. It is important to note, however, that the actual minimum wage in Israel is only NIS 4,300 / month or 22 shekels / h.

In the Palestinian territory, the threshold of extreme poverty for a household is 1,832 shekels a month. This means that the minimum wage of extreme poverty is 9.5 shekels /h (1832/192) - assuming that only one person per family is employed, and works for 192 hours a month.

### **The second model: minimum wage is calculated in relation to the economic variables**

Proponents of this model believe that the first model (which builds on actual costs of living) confuses social policy with economic policy, turning a blind eye to the adverse effects on production and employment: Can an economy afford a minimum wage? The alternative, according to this model, is to depend on real wages in the market; i.e. labor productivity.

In most, or even all, countries around the world, the average wage is always higher than the median wage<sup>14</sup>. According to the International Labor Organization, most of the world's countries (75 countries) set the minimum wage at 40-50% of the nominal average wage or at 55% of the median wage (for example, in England the minimum wage is 52% of the median wage, and in France it is 61%). Again, in Israel the average wage is 8,563 shekels a month- suggesting that the minimum wage in Israel represents 50% of the average nominal wage (4,300 / 8,563).

In the Palestinian territory, the average daily wage is NIS 79.7 (87.4 in the West Bank and 64.3 in Gaza or NIS 11.9 / h in the West Bank and NIS 10.2 / h in Gaza), while the median daily wage is NIS 63.4 (77 / h in the West Bank and 50 / h in Gaza). As such, the minimum daily wage in the Palestinian territory, according to this approach, is between 35 shekels (55% of the median wage) and 32 shekels (40% of the average wage). Obviously, this is a very low wage and is socially and politically unacceptable.

### **Minimum Wage Law in Palestine**

The Palestinian minimum wage law has set the minimum wage at 1,450 shekels a month, 65 shekels a day and 8.5 shekels an hour. If we assume that the number of wage earners in a family is 1.6, then the minimum wage will secure the family a monthly sum of 2320 shekels (1450 × 1.6). This is higher than the level of extreme poverty (projected at 1832 shekels) for the family (2 adults and 3 children). Indeed, this wage is even higher than the average poverty threshold (2293 shekels). However, if the number of income earners in a household fell to less than 1.2, then the minimum monthly wage would not be enough to ensure an income higher than the extreme poverty level. Likewise, if the number of income earners in a household fell to less than 1.5, then the income would be lower than the normal level of poverty.

**Table 1: Number of employees who receive a monthly wage less than 1,450 shekels (Q2 of 2012)**

Sector	West Bank	Gaza Strip	oPt
Agriculture, hunting, forestry and fishing	6,800	10,300	17,100
Mining, quarrying and manufacturing	19,700	8,100	27,800
Construction	4,800	14,200	19,000
Trade, restaurants and hotels	21,000	18,100	39,100
Transport, storage and communications	2,700	8,100	10,800
Services and related activities	16,400	20,200	36,600
<b>Total</b>	<b>71,400</b>	<b>79,000</b>	<b>150,400</b>

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2012, Labor Force Survey, Q2 2012, Ramallah, Palestine

<sup>13</sup> These figures assume that there are 192 working hours a month: 8 hours a day multiplied by 6 days a week in 4 weeks. The example also assumes that there is only one income earner for each household.

<sup>14</sup> The average wage = total wages / number of workers. The median wage is the wage earned by most workers.

The minimum daily income (NIS 65) in the oPt is 75% of the average daily wage in the West Bank (NIS 87.4 in 2012) and almost 100% of the average daily wage in Gaza. This minimum income is nearly equal to the median daily wage in the Palestinian territory. These rates are extremely high compared to international averages which sets the minimum wage at only 40% of the average wage.

Figures of the census reveal that more than 150 thousand people in the Palestinian territory receive a monthly income of less than 1,450 shekels. These are the prospective beneficiaries of the minimum wage law- representing 20% of the total number of workers in the Palestinian territory (excluding those working in Israel and the settlements). Forty-seven percent of these prospective beneficiaries are West Bankers, and more than half of them work in trade, restaurants and services (see Table 1). The median wage of those who receive less than the minimum wage is about 1,083 shekels, suggesting that the median wage for this group will increase by 34% once the new minimum is applied (see Table 2).

**Table 2: Average & Median daily wage of workers receiving less than 1,450 shekels a month (Q2 2012)**

	West Bank	Gaza	oPt
Average monthly wage	1,039.8	819.9	925.7
Median monthly wage	1,083.3	800.0	1,000.0

Source: PCBS 2012: Database of Labor Force Survey: Q2 of 2012, Ramallah, Palestine

In case that wage workers who are making less than NIS 1.450 a month will increase their average wage (currently standing at NIS 925.7) to the proposed minimum wage, then the new law will swell the wage bill by nearly 945 million shekels a year, 37% of this amount will be in the West Bank (see Table 3). This rise in the wage bill can be offset through 3 channels: less profit (income redistribution), and / or higher prices, and / or an increase in labor productivity.

**Table 3: Expected increase in the wage bill when Minimum Wage Law is applied**

Increase in wage bill (million shekels)	West Bank	Gaza	oPt
<b>Monthly</b>	29.3	49.8	79.1
<b>Yearly</b>	351.6	597.6	949.2

Source: The Monitor calculations are based on data obtained from the Palestinian Central Bureau of Statistics, 2012: Database of Labor Force Survey: Q2 2012, Ramallah

Three important indicators could be examined in the future to check the effectiveness/ineffectiveness of the minimum wage law in the Palestinian territory:

1. The ambit of commitment to the application of the law.
2. Impact of increasing minimum wage on employment.
3. Impact of increasing minimum wage on prices and inflation.

### Textbox 3: 320 Applicants for one "Receptionist" Vacancy

In July 2012, the Palestine Economic Policy Research Institute (MAS) posted a vacancy announcement for a 'receptionist' position. The vacancy announcement stipulated that applicants should have obtained an intermediate diploma with a working knowledge of English and knowledge of basic computer applications. The Institute received 320 applications, which, upon sorting out, revealed the miserable conditions of the Palestinian labor market.

**Table 1: Distribution of applicants for a 'receptionist' vacancy by Degree**

	BA	Intermediate Diploma
Administrative and economic sciences	100	71
Humanitarian and social sciences	92	2
Applied sciences	32	14
Medical and health sciences	1	2
<b>Total</b>	<b>225</b>	<b>89*</b>

\* Six of the applicants have only obtained a high school diploma.

The Table reveals that:

- ✧ 70% of applicants were BA holders.
- ✧ Most of those with a BA degree had their majors in Administrative Sciences and Humanities, while 32 BA applicants held a degree in applied sciences.
- ✧ About 69% of BA holders have recently graduated from Universities (2010-2012), while 30% graduated before 2010. By contrast, most of the intermediate diploma holders (64%) graduated before 2010.
- ✧ 8% of applicants were males.
- ✧ 86% of applicants were unemployed, while 14% were employed but wanted to seek another job.

These results bring to light the dismal status of young people in labor market and the rampant unemployment among Palestinian university graduates (with intermediate diploma and above) - standing at 27.2% in Q2 2012, eventually driving them to look for any opportunity to work even if it is not in their major or requires less academic qualification. Besides, the results suggest a change in social norms: 26 males applied for what is considered traditionally a female-type of work!

### 3. Public finance<sup>15</sup>

Financial data indicate a decline in the financial position of the Palestinian Authority during Q2 of 2012. The most prominent developments in this quarter compared with Q1 are:

- ✧ The current deficit soared to about 11% of GDP (\$ 280.7 million) compared to 4.8% in Q1.
- ✧ The total public revenues and grants (net) declined by 4.7% (to 734.5 million dollars) as a result of a decline in net domestic revenues.

The total public expenditure grew significantly by 15.4% (to 828.3 million dollars) due to an increase in non-wage expenditures.

- ✧ The public debt outstanding balance saw a significant increase of 5% (standing at 2,339.4 billion dollars).

However, when compared to the corresponding quarter of the previous year, the total domestic revenue had declined 7%. Likewise, public expenditure fell by approximately 7%. The 60% growth in grants and international aid between the corresponding quarters reduced the budget deficit by 54% (about \$ 94 million).

These figures reflect the budget on the cash basis versus the accrual basis; i.e., the cash

<sup>15</sup> Data for financial operations are in NIS. The NIS monthly exchange rate was taken from the source. The shekels were converted to dollars, then the monthly totals for each quarter were calculated accordingly. Data for the second quarter of 2012 are preliminary, issued by the Palestinian Ministry of Finance and are subject to updates and revision. Figures in brackets are of a negative value.

Table 3-1 summarizes the financial developments in the PNA budget in accordance with the cash basis during Q2 of 2012.

basis figures do not take into account the unpaid obligations accumulated by the PNA (see section 3.4 of this chapter).

**Table 3-1: Summary of the financial position of the PNA: Q2 2102**

Item	2011				2012	
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2
<b>Public revenues and grants (net)</b>	<b>796.9</b>	<b>683.4</b>	<b>1,005.0</b>	<b>668.3</b>	<b>770.8</b>	<b>734.5</b>
<b>Total domestic revenues (net)</b>	<b>580.6</b>	<b>536.1</b>	<b>545.2</b>	<b>514.2</b>	<b>559.6</b>	<b>496.8</b>
<b>Domestic revenues</b>	<b>591.5</b>	<b>538.7</b>	<b>545.2</b>	<b>514.2</b>	<b>559.8</b>	<b>501.3</b>
Tax revenues	134.8	121.6	102.5	123.3	153.5	99.8
Non-tax revenues	44.4	68.4	66.1	41.2	48.6	48.2
Clearing revenues	412.3	348.8	376.6	349.7	357.7	353.2
Tax returns	10.9	2.6	-	-	0.2	4.5
<b>External revenues (grants and aid)</b>	<b>216.3</b>	<b>147.3</b>	<b>459.8</b>	<b>154.1</b>	<b>211.2</b>	<b>237.7</b>
For budget support	191.1	122.0	362.9	132.6	197.0	204.5
To support developmental projects	25.2	25.2	96.9	21.5	14.2	33.2
<b>Total public expenditure</b>	<b>793.5</b>	<b>889.5</b>	<b>764.6</b>	<b>809.2</b>	<b>717.7</b>	<b>828.3</b>
<b>Current expenditure, including:</b>	<b>730.4</b>	<b>780.0</b>	<b>715.5</b>	<b>734.8</b>	<b>675.3</b>	<b>777.5</b>
Wages and salaries	427.2	448.8	409.4	393.6	403.0	420.4
Non-wage expenses	270.1	301.5	277.8	293.4	233.0	324.3
Net lending	33.1	29.8	28.3	47.9	39.3	32.9
<b>Development expenses</b>	<b>63.2</b>	<b>109.4</b>	<b>49.1</b>	<b>74.4</b>	<b>42.4</b>	<b>50.8</b>
Treasury-funded	38.0	84.2	(47.7)	52.9	28.1	17.6
Donor-funded	25.2	25.2	96.9	21.5	14.2	33.2
<b>Current deficit / surplus</b>	<b>(149.8)</b>	<b>(243.9)</b>	<b>(170.3)</b>	<b>(220.6)</b>	<b>(115.7)</b>	<b>(280.7)</b>
<b>Total deficit / surplus (before grants and aid)</b>	<b>(213.0)</b>	<b>(353.4)</b>	<b>(219.4)</b>	<b>(295.0)</b>	<b>(158.1)</b>	<b>(331.5)</b>
<b>Total deficit / surplus (after grants and aid)</b>	<b>3.3</b>	<b>(206.1)</b>	<b>240.4</b>	<b>(140.9)</b>	<b>53.1</b>	<b>(93.8)</b>
<b>Financing</b>	<b>(3.3)</b>	<b>206.1</b>	<b>(240.4)</b>	<b>140.9</b>	<b>(53.1)</b>	<b>93.8</b>
Net financing from local banks	13.1	183.4	(229.7)	134.2	(56.7)	94.8
<b>The remaining balance</b>	<b>(16.5)</b>	<b>22.8</b>	<b>(10.6)</b>	<b>6.7</b>	<b>3.6</b>	<b>(1.0)</b>

Source: Data available in the financial reports published by the Palestinian Ministry of Finance (cash basis), Table 3.

### 3.1 Analysis of income and grants

During Q2 of 2012, public revenues and grants fell by 4.7% from the previous quarter (to \$ 734.5 million) due to a decline in net domestic revenues. Contrarily, grants and foreign aid grew by 12% during the same period. With respect to the components of the total domestic revenues, data indicates that clearance revenues accounted for the lion's share (70.5%), followed by tax revenues (20%) and then non-tax revenues (9.5%). These three sources retained the position they enjoyed during the previous quarters.

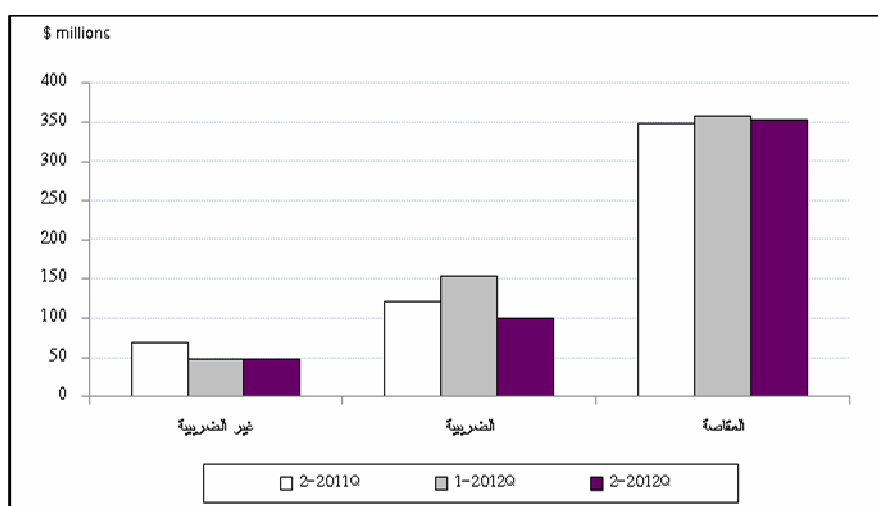
Clearance revenues saw a 1.2% drop during Q2 of 2012 compared to the previous quarter, totaling \$353.2 million. However, these revenues were 1.3% higher than the corresponding quarter of 2011<sup>16</sup>. In general, the share of clearance revenues in net domestic revenues has been growing since 2010. During

<sup>16</sup> Clearance revenues are collected in NIS, and therefore the nominal value of the item calculated in dollars is significantly affected by fluctuations in the exchange rate of the dollar against the shekel. When considering the developments on the clearance revenues collected in NIS, the change is higher than the figures listed above (the real change stands at 12.3%).

the first half of 2012, the monthly clearing revenues stood at \$105-121 million on average. Tax revenue declined to \$99.8 million, down by 35% from the previous quarter. This regression occurred due to the absence of income and property taxes that are due only in the first quarter, making its values higher than the values of other quarters of the

year<sup>17</sup>. Still, Q2 of 2012's tax revenues fell by 18% from the corresponding quarter of 2011. This is a matter of concern especially in light of government policies aimed at increasing domestic funding sources to plug the budget deficit. During Q2 of 2012, non-tax revenues totaled \$48.2 million, down by 1% from the previous quarter.

**Figure 3-1: Structure of domestic revenues**



Source: Data available in the financial reports published by the Palestinian Ministry of Finance

On the other hand, with about \$237.7 million, international donations increased by 12.5% of the total grants and assistance to the Palestinian Authority to support budget and development projects. The growth was a result

of the sizable assistance from Arab countries and the rise in subsidized development projects. This aid was 61.4% higher than in Q2 of 2011.

**Table 3-2: Indicators of public revenue and grants — Q2 of 2012**

Item	2011				2012	
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2
<b>Total domestic revenues (net) in million dollars</b>	<b>580.6</b>	<b>536.1</b>	<b>545.2</b>	<b>514.2</b>	<b>559.6</b>	<b>496.8</b>
As % of total revenues and grants	72.9	78.5	54.2	76.9	72.6	67.6
As % of current expenditure	79.5	68.7	76.2	70.0	82.9	63.9
As % of GDP	24.8	20.6	21.5	20.5	23.1	19.3
<b>External revenues (grants and aid) in million dollars</b>	<b>216.3</b>	<b>147.3</b>	<b>459.8</b>	<b>154.1</b>	<b>211.2</b>	<b>237.7</b>
As % of total revenues and grants	27.1	21.5	45.8	23.1	27.4	32.4
As % of current expenditure	29.6	18.9	64.3	21	31.3	30.6
As % of GDP	9.3	5.7	18.2	6.1	8.7	9.3
<b>GDP (million dollars)*</b>	<b>2,337.6</b>	<b>2,601.8</b>	<b>2,530.9</b>	<b>2,511.8</b>	<b>2,421.8</b>	<b>2567.9</b>

Source: Table (3-1)

Data source: PCBS

<sup>17</sup> Per accrual basis, tax income in Q2 of 2012 totaled 121.4 million shekels: a decline of 58.4% from the previous quarter. At the same time, customs revenue fell from about NIS 60.4 million during the first quarter to NIS 28.1 million in Q2 of 2012. Property tax revenue also declined from about NIS 7.3 million to approximately NIS 1.1 million during the same period.



On the other hand, most of international aid (86%) was allocated to support the budget. These grants increased by 3.8% from Q1 2012 and by 67.6% from the corresponding quarter 2011. The aid was a contribution from the Palestinian European mechanism PEGASE

(\$42 million), the World Bank (\$81.4 million), Algeria (about \$69.4 million) and France (\$11.8 million). The developmental support in Q2 2012 totaled \$33.2 million (14% of the total grants and assistance) (see Table 3-3).

**Table 3-3: Grants and foreign aid to the Palestinian Authority– Q2 of 2012 (million dollars)**

Item	2011				2012	
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2
<b>Budget support</b>	<b>191.1</b>	<b>122.0</b>	<b>362.9</b>	<b>132.6</b>	<b>197.0</b>	<b>204.5</b>
Grants from Arab countries	52.9	26.0	207.3	0.0	30.1	69.4
International aid	138.1	96.1	155.6	132.6	166.9	135.1
<b>Developmental financing</b>	<b>25.1</b>	<b>25.2</b>	<b>96.9</b>	<b>21.4</b>	<b>14.3</b>	<b>33.2</b>
<b>Total external financing</b>	<b>216.2</b>	<b>147.3</b>	<b>459.8</b>	<b>154.1</b>	<b>211.3</b>	<b>237.7</b>

Source: Table 7 - Table of external support

Obviously, the share of foreign aid in the total revenues and grants has been declining steadily (from 61% in Q1 2008 to about 32% in Q2 212). In parallel, the share of local taxes has increased from 39% to 68% during the same period, signaling that the PNA has started to depend on its local resources to finance public spending and reduce dependence on external aid.

### 3.2 Analyzing items of public expenditure

During Q2 2012, public expenditure (current and development) stood at \$ 828.3 million (32.3% of GDP), swelling by 15.4% from the previous quarter due to an increase in current

expenditure, particularly non-wage payments. The rise was occasioned by an increase in transfer and operational expenses, such that expenditure on departments inflated and transfers to retirees and social services increased.

The PNA's current expenditure in Q2 212 totaled \$ 777.5 million, a 15% increase over Q1, particularly spurred by an increase in spending on transfer and operational expenses, as well as on wages. With 54%, wages and salaries accounted for the largest share of current expenditures. The wage bill grew by 4.3% from the previous quarter as a result of new employments.

**Table 3-4: Indicators of public expenditure- Q2, 2012**

Item	2011				2012	
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2
<b>Current expenditure (million dollars)</b>	<b>730.4</b>	<b>780.0</b>	<b>715.5</b>	<b>734.8</b>	<b>675.3</b>	<b>777.5</b>
As % of total public expenditure	92.0	87.7	93.6	90.8	94.1	93.9
As % of GDP	31.2	30.0	28.3	29.3	27.9	30.3
<b>Development expenses (million dollars)</b>	<b>63.2</b>	<b>109.4</b>	<b>49.1</b>	<b>74.4</b>	<b>42.4</b>	<b>50.8</b>
As % of total public expenditure	8.0	12.3	6.4	9.2	5.9	6.1
As % of GDP	2.7	4.2	1.9	3.0	1.8	2.0

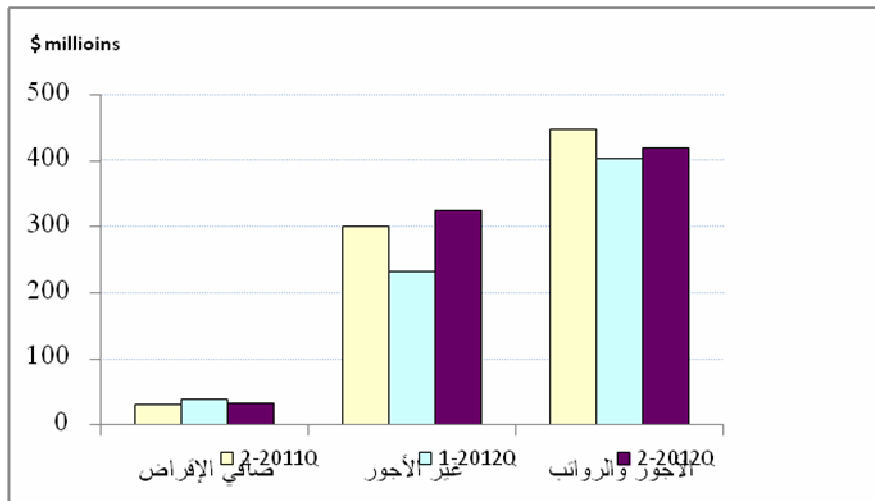
Source: Table 3-1

The monetary value of the wage bill (actually paid) in Q2 of 212 was \$ 420 million, \$38 million below the amount due, and this deficit was, to a large degree, identical to that observed in the previous quarter. This

underpayment is a result of the financial crunch and poor liquidity available to the treasury<sup>18</sup>.

<sup>18</sup> The actual wage bill cash deficit was \$ 26.6 million in average for each quarter of 2011.

**Figure 3-2: Structure of current expenditure**



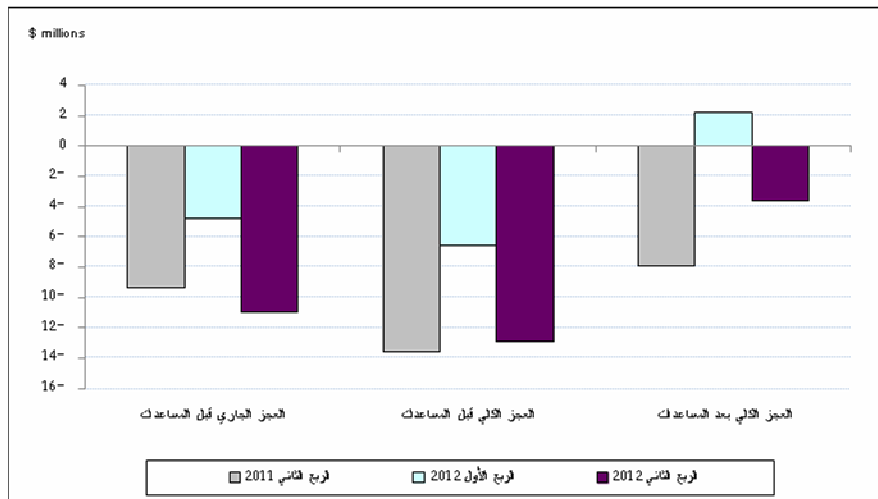
Source: Data published in the financial reports of the Palestinian Ministry of Finance

### 3.3 Financial Surplus / Deficit

The rise in current expenditures and the decline in the total domestic revenues (net) led to an increase in the current deficit during this quarter to \$ 280.7 million, compared with \$ 115.7 million in the previous quarter and \$ 244 million in the corresponding quarter of the previous year. This deficit represented about 11% of GDP compared with 4.8% in Q1 of 2012.

Spending on net lending in Q2 of 2012 totaled \$32.9 million, down by 16.4% from the previous quarter. The share of net lending of current expenditure has seen a steady declining trend since 2008 (from 13% to 5%). Developmental expenses also rose to \$50.8 million compared with \$42.4 million during the previous quarter, though grants and foreign aid allocated to developmental expenditure were only \$ 33.2 million.

**Figure 3-3: Indicators of the fiscal deficit as % of nominal GDP**



Source: Table 3-1

The total deficit (current and developmental) before grants and aid was about \$ 331.5 million (13% of GDP compared with 6.5% in the previous quarter). On the other hand, the budget balance (after grants and aid) posted a

deficit of about 93.8 million in the second quarter 2012, compared with a surplus of \$ 53.1 million in Q1 and a deficit of 206.1 million dollars in Q2 of 2011.

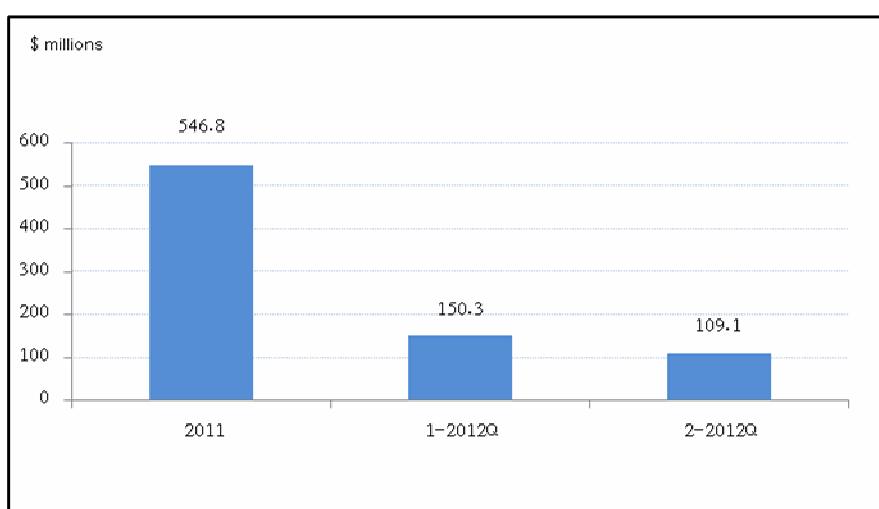
### 3.4 Net accumulation of arrears and the surplus / deficit: cash basis vs. accrual basis

The PNA's net accumulation of arrears in Q2 2012 totaled \$131.4 million<sup>19</sup>. This item involved the PNA's liabilities as tax returns (\$21 million)<sup>20</sup>. Arrears to the private sector stood at 62.7 million dollars, while arrears of wages and salaries were \$38 million, and amounts owed as developmental expenses totaled \$9.7 million. On the other hand, liabilities owed to the PNA totaled \$22.3 million, cutting the net accumulation of

arrears to \$109 million during Q2 2012. Adding the net accumulation of arrears (\$109 million) to the current deficit on a cash basis (\$281 million), the balance of the current deficit in accordance with the accrual basis becomes \$390 million.

The accumulation of arrears suggests that without international aid, the PNA will endure further pressures in bridging the funding gap. This will eventually curtail the PNA's ability to reduce its public debt or obtain other sources of funding due to the high risks and costs.

**Figure 3-4: Quarterly developments in the net accumulation of arrears<sup>21</sup>**



Source: Data published in the annual reports of the Palestinian Ministry of Finance

### 3.5 Clearing Revenue

Table 3-5 outlines quarterly developments in the clearance revenues according to the accrual basis. The table indicates that the revenues in Q2 2012 were nearly \$ 369.7 million, up by 3.5% from the previous quarter and by a scant 1.2% from the corresponding quarter. It is worth noting that Israel's cash transfers of clearing dues were \$ 16 million below amounts pledged. Regarding clearance components, we can see that the main item behind the increase in clearing revenues is the VAT which was responsible for an increase of 6.6%.

The three major components in the clearance revenues (VAT, customs and fuel) have equal shares (almost one third each). Clearance revenues in Q2 2012 contributed 74.2% to the total domestic revenues (on accrual basis), up from 63.8% in Q1 2012. Incorporating foreign aid into the budget, the share of clearance revenues drops 50.2% in Q2 and 46.3% in Q1. The Table also reveals that clearance revenues represented 14.4% of GDP during the second quarter 2012.

<sup>19</sup> Net accumulation of arrears = liabilities due for the PNA minus arrears owed by the PNA. This represents the liquidity status of the PNA, whereby a lower value indicates improved liquidity status and vice versa.

<sup>20</sup> PNA's Treasury failure to pay the tax returns started as early as the beginning of 2011.

<sup>21</sup> The reason why the estimates of this item differ from the figures of the previous quarters is that the Ministry of Finance has fully updated the data of the previous quarters.

**Table 3-5: Clearance revenues\* (\$ millions)**

Item	2011				2012	
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2
<b>Clearing revenue</b>	<b>329.6</b>	<b>365.4</b>	<b>379.0</b>	<b>351.3</b>	<b>357.2</b>	<b>369.7</b>
Customs	115.9	130.0	132.6	126.2	123.8	124.0
Value added	104.1	118.0	119.2	112.0	119.6	127.5
Fuel	109.9	115.6	119.2	112.7	112.0	117.8
Purchase tax	0	0	0	0	0	0.0
Income tax	0.6	0	7.0	0.5	0.6	0.8
Other	-0.8	1.8	1.1	-0.1	1.2	-0.5
Clearance revenues as % of net domestic revenues	56.8	68.2	69.5	68.3	63.8	74.4
Clearance revenues as % of total public revenues and grants (net)	41.4	53.5	37.7	52.6	46.3	50.2
Clearance revenues as % of GDP*	14.1	14.0	15.0	14.0	14.8	14.4

Source: Tables of financial operations, details of revenue, expenditure and funding sources (accrual basis), Ministry of Finance.

\* Accrual basis is used as the data in the tables are the only data that contains all components of clearing.

### 3.6 Public Debt

Public debt in the oPt saw a remarkable increase in Q2 of 2012, rising by 5% from the previous quarter, bringing the figure up to \$2.3 billion. External debt represented 48%, while domestic debt constituted 52% of total public debt. Arab financial institutions claimed 56% of external debt, international and regional institutions accounted for 30%, while the

bilateral loans represented 14%. On the other hand, about 14.5% of the total domestic debt owed to the banking system was in the form of liabilities owed by the Petroleum Authority (see Table 3-6). The public debt service totaled \$4.9 million compared to \$4.3 million in the previous quarter.

**Table 3-6: Public Debt - Q2 2012**

Item	2011				2012	
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2
<b>a. Domestic debt</b>	<b>907.3</b>	<b>1,123.7</b>	<b>827.7</b>	<b>1,098.5</b>	<b>1,101.7</b>	<b>1,213.4</b>
Bank loans	402.6	433.4	376.9	506.1	481.4	546.1
short term	0	0	167.0	168.5	162.8	320.2
long term	0	0	209.9	337.6	318.6	225.9
Bank facilities	362.2	529.9	302.7	441.0	448.0	482.6
short term	0	0	302.7	441.0	448.0	482.6
Petroleum Authority loans	133.2	150.8	139.3	142.8	164.1	176.4
short term	0	0	139.3	142.8	164.1	176.4
Other public institutions' loans	9.2	9.6	8.7	8.6	8.2	8.3
short term	0	0	8.7	8.6	8.2	8.3
<b>b. External debt</b>	<b>1,045.6</b>	<b>1,046.9</b>	<b>1,116.2</b>	<b>1,114.3</b>	<b>1,126.7</b>	<b>1,126.0</b>
Arab financial institutions	539.2	539.8	617.3	617.2	630.7	629.1
Al-Aqsa Fund	444.1	444.1	522.7	522.4	522.4	522.5
Arab Fund for Economic and Social Development	42.1	42.2	42.4	43.3	56.3	56.4
Islamic Development Bank	53.0	53.5	52.2	51.5	52.0	50.2
International and regional institutions	346.6	346.2	342.4	341.9	338.1	341.2
World Bank	301.0	300.0	298.0	297.0	295.0	293.5
European Investment Bank	23.4	23.9	22.1	22.6	20.7	25.3
International Fund for Agricultural Development	3.5	3.5	3.4	3.3	3.3	3.2
OPEC	18.7	18.8	18.9	19.0	19.1	19.2
Bilateral loans	159.8	160.9	156.5	155.2	157.9	155.7
<b>Total public debt</b>	<b>1,952.9</b>	<b>2,170.6</b>	<b>1,943.9</b>	<b>2,212.8</b>	<b>2,228.4</b>	<b>2,339.4</b>

Source: Data published in the annual reports of the Palestinian Ministry of Finance

#### **Textbox 4: Preliminary agreement to amend clearing arrangements in the Paris Protocol**

Since concluding the Paris Protocol in 1994 between Israel and the PLO, the Palestinian side has often complained of detriments inflicted as a result of fiscal leakage, a situation in which money exits the Palestinian economy in the form of tariffs on imports, indirect taxes or purchase tax. Such amounts are collected by Israel, yet the PNA cannot recover them. The Palestinian National Authority has frequently asked the Israeli side to put this issue on the table through the Joint Economic Committee, but to no avail<sup>22</sup>. However, in late June 2012, an important breakthrough occurred when the Palestinian Prime Minister and the Palestinian Finance Minister held a meeting with the Israeli Finance Minister. Both sides agreed on a number of procedures that can reduce the fiscal leakage.

Clearing revenues totaled about \$1.5 billion in 2011, rising by 20% from the previous year. These revenues constituted about 65-70% of the total budgetary domestic revenues. These figures demonstrate how critical clearing revenues are in the public budget, and the Palestinian economy in general.

##### **Value and forms of fiscal leakage<sup>23</sup>**

The Palestinian side incurs significant financial losses since it does not recover all indirect taxes paid by Palestinians in the West Bank and Gaza Strip on goods they consume. For example, the PNA does not recover the purchase tax that is paid on goods purchased from Israel (except for fuel). Similarly, the PNA does not receive customs paid on foreign goods imported first to Israel and then re-exported to the West Bank and the Gaza Strip; let alone the loss of various taxes levied on direct purchases from Israel, which are not, of course, documented properly.

The set of value added taxes and other indirect taxes imposed on Palestinian purchases from Israel only makes things worse. Palestinian businesses and petty middlemen do often not provide the Palestinian Ministry of Finance with the necessary invoices or import documents. Further, it is now not unusual that some Palestinian businesses engage in indirect imports via Israeli intermediaries to avoid shipment clearing delays or other complications imposed by Israeli customs officers. Often, these imports are reportedly destined to Israel rather than the pPt. This way, customs, VAT and purchase tax, which are all borne by the Palestinian consumer, go to the Israeli government.

Another factor that drives Palestinian importers to either underreport the value of their imports or engage in indirect import activities is the desire to reduce their income tax paid to the PNA. Such illegal acts have evidently doubled the adverse effects on the PNA's tax revenue collection.

Several Palestinian and international research centers conducted theoretical studies to detect the drawbacks of the clearing mechanism provided for in the Paris Protocol. There are also many reports that provided estimates of the volume of financial leakage of indirect taxes paid by Palestinian consumers and withheld by Israel. In an EU study, Dumas (1999) concluded that the lost revenue amounted to 90-140 million dollars in 1997 (equivalent to between 2.6% and 4.2% of GDP)<sup>24</sup>. According to the World Bank (2002), annual tax revenue losses on indirect imports amount to \$ 133 million, or 3.2 percent of GDP<sup>25</sup>. Both of these studies, however, failed to notice the losses on direct purchases (without bills) by consumers and merchants in the West Bank and Gaza Strip.

##### **New/proposed amendments to the clearing mechanism**

It is no secret that the severe financial crisis of the PNA has driven the PNA to seek mechanisms that might reduce the financial leakage. According to the IMF's report, an increase of clearance transfers by 5% would decrease the Palestinian budget deficit in 2012 by \$75 million. The report pointed out that the Palestinian and Israeli technical committees had, in 2011, reached an agreement that would fill the gaps in the process of calculating clearance transfers. This agreement was referred to the Israeli government for approval, but the government has not yet responded. To pressure the PNA, Israel replied that its approval is linked to a return to the negotiation table<sup>26</sup>.

The agreement that was concluded by the Palestinian Finance Minister Nabeel Kassis and the Finance Minister of Israel Yuval Steinitz in the presence of the Palestinian Prime Minister Salam Fayyad has never been disclosed, and the full text of the agreement has not been released. All that is available, is a press

<sup>22</sup> The Joint Economic Committee was established to follow up the implementation of the Paris Protocol. Ever since the outbreak of the second intifada, JEC suspended its meetings, holding only one meeting in September 2009. Palestinian demands in that meeting focused on increasing Lists A1 and A2 quotas, but without achieving significant results.

<sup>23</sup> For further information on the "fiscal leakage", see *Economic and Social Monitor*, Volume 25.

<sup>24</sup> Dumas, J (1999). Fiscal Leakage in the West Bank and Gaza Strip. MEDA Program of the EU.

<sup>25</sup> World Bank (2002). Long Term Policy Options for the Palestinian Economy. West Bank and Gaza Office.

<sup>26</sup> IMF (March, 2012): Recent Experience and Prospects of the Economy of the West Bank and Gaza. Staff report prepared for the meeting of the Ad Hoc Liaison Committee.

release given by the Finance Minister of Israel and a brief news report by the Palestinian government spokesman.

The Israeli press release states that the objective of the arrangements is to introduce mechanisms that better facilitate the movement of goods between Israel and the Palestinian Authority, and both parties' efforts are needed and given to reduce illegal trade and tax evasion.

We were able to collect some information about the terms of the agreement, particularly the following three elements:

### **1. Calculating customs clearing, purchase tax and VAT**

As of January 2013, taxes that Israel collects on behalf of the PNA will be calculated based on the *actual* rather than the *reported* transfer of goods. This will be achieved through an increase of information sharing by tax authorities on both sides.

Specifically, Palestinian officials from The Ministry of Finance will be granted access to a computerized database in order to identify Palestinian traders, who clear their imports via Israeli trading companies. In addition, other measures will also be taken to curb smuggling and tax evasion on transferring goods to the Palestinian Territory, including technology utilization, such as electronic tagging and sealing containers, destined to the Palestinian market, with electronic locks.

### **2. Palestinian bonded areas**

Palestinians face many difficulties when their customs are cleared in the Israeli bonded areas. They have to endure rough treatment, high costs and deliberate delays. The new agreement allows the PNA to establish Palestinian bonded areas at crossings between Israel and the West Bank. This might facilitate imports from abroad and reduce costs and, thus, prices.

### **3. Laying a fuel pipeline**

The two sides agreed to establish a fuel pipeline from Israel straight to the area administrated by the PNA. This is to stop the current practice of using trucks to transport fuel into the oPt. In addition to its environmental benefits, pipelining would reduce costs of trucking and storage and, thus, import costs. Karim Nashashibi, a former IMF economist and economic adviser to Salam Fayyad, says a conservative estimate of the tax leakage put the losses at about \$200 m. Another estimate, by the Palestinian Economic Council for Development and Reconstruction (PECDAR), says the annual shortfall could be up to \$450m<sup>27</sup>.

On September 27, MAS held a round table meeting to discuss the recent amendments to the trade arrangements in the Paris Protocol. One of the keynote speakers was Mr. Yousef Zomar, Chairman of the Board of Tax Revenue in the Palestinian Ministry of Finance. Mr. Zomar remarked that, contrary to the Israeli statement, the alleged amendments are merely letters of understanding exchanged between the Israeli and Palestinian sides rather than an actual agreement. Things still need considerable debate and tough negotiations, he said.

## **Textbox 5: PEGASE: From a Temporary Program to a Permanent Mechanism?**

This textbox aims to introduce the mechanism of PEGASE and examine the programs through which European aid is channeled to the Palestinian territories. PEGASE (a French acronym for Mécanisme Palestino-Européen de Gestion de l'Aide Socio-Economique: the Palestinian-European mechanism to manage social and economic assistance) was established by the European Union in 2008 as a three-year program, but it has continued working till the present.

PEGASE emerged as a contemporary mechanism that allows the European Union to continue to provide financial and technical assistance to the Palestinian territory without having to engage with

the Hamas government in Gaza, which came to power in 2006. When the Hamas led government refused EU demands to recognize Israel and renounce violence, the EU suspended its aid and Israel stopped transferring clearing revenues. PEGASE, thus, was set up as an alternative financing mechanism that continues to provide support to the Palestinian territory while bypassing the elected Hamas government.

<sup>27</sup> <http://www.ft.com/cms/s/0/95f77d30-6df6-11e1-baa5-00144feab49a.html#axzz26zP>.

According to a press statement issued by the European Commission in January 2008, PEGASE's aim is to "help contribute to the successful recovery of the Palestinian economy and the construction of a Palestinian state based on peace and prosperity." The launch of PEGASE coincided with the "Reform and Development Plan (2008-2010)" and the "National Development Plan (2010-2013)", both developed by the PNA to build institutions that can assume responsibility in the future independent state<sup>28</sup>.

PEGASE supports a wide array of activities through two broad channels<sup>29</sup>:

1. Technical support and direct support for projects: This involves large-scale projects to assist the PNA in the reform of public administration. This channel also supports capacity building in the social protection sector. The technical support constitutes training, rehabilitation and development studies<sup>30</sup>.

2. Direct financial support: This is provided directly through 5 well-defined programs:

- ✧ **Ensuring essential public services:** This program aims to provide fuel deliveries to the Gaza Strip in order to generate electricity. The program has contributed significantly to the supply of electricity to public services (such as hospitals and schools). The funds delivered through this program during 2008-2010 totaled 196.8 million Euros. However, spending on this program stopped in late 2010.
- ✧ **Lifeline for vulnerable families:** This program supports cash transfers supervised by the Ministry of Social Affairs to help the most vulnerable Palestinian families. PEGASE delivers aid to Palestinian families living in extreme poverty on a quarterly basis (every 3 months). Aid delivered through this program (from February 2008 to February 2011) totaled 111.3 million Euros. By the end of 2011, the number of beneficiaries totaled about 93 thousand families. Through this program, the EU provides technical assistance to the Ministry of Social Affairs to modernize and reform the cash transfer program. These reforms involved building a national database on poverty and adopting an outreach method for targeting the poor. Despite expanding the database of target groups, coverage is still limited, and focused on households that live below the extreme poverty line<sup>31</sup>.
- ✧ **Paying the salaries of employees and retirees:** This program contributes to paying the salaries of civil servants (i.e. employees of the ministries) on the one hand, and transfers to retirees, on the other. Between February 2008 and February 2011, 81% of civil servants (74300 people) benefited from this program. The main beneficiary groups involve medical staff and teachers who obtained 15% and 46% of the total payments. In addition, this cash injection benefited 10,250 retirees. The total funds delivered through this program (between February 2008 and February 2011) stood at about 649 million Euros.
- ✧ **Paying the salaries of police and civil defense:** Between February 2008 and February 2011, the EU paid 15.09 million Euros, through PEGASE to ensure proper delivery of civil services.
- ✧ **Eliminating government's debts to the private sector and contributing to the reconstruction of Gaza:** This program was launched in 2009 to provide financial support to businesses that were destroyed or damaged as a result of the Israeli aggression on Gaza. The goal of the program is to pay off the PNA's debts and re-stimulate trade and economic activity in the private sector. The program involves two types of initiatives:
  - ✧ Rehabilitation of the private sector: Since the start of this program until January 2011, 9.6 million Euros were disbursed to businesses affected by the war on Gaza. The assistance involved buying machines, furniture and office equipment, as well as construction materials. This fund targeted all sectors (except for the agricultural sector which was supposed to be financed by others donors). Given its success, the EU decided to use this program as a model to be applied in the agricultural sector in 2012 in Area "C" in the West Bank<sup>32</sup>.
  - ✧ Paying part of the PNA's debts to the private sector. PEGASE spent 27.63 million Euros on this item between February 2008 and January 2011.

Table 1 summarizes the value of the European aid (direct financial support) to the Palestinian territory provided via PEGASE (2008-2011). The Table shows that more than one billion Euros were transferred as direct financial assistance to the Palestinian territory during 2008-2011 (about 65% of this cash was used to pay staff salaries and pensions of retirees).

<sup>28</sup> <http://europa.eu/rapid/pressReleasesAction.do?reference=MEMO/08/46&format=HTML&aged=0&language=EN&guiLanguage=en>

<sup>29</sup> All figures in this textbox are taken from the recently released report by the European Commission, which assesses the performance of PEGASE during the period 2008-2011. European Commission (2012). External Evaluation of PEGASE 2008-2011 For West Bank and Gaza. Retrieved from [http://www.lacs.ps/documentsShow.aspx?ATT\\_ID=5820](http://www.lacs.ps/documentsShow.aspx?ATT_ID=5820)

<sup>30</sup> <http://www.eurojar.org/en/euomed-projects-actions/pegase-help-building-palestinian-state-promoting-good-governance-and-rule-1>

<sup>31</sup> Palestine Policy Research Institute (MAS). Social Security in the Palestinian territory: The current status and challenges (exploratory study) (2012).

<sup>32</sup> [http://ec.europa.eu/europeaid/where/neighbourhood/country-cooperation/occupied\\_palestinian\\_territory/occupied-palestinian-territory\\_en.htm](http://ec.europa.eu/europeaid/where/neighbourhood/country-cooperation/occupied_palestinian_territory/occupied-palestinian-territory_en.htm)

**Table 1: PEGASE direct financial support – 2008-2011**  
(million Euros)

Sector	Volume of aid received
Support of basic public services	196.82
Support of Palestinian vulnerable households	111.3
Salaries of employees and retirees	649.08
Salaries of Police and Civil Defense Staff	15.09
Paying the PNAs debts to the private sector & the Reconstruction of Gaza	37.23
<b>Total</b>	<b>1,009.52</b>

Source: [http://www.lacs.ps/documentsShow.aspx?ATT\\_ID=5820](http://www.lacs.ps/documentsShow.aspx?ATT_ID=5820)

#### 4.1 Key developments in the consolidated balance sheet for banks

Table 4-1 summarizes the key items in the consolidated balance sheet for banks operating in the Palestinian Territory.

##### 1. Assets

The net assets of banks declined by \$105.7 million, down by 1.2% from the previous quarter, but up by 2.4% from the corresponding quarter of 2011 (a growth of \$208.2 million). Direct credit facilities grew by 5% compared to the previous quarter (standing at \$189 million). Conversely, deposits held by the Monetary Authority and banks dropped by 9.3% (335.5 million dollars) from the previous quarter. Meanwhile, the cash item saw an increase of 16.3% (standing at \$602.8 million).

In the meantime, portfolio investment declined by \$9.5 million due to a \$9.3 million drop in investment securities portfolio and a \$20,000 drop in trading securities portfolio. Conversely investment item grew by about 2% due to a \$4.3 million increase of investment in sister companies<sup>34</sup> and a \$1.6 million drop in the shares of minority stakes. Figure 4-1 displays the distribution of assets of banks at the end of Q2 2012.

<sup>34</sup> A sister company, according to the Banking Act, is a company in which a bank acquires 20% -50% of the shares or the voting power; or a company which is, along with a bank, controlled by other people who have a share or a voting power ranging from 20% to less than 50%. These people do not, however, publish financial statements.

## 4. The Banking Sector<sup>33</sup>

In Q2 of 2012, assets / liabilities of banks operating in the Palestinian territory declined by 1.2% from the previous quarter and by 2.47% from the corresponding quarter of 2011. The most significant changes of Q2 were in both assets and liabilities of the consolidated balance sheet for banks as summarized below:

##### Assets

- ✧ A growth of 16.3% in the cash item.
- ✧ A growth of 5.2% in net direct credit facilities.
- ✧ A decline of 16% in offshore assets of banks.
- ✧ A growth of 4.1% in assets of banks held by the Palestinian Monetary Authority.
- ✧ A growth of 0.7% in assets of banks operating in the oPt.
- ✧ A growth of 1.9% in total net investment.

##### Liabilities

- ✧ A drop of 0.7% in total holdings.
- ✧ A decline of 1.9% in the public (customers) deposits.
- ✧ A growth of 21.4% in the PMA's assets held by banks.
- ✧ A 1.6% decline in total capital (equity) of banks.

The number of banks operating in the Palestinian territory at the end of Q2 of 2012 remained 18, while one new branch was opened, bringing the number of branches and offices to 227 (163 branches and 64 offices).

<sup>33</sup> The data in this section is preliminary and subject to change.



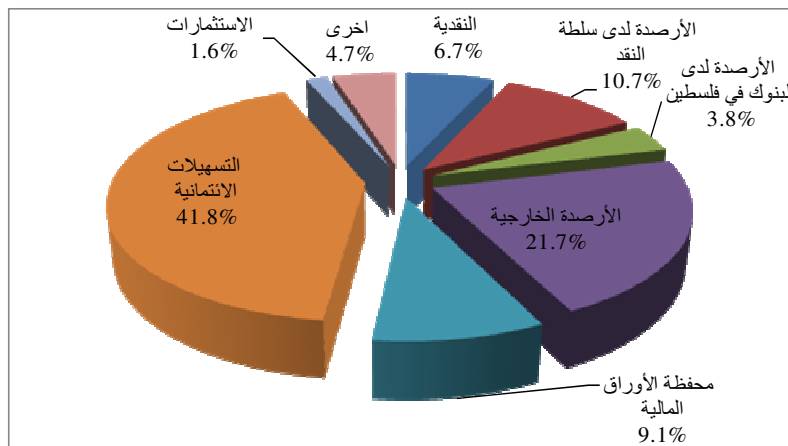
**Table 4-1: Consolidated balance sheet for the Palestinian banking system – from Q2 2011 to Q2 2012 (Million dollars)**

Item	2011			2012	
	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2
<b>Budget Statement</b>					
<b>Total assets <sup>(1)</sup></b>	<b>8,837.2</b>	<b>8,860.5</b>	<b>9,110.3</b>	<b>9,151.1</b>	<b>9,045.4</b>
Direct credit facilities	3,434.8	3,215.2	3,482.8	3,594.5	3,783.6
Deposits of Palestine Monetary Authority & Banks	3,502.2	3,722.2	3,743.7	3,600.3	3,264.8
- Deposits held by PMA	947.6	927.9	940.9	925.3	963.6
- Deposits held by Banks	291.8	259.3	335.3	337.9	340.4
- Banks' offshore deposits	2262.8	2535.0	2467.5	2337.0	1960.9
Portfolio	582.0	629.5	826.3	829.7	820.2
Cash and precious metals	539.6	545.4	496.7	518.5	602.8
Fixed assets	152.9	163.3	171.3	175.1	176.6
Investments	311.5	310.2	137.4	141.4	144.1
Bankers' acceptances	5.4	5.2	5.9	6.1	6.4
Other assets	308.7	269.5	246.2	285.6	246.9
<b>Total liabilities <sup>(2)</sup></b>	<b>8,837.2</b>	<b>8,860.5</b>	<b>9,110.3</b>	<b>9,151.1</b>	<b>9,045.4</b>
Total deposits of the public	6,950.3	6,820.5	6,972.5	7,045.4	6,911.5
Proprietorship (equity)	1,131.7	1,156.3	1,182.0	1,232.3	1,212.4
Deposits of PMA and Banks	452.8	474.8	646.5	530.5	582.0
Tax benefits & other allocations	167.1	173.8	171.1	186.7	185.6
Other liabilities	117.5	217.4	122.0	141.8	142.3
Executed and existing bankers' acceptances	17.8	17.7	16.2	14.5	11.6

Source: Palestine Monetary Authority – The consolidated balance sheet for banks.

<sup>(1)</sup> and <sup>(2)</sup> represent total assets (liabilities) minus allocations.

**Figure 4-1: Structure of the assets of banks-- end of Q2 2012**



Source: Palestine Monetary Authority – The consolidated balance sheet for banks

#### ❖ Direct credit facilities

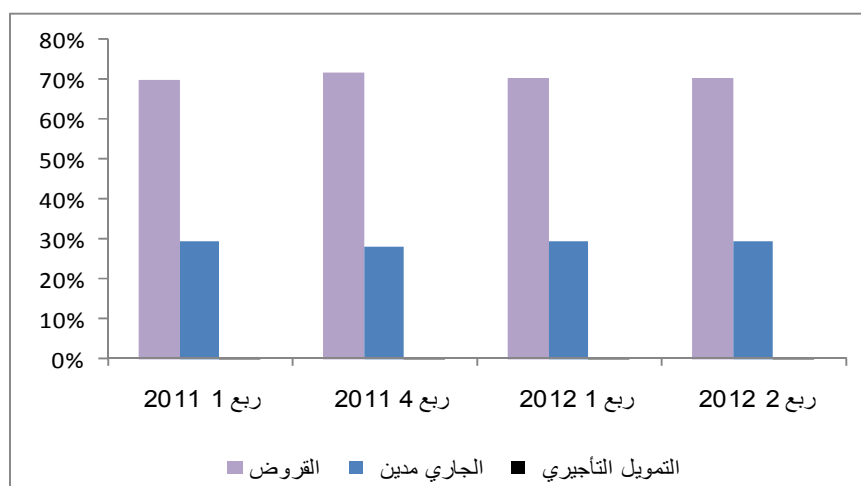
During Q2 of 2012, direct credit facilities continued their rising trend, making up 41.8% of the total assets of banks operating in the Palestinian Territory, coinciding with the PNA's persisting financial crisis. The government's share

rose by 2.5 percentage points from Q1 of 2012 (standing at \$3,783.6). Loans grew by about 70.4%, while overdraft facilities and lease financing saw a growth of 29.4% and 0.2%, respectively (see Figure 4-2).

On the other hand, the share of the Gaza Strip from direct facilities rose by 0.8 percentage points, constituting 9.7% of total net facilities;

thus, the West Bank continued enjoying 90.3% of the facilities (including facilities for the public sector and non-residents).

**Figure 4-2: Relative weight of the types of credit facilities**



Source: Palestine Monetary Authority – The consolidated balance sheet for banks

**Table 4-3: Distribution of direct credit facilities portfolio – from Q1 2011 to Q2 2012**

	2011				2012	
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2
(million dollars)						
<b>By Beneficiary</b>						
Public sector	915.7	1,118.1	856.4	1,108.9	1,121.0	1203.4
Resident private sector	2,116.8	2,256.2	2,303.8	2,318.2	2,419.0	2526.2
Non-Resident private sector	61.3	60.5	55.0	55.7	54.5	54.0
<b>By type of facility</b>						
Loans	2,169.7	2,316.2	2,347.1	2,496.0	2,526.1	2665.1
Overdraft	918.2	1,111.1	860.6	978.8	1,060.1	1109.9
Lease financing	6.9	7.5	7.5	8.0	8.2	8.5
<b>By currency</b>						
\$ US	1,873.3	2,011.5	2,009.8	2,206.7	2,209.4	2236.0
JD	320.5	454.0	419.5	404.9	427.8	538.0
NIS	879.8	948.6	764.4	851.2	935.0	985.5
Other currencies	21.2	20.7	21.5	20.0	22.8	24.1

Source: Palestinian Monetary Authority – The consolidated balance sheet of banks.

During this quarter, both the public and the private sectors retained their shares, with 31.8% and 68.2%, respectively (see Table 4-2). In terms of credit facilities currencies, data shows that the credit facilities granted in US dollars held the highest share (59%).

Table 4-3 shows that the real estate and construction sector took the lead of direct credit facilities (21.3%). The trade sector (both

internal and external) came second with a share of 21% (20%), while consumer loans represented 18.8%<sup>35</sup>

<sup>35</sup> Each sector's shares also include allocations, thus the figures shown in Table 4-2 might not match the figures of net credit facilities that appear in Table 4-3.

## 2. Liabilities

Liabilities of banks operating in the Palestinian Territory mainly involve the total public deposits (76.4%). These involved resident deposits (74%) and non-resident deposits (2.4%). Deposits of the public at the end of Q2 2012 totaled \$ 6.911 billion, down by 1.9% from the previous quarter, and by 0.6% from the corresponding quarter of 2011. Capital came second in terms of relative importance (13.4%) in liabilities. Net equity dropped by 1.6% from the previous quarter to \$1.2124 billion as a result of an increase in dividends. Despite the decline in net equity, the paid-up capital increased by about 2.3% (totaling \$ 890 million).

Foreign liabilities include deposits of non-resident customers, deposits of banks operating outside Palestine and outstanding debts.

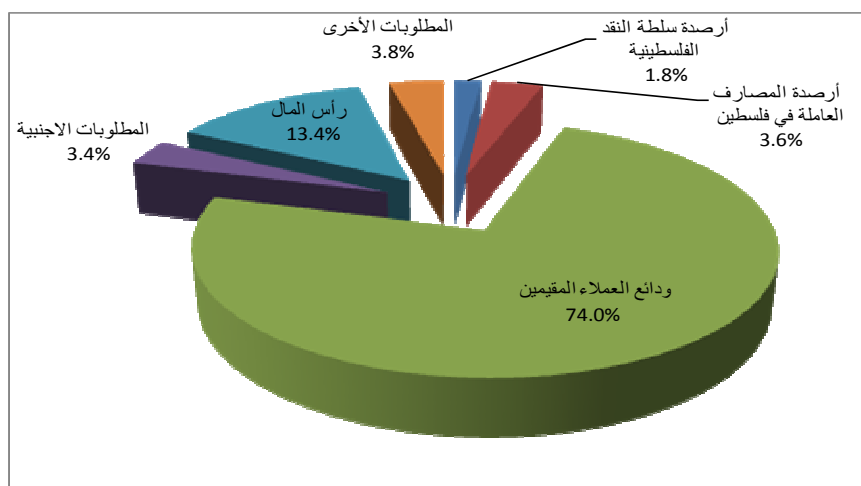
### Overseas holdings of banks

With \$1,960.9 billion, overseas holdings of banks represented 21.7% of total assets of banks operating in the Palestinian territory, down by 3.8 percentage points from the previous quarter. This decline coincided with an increase of the ratio of credit facilities to the total assets of banks by about 2.8 percentage points during the same period of comparison.

### Assets of banks held by PMA

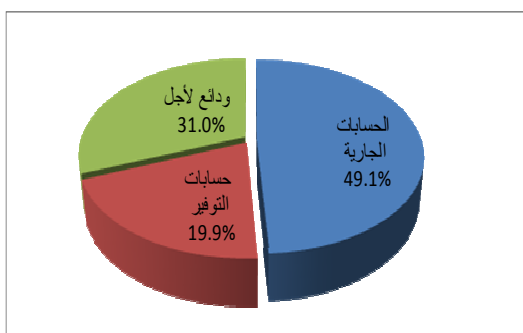
During Q2 2012, the assets of banks held by the PMA represented 10.7% of total assets of banks operating in the Palestinian Territory, totaling \$ 9963.6 million. These holdings were in the form of mandatory reserves (72.7%), current accounts (6.6%) and other accounts (20.7%).

**Figure 4-3: Structure of liabilities of banks operating in the Palestinian Territory —end of Q2 2012**



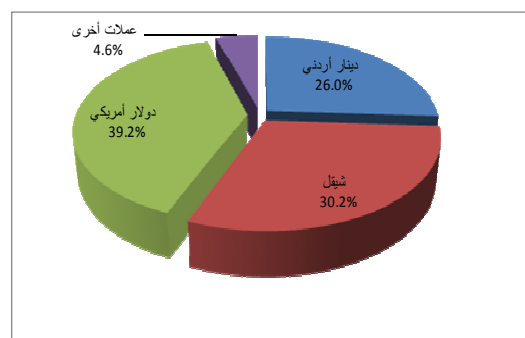
Source: Palestinian Monetary Authority - The consolidated balance sheet for banks.

**Figure 4-4: Distribution of public deposits by Type of deposit- as end of Q2 2012**



Source: Palestine Monetary Authority –The consolidated balance sheet for banks

**Figure 4-5: Distribution of public deposits by Currency - as end of Q2 2012**



Current (on-demand) deposits accounted for 49.1% of total public deposits. Time deposits represented 31%, while saving deposits made up 19.9% of the total public deposits (see Figure 4-5). By currency, with 39.2%, the U.S. dollar retained its dominance of public deposits. The Israeli shekel and the Jordanian dinar constituted 30.2% and 26%, respectively.

## 4.2 Performance indicators of the banking system

The consolidated balance sheet for banks operating in the Palestinian Territory reveals some improvements as well as some volatility

in the key indicators during Q2 2012. The consolidated balance sheet shows that the ratio of credit facilities to non-bank deposits continued its rising trend, to settle at 51%, up from 49.4% in the corresponding quarter of 2011. Likewise, the ratio of credit facilities (granted to the private sector) to the deposits of that sector grew to 40.5%, up from 36.2% in the corresponding quarter. By contrast, the ratio of customer deposits to total assets declined to 76.4%, down from 78.7% during the corresponding quarter 2011. Similarly, the share of overseas assets to total deposits fell to 62.2% compared to 31% in the corresponding quarter 2011.

**Table 4-4: Performance indicators of the banking system – from Q1 2011 to Q2 2012**

Indicator	(%)					
	2011				2012	
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2
Credit facilities / Non-bank deposits	44.7	49.4	47.1	50.0	51.0	54.7
Credit facilities of the private sector / private sector deposits	34.9	36.2	37.5	37.3	38.3	40.5
Overseas holdings / total deposits	33.9	31.0	34.8	32.4	33.2	26.2
Customer deposits / total assets	79.4	78.7	77.0	76.5	77.0	76.4

Source: Palestine Monetary Authority – The consolidated balance sheet for banks

- ❖ **Profits of banks operating in the oPt**  
The net revenues of banks operating in the oPt during Q2 2012 totaled about \$23.3 million, down by \$8.5 million from Q2 2011. The cumulative bank profits in quarters 1 and 2 in 2012 totaled \$61.4 million.

show that in the second quarter 2012, about 1 billion checks (200.604 million dollars) were presented for clearing, down by 2.8% in the number of checks and by 9% in the value of checks compared with the previous quarter. During the comparison period, the number and value of returned checks declined (see Table 4-5), echoing the effective application of the automated system of returned checks, which reduces returned checks through customer rating.

## 4.3 Clearing Houses Activity

Data from the Palestine Monetary Authority clearing houses in both Ramallah and Gaza

**Table 4-5: Number and value of checks presented for clearing & number and value of checks returned from Q1 2011 to Q2 2012**

Quarter	Checks presented for clearing		Returned checks		Returned / presented for clearing	
	No. (checks)	Value (\$ millions)	No. (checks)	No. (checks)	Value (\$ millions)	No. (checks)
Q1 2011	981,188	2,882.7	106,141	167.2	10.8	5.8
Q2 2011	1,001,249	3,059.2	115,883	175.6	11.6	5.7
Q3 2011	1,010,402	3,055.7	134,574	213.2	13.3	7.0
Q4 2011	1,055,827	2,870.8	131,518	202.1	12.5	7.0
Q1 2012	1,009,857	2,604.4	119,019	180.3	11.8	6.9
Q2 2012	1,038,177	2,370.1	111,283	161.6	10.7	6.8

Source: PMA, Monthly Statistical Bulletin

## 4.4 Palestine Stock Exchange

The *Economic and Social Monitor* studies three groups of financial indicators of the Palestine Stock Exchange and its developments:

### ❖ Indicators of the financial market

**Market capitalization<sup>36</sup>:** The share of market capitalization on the Palestine Stock Exchange in 2011 was 32% compared to 29% in 2010.

**Number of listed companies:** The number of companies listed on the Palestine Stock Exchange at the end of Q2 of 2012 was 47: 9 companies working in banking and financial services (one company added in this quarter); 11 manufacturing companies; 7 insurance companies; 8 investment companies; and 12 firms working in the service sector.

### ❖ Liquidity Indicators

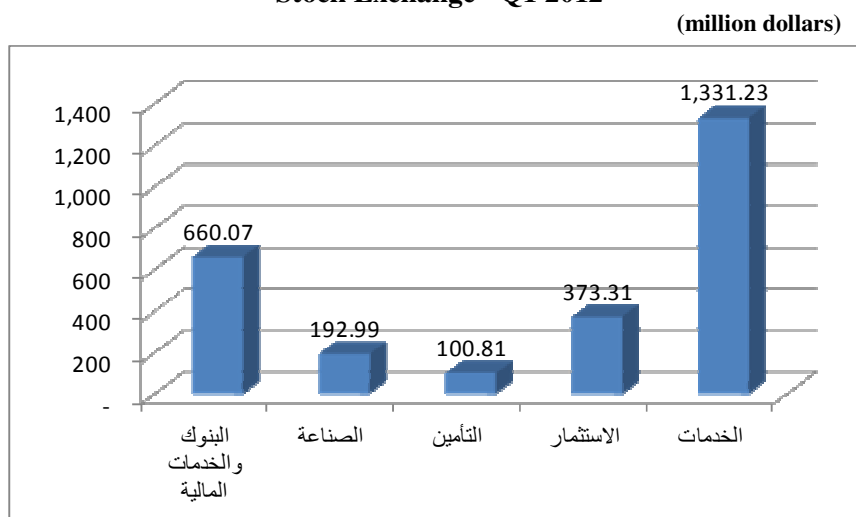
**Ratio of traded shares to GDP:** In Q2 of 2012, this ratio was 4.3% compared to 6.1% during the previous quarter.

**Turnover<sup>37</sup>:** In Q2 of 2012, this indicator declined to 2.8%, down from 3.4% in the previous quarter. By sector, the turnover of the investment sector was 4.7%; the banking and financial service sector stood at 4.3%; the investment sector at 2.9%; the service sector at 2.1%; and the industry sector at 1.2%.

**Degree of Concentration<sup>38</sup>:** The five largest companies on the Palestine Stock Exchange held 80% of the total value of shares traded in Q2 of 2012. These companies are: Palestinian Telecommunications Group (34%); Bank of Palestine (21%); Palestine Development and Investment (12%); Palestine Islamic Bank (7%); and Palestine Housing Finance Corporation (6%).

The market value of shares of companies listed on the Palestine Stock Exchange at the end of Q2 of 2012 totaled \$2.7 billion, down by 6% from the previous quarter. By sector, the service sector accounted for the largest share of the total market value (50%). The banking and financial services sector came second with 25% of total value (see Figure 4-6).

**Figure 4-6: Value of shares listed on Palestine Stock Exchange - Q1 2012**



Source: Palestine Stock Exchange [www.pse.com](http://www.pse.com)

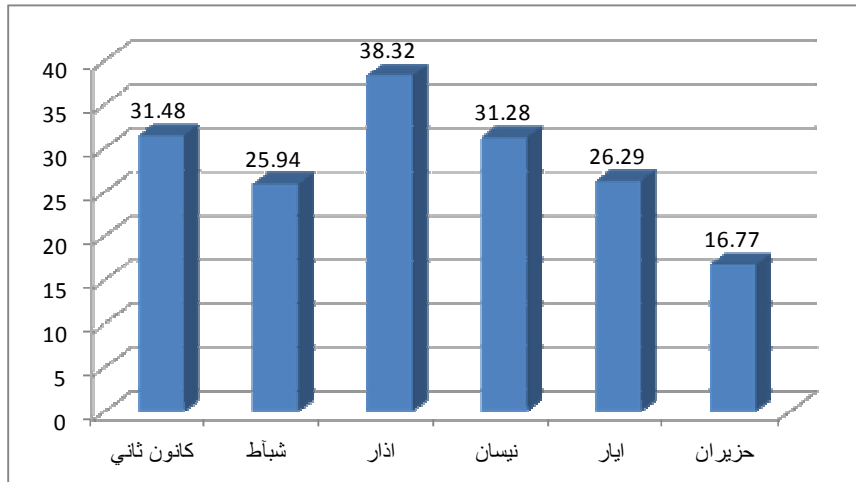
<sup>36</sup> This indicator is used to measure the importance and role of the financial market in an economy. It is calculated by dividing the market value of shares listed on the market to GDP at current prices. This indicator is calculated for the entire year rather than quarters.

<sup>37</sup> This indicator calculates the volume or value of shares traded on a stock exchange during a day, month or year.

<sup>38</sup> This indicator is used to measure the influence of some large companies on changes in stock market indices, especially the stock prices. The influence is measured by calculating the contribution of the top five or ten companies to the value of shares traded on the stock market.

**Figure 4-7: Value of shares traded on Palestine Stock Exchange – first and second quarters of 2012**

(million dollars)



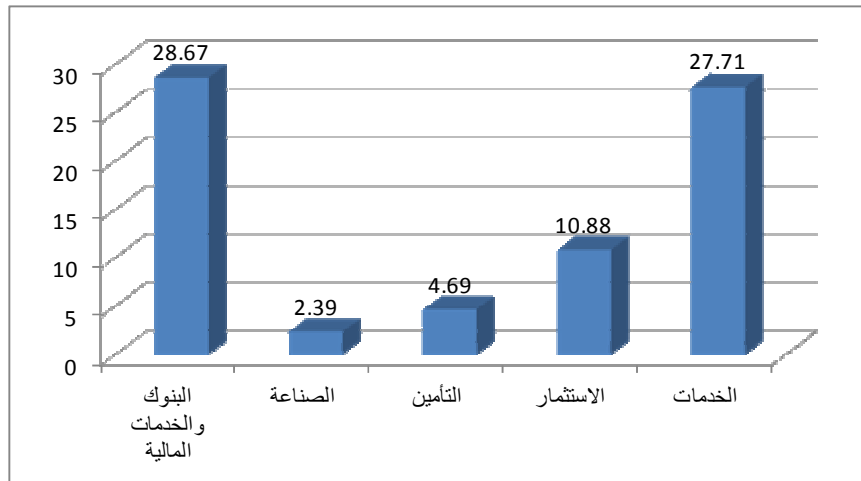
Source: Palestine Stock Exchange [www.pse.com](http://www.pse.com)

The number of shares traded on the Palestine Stock Exchange in Q2 of 2012 totaled about 40.14 million, down by 15% from the previous quarter. At the same time, the value of shares traded stood at \$74.34 million, down by 22% from the previous quarter (see Figure 4-7).

Regarding the value of shares traded by sector, the banking and financial services sector retained its leading position with 39% of total value of shares traded, while the service sector held 37% of total value of this item (see Figure 4-8).

**Figure 4-8: Value of shares traded on PSE by Sector – Q1 2012**

(million dollars)



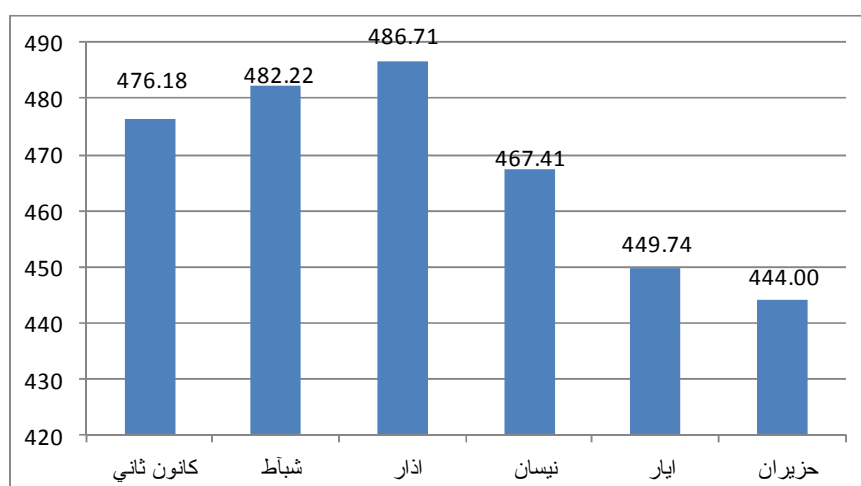
Source: Palestine Stock Exchange [www.pse.com](http://www.pse.com)

### Al-Quds Index

At the end of Q2 2012, Al Quds Index closed at 444.00 points, down by 42.71 points from the previous quarter (see Figure 4-9). The decline was an offshoot of the drop in indices and exchange values which was triggered by a

deterioration in the economic and political situation in the Palestinian Territory, in addition to the PNA's financial crisis, eventually leading to the refrain of business investment in the Palestinian Territory.

**Figure 4-9: Al-Quds Index - Qs 1 and 2 2012**



Source: Palestine Stock Exchange [www.pse.com](http://www.pse.com)

### **Textbox 6: Consequences of the disappearance of the 10 agora unit from the Palestinian market**

What are the consequences of the disappearance of the 10 agora unit from the Palestinian market? Does this disappearance impact cash prices? Does this absence affect different groups of people evenly?

These questions are particularly important given the current circumstances in the Palestinian territory which were reflected in the protests against high prices and low standards of living. This textbox tries to answer these questions.

The tenagora is the smallest unit of the Israeli currency, representing 1/10 of the Israeli shekel. Back in 2008, the Bank of Israel recalled the five agora unit (though it remained in circulation until 2011). According to the Bank of Israel, recalling the 5 agora came as a result of a questionnaire conducted by the Bank. 80% of respondents supported recalling this unit from the market. In addition, the costs of coining this unit (16 agora) was well beyond its market value<sup>39</sup>.

The ten agora unit is the most circulated unit in Israel: the number of coins of this unit constitutes more than half of the entire number of other coins traded. The ten agora is mainly used in public transport<sup>40</sup>. This unit had disappeared from the Palestinian market around 15 years ago. Since then, the smallest category of cash available for trading is the 50agora unit.

Small currency units are important for ensuring fair pricing of goods and services. The smaller the unit, the more accurate the price. However, the cost of minting might exceed the value of the unit; thus the central bank must strike a balance between the impact of the availability of small units on the effectiveness of pricing, on the one hand, and the cost of minting, on the other.

The Palestine Monetary Authority does not, of course, bear the cost of coining the 10agora. However, it still bears the costs of transporting large quantities of this unit from the Bank of Israel to the Palestinian territory, as well as the cost of returning them if they are superfluous or when they need to be substituted. Transportation costs may be relatively high with such a small unit. On the other hand, the Bank of Israel, which bears the cost of minting, receives seigniorage, which the PMA does not receive. However, given the little value of this unit, the Palestinian economy does not lose that much. Besides, the loss of seigniorage in the oPt is a feature of all units and of all traded currencies.

<sup>39</sup> <http://www.bankisrael.gov.il/press/eng/070716/070716e.htm>

<sup>40</sup> <http://www.boi.org.il/he/Currency/DocLib/skira10e.pdf>

The absence of small units often triggers an increase in prices. For example, if the cost of producing a commodity is 2.70 shekels and if a merchant chooses a margin profit of 50 agora, then the price of this commodity becomes 3.20 shekels. However, this price is not possible for the absence of the ten agora. In this case, the price is rounded up to 3.50 shekels (where the 50 agora is the smallest unit available). This represents a 9% increase in the price. In case that this commodity is essential (e.g. needed by the consumer thirty times a month), the availability of the 10 agora can save 9 shekels a month (which is not meager for poor households). On the other hand, small units could allow stronger competition, such that a retailer might be willing to lose 20 or 30 agora of profit for the benefit of the consumer, but unwilling to lose half a shekel.

During the last thirty years, several countries (such as France, Britain and Australia) disposed of their smallest units of currency. However, the value of these units was less than half a U.S. penny<sup>41</sup>. In the United States, the penny coin, which represents 1/100 of the U.S. dollar (less than 5 agora), is still in circulation.

Many studies in the United States were conducted to examine the impact of removing the penny from circulation. One of these studies found that such a move would result in a loss of hundreds of millions of dollars<sup>42</sup>. Another study, conducted in Pennsylvania, concluded that, due to the low value of their purchases in every visit to the supermarket (\$ 5 or less), low-income earners will be the most affected when prices are rounded up in case of removing the penny from circulation<sup>43</sup>.

Studies are also available on the implications on the European markets when prices were rounded up to the nearest unit of the Euro in 2002<sup>44</sup>. The European Commission's Department of Statistical Services found that rounding up led to a rise in prices in general, and that the increase in prices was higher in the service sector and in the basket of cheap goods that are purchased frequently<sup>45</sup>.

It should be noted that the cost of minting one US nickel (a five-cent coin) was 7 cents in 2006. Still, its positive impact on pricing justifies its circulation<sup>46</sup>.

It is very bizarre that Israel, which has a per capita income of NIS 107 thousand, still uses the ten agora coin while this unit is not available in the Palestinian territory where the per capita income is barely 8 thousand shekels.

The disappearance of the 10 agora in the Palestinian territory was not the result of a deliberate decision of removing it from circulation. Now, however, it seems that there is a need for justifications that allow its recirculation.

Undoubtedly, the Palestinian consumer, to some degree, is negatively affected by the absence of small units as prices are usually rounded up rather than down. Even if the price is, for example, 220 agora, it is rounded up to 250 agora rather than rounding it down to 200 agora.

The relatively strong influence on the Palestinian consumer is attributed to two reasons: First, the bulk of the cash expenditure of the Palestinian consumer goes to food (34% in the West Bank and 40% in Gaza) and transport (12%). These expenses are frequent and they involve small payments.

Second, the purchases of the poor households are more frequent and they involve smaller accounts compared to the purchases of rich households. These two factors lead to raising the cost of rounding up for citizens in general and the poorer echelons of society in particular.

Reintroducing the 10-agora unit in the Palestinian market requires a meticulous examination of the economic feasibility. This entails drawing a comparison between the cost of reintroducing this unit, on the one hand, and the benefit of reducing prices and improving the pricing process, on the other. Given the present analysis and evidence, it turns out that the benefits can substantially outweigh the detriments.

<sup>41</sup> Based on a study by Raymond Ombra [http://college.holycross.edu/eej/Volume27/V27N4P433\\_442.pdf](http://college.holycross.edu/eej/Volume27/V27N4P433_442.pdf) regarding the removing of the penny from U.S. currency system, the value of the units in the examples were equal to half a U.S. penny.

<sup>42</sup> [http://college.holycross.edu/eej/Volume27/V27N4P433\\_442.pdf](http://college.holycross.edu/eej/Volume27/V27N4P433_442.pdf)

<sup>43</sup> [http://college.holycross.edu/RePEc/eej/Archive/Volume33/V33N1P147\\_152.pdf](http://college.holycross.edu/RePEc/eej/Archive/Volume33/V33N1P147_152.pdf)

<sup>44</sup> It is important to note that the impact of removing a small unit from circulation, and the associated process of rounding up prices, can affect prices only once without having a permanent impact. It does not affect the rate of inflation. This is probably the reason why economists do not pay much attention to it.

<sup>45</sup> <http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=OJ:C:2003:036:0002:0017:EN:PDF>

<sup>46</sup> [http://college.holycross.edu/RePEc/eej/Archive/Volume33/V33N1P147\\_152.pdf](http://college.holycross.edu/RePEc/eej/Archive/Volume33/V33N1P147_152.pdf)



## 5. Investment Indicators

### 5.1 Company Registration

The Ministry of National Economy registers companies in the occupied Palestinian territory under two different laws in effect in the West Bank and the Gaza Strip<sup>47</sup>. This volume of the *Monitor* reviews the new companies registered in Q2 of 2012 in the West Bank only, because the Ministry of

Economy in Ramallah does not have any data on the registration of companies in the Gaza Strip. The number of registered companies in the West Bank in this quarter was 278, down by 13% from the previous quarter, and down by 25% from the corresponding quarter of the previous year (see Table 5-1).

**Table 5-1: Development of the number of new companies registered in the West Bank during the years 2008-2012**

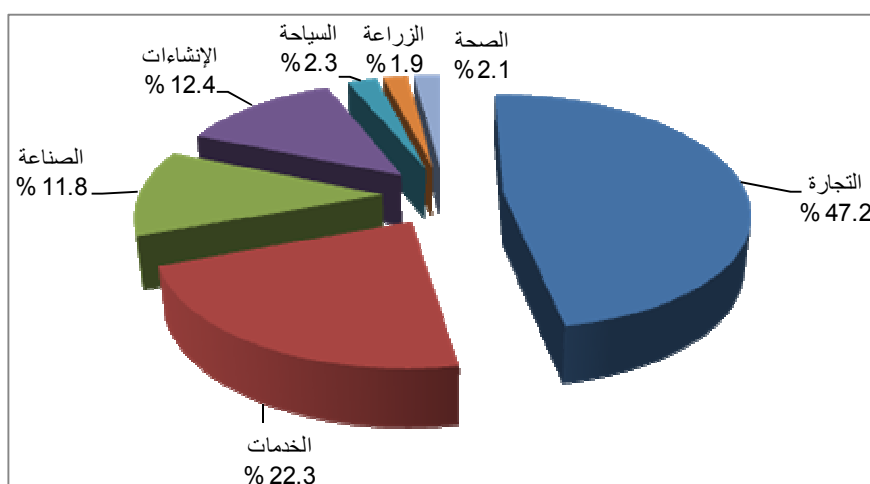
Quarter	2008	2009	2010	2011	2012
1	247	454	334	389	319
2	334	412	428	373	278
3	315	349	164	287	
4	287	438	290	337	
<b>Total</b>	<b>1,183</b>	<b>1,653</b>	<b>1,216</b>	<b>1,386</b>	

Source: Ministry of National Economy- Ramallah, Department of Company Registration, 2012.

The capital of newly-registered companies in the West Bank in Q2 of 2012 totaled 37.3 million Jordanian dinars<sup>48</sup>, down by 57% from the previous quarter<sup>49</sup>. With respect to the distribution of the capital by sector, data available shows that with a share of 47% (JD 17.6 million), the trade sector was the largest

contributor of the capital of newly-registered companies. The services sector ranked second with a share of 22% (JD 8.3 million). The construction sector and the industry sector came third and fourth, with 12.4% and 11.8% (4.6 and 4.4 million dinars), respectively (see Figure 5-1).

**Figure 5-1: Percentage distribution of the capital of new companies registered in the West Bank- by Economic Activity, Q2 2012**



Source: Ministry of National Economy- Ramallah, Department of Company Registration, 2012.

<sup>47</sup> Jordanian Companies Law No. (12) of 1964 is applied in the West Bank, while the Companies Law No. (18) of 1929 is applied in the Gaza Strip.

<sup>48</sup> In 2011, companies were registered in three currencies: the Jordanian dinar, the U.S. dollar and the euro. The following exchange rate are used: US dollar/JD 0.70644, Euro/JD 0.90759)

<sup>49</sup> The significant rise in the value of capital in this quarter relative to the previous quarter is attributed to the registering of a new company with a capital of \$ 30 million (JD 21.2 million): Reach for Investment and Development (Reach Holding) in the first quarter of 2012

Concerning the legal form of companies registered in Q2 of 2012, data indicates that 120 companies took the form of public ordinary companies, 153 were private joint stock companies, and 5 foreign joint private stock companies. Each of the public ordinary

companies and the joint private stock companies acquired 47% of the total capital of the newly-registered companies, while foreign joint private stock companies acquired only 6% (see Table 5-2).

**Table 5-2: Distribution of the value of capital of companies registered in the West Bank- by Legal Form: 2011 and Qs 1 & 2 2012**  
(JD millions)

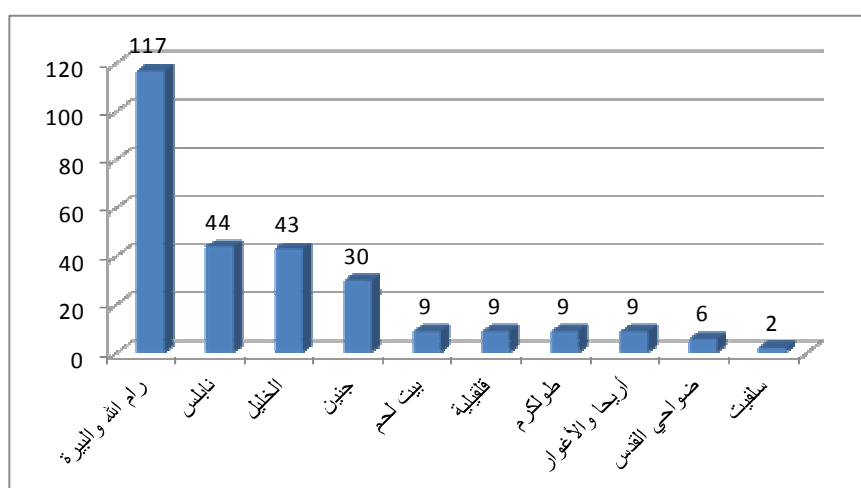
Year	Legal form				Total
	Public Ordinary	Private Shareholding	Public Shareholding	Foreign Private Shareholding	
Q1 2011	19.505	61.200	0	0.070	80.775
Q2 2011	20.306	32.259	0	0.920	53.486
Q3 2011	17.936	20.610	0	0.360	38.906
Q4 2011	16.402	21.176	0	9.496	47.074
<b>2011</b>	<b>74.149</b>	<b>135.254</b>	<b>0</b>	<b>10.846</b>	<b>220.249</b>
Q1 2012	15.514	35.488	5.000	30.110	86.112
<b>Q2 2012</b>	<b>17.580</b>	<b>17.594</b>	<b>0</b>	<b>2.123</b>	<b>37.296</b>

Source: Ministry of National Economy- Ramallah, Department of Company Registration, 2012.

With regard to the distribution of these companies by governorate, the 2012 second quarter data show that the largest contributor was the governorate of Ramallah (42%), while Hebron and Nablus ranked second, with 16% each (see Figure 5-2).

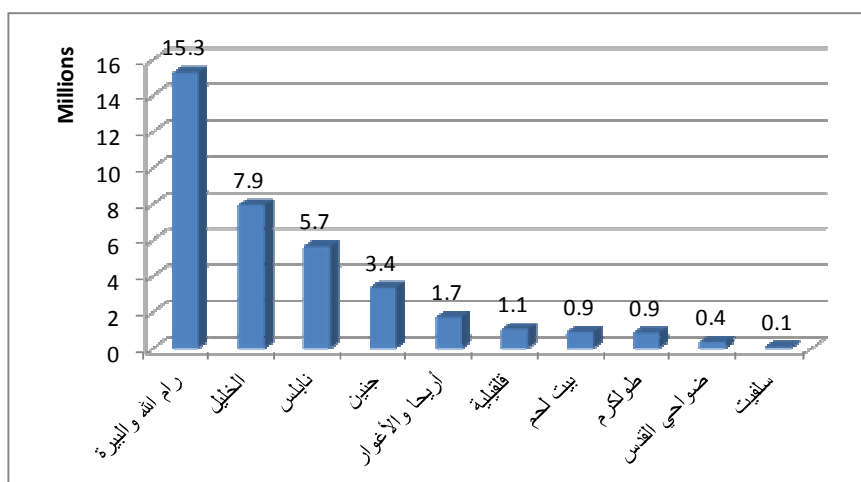
Regarding the distribution of the capital of newly-registered companies by governorate, data demonstrates that Ramallah held the major share (41% of total capital). The second largest contributor was Hebron (21%). Nablus and Jenin came third and fourth, with 15% and 9%, respectively (see Figure 5-3).

**Figure 5-2: Distribution of newly-registered companies in the West Bank by Governorate- Q2 2012**



Source: Ministry of National Economy- Ramallah, Department of Company Registration, 2012.

**Figure 5-3: Percentage distribution of capital of newly-registered companies in the West Bank– by Governorate, Q2 2012 (JD millions)**



Source: Ministry of National Economy- Ramallah, Department of Company Registration, 2012.

## 5.2 Building License

The number of building licenses issued during a given period may be taken as a significant indicator of investment activity in general and investment in the housing sector, in particular. The number of building licenses changes seasonally- increasing in the second and third quarters (during summer), while declining in the first and fourth quarters. Besides, the number of licenses issued in the oPt does not include all building activities in the construction sector, since part of the construction activities, especially in rural areas, is not registered or licensed.

Data of building licenses shows an increase of 0.8% in the number of building permits in the West Bank during Q2 2012 compared to the previous quarter and a growth of 8.7% over the corresponding quarter of 2011. The total area licensed during the first quarter of 2012 was 870 thousand square meters, down by about 11% from the previous quarter, but up by 0.3% from the corresponding quarter of 2011. The number of licensed residential units (both new and existing) totaled 3649, compared to 3848 in the previous quarter and 3718 in the corresponding quarter 2011.

**Table 5-3: Number of building licenses issued in the oPt: 2011-2012**

Indicator	2011	2012	
	Q2	Q1	Q2
<b>Total licenses issued</b>	<b>2,015</b>	<b>2,172</b>	<b>2,190</b>
Residential buildings	1,816	1,904	1,930
Non-residential buildings	199	268	260
<b>Total licensed areas (1000 Sq. m)</b>	<b>867.3</b>	<b>976.8</b>	<b>870.1</b>
No. of new units	2,972	3,317	3,006
Area of new units (1000 Sq. m)	525.7	618.2	518.6
No. of existing units	746	526	643
Area of existing units (1000 Sq. m)	128.0	109.0	106.3

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics (2012): Building Licenses Statistics, Ramallah - Palestine.

### 5.3 Cement Import

The Q2 of 2012 saw a 7% increase in the quantity of cement that had been allowed into Gaza compared to the previous quarter. This quantity represents a 18.4% increase over Q2 2011. In the West Bank, the quantity of

cement imported grew by 34.5% over the previous quarter, but declined by 10.4% compared to the corresponding quarter of 2011 (see Table 5-4).

**Table 5-4: West Bank and Gaza's Imports of Cement: 2009-2012 (thousand tons)**

Period	West Bank	Gaza	oPt
<b>2009</b>	1,230	0	1,230
Q1/2010	301.6	0	301.6
Q2/2010	381.5	0.6	382.1
Q3/2010	312.9	1.0	313.9
Q4/2010	344.1	2.7	346.8
<b>2010</b>	1,340.1	4.3	1,344.4
Q1/2011	296.8	2.6	299.4
Q2/2011	381.4	11.4	392.8
Q3/2011	294.7	15.3	310.0
Q4/2011	308.8	15.3	324.1
<b>2011</b>	1,281.7	44.6	1,326.3
Q1/2012	254.3	12.6	266.9
Q2/2012	341.9	13.5	355.4

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics: Administrative records, 2012. Ramallah, Palestine.

### 5.4 Car Registration

This section tallies the number of cars (new or used) registered for the first time in the West Bank and imported from abroad. This indicator can mirror the economic situation of the population, on the one hand, and the degree of reliability and optimism about the future economic conditions, on the other. Because cars are expensive, they are often purchased through borrowing from banks. This indicator thus reflects the confidence of both people and banks in the sustainability of employment and the ability to pay obligations.

During Q2 of 2012, 3,628 new and used cars were registered in the West Bank, down by 3% from the previous quarter and by 28% from the corresponding quarter of 2011. Forty-four percent of cars registered in the West Bank during this quarter were used cars imported from abroad, while 37% were new cars imported from abroad, and the rest (16%) were used cars purchased from the Israeli market.

**Table 5-5: No. of new and used cars newly-registered in the West Bank**

	Cars from international market (new)	Cars from international market (used)	Car from the Israeli market (used)	Total
<b>Q2 2011</b>	<b>1,505</b>	<b>2,980</b>	<b>575</b>	<b>5,060</b>
<b>Q1 2012</b>	<b>1,050</b>	<b>2,080</b>	<b>612</b>	<b>3,742</b>
April	333	466	265	1,064
May	622	295	188	1,105
June	404	827	228	1,459
<b>Q2 2012</b>	<b>1,359</b>	<b>1,588</b>	<b>681</b>	<b>3,628</b>

Source: Department of Customs and Excise, unpublished data.

## 5.5 Hotel activity

The total number of hotels fell to 98 at the end of Q2 2012, down from 102 during the previous quarter. In this period, the number of guests totaled 158,167: 16.5% were Palestinians and 32.7% came from the European Union countries. The number of guests was up by 20.1% from the previous quarter and by 37% from the corresponding quarter of the previous year (see Table 5-6).

During this quarter, the number of nights spent in hotels totaled 373,071, including 14.4% occupied by Palestinians, 35.8% by European Union nationals, and 8.3% by United States and Canadian nationals. This is a 10.2%

growth over the corresponding quarter and 28.8% over the previous quarter. The average length of stay was 2.4 nights per guest, while the highest average was 4 nights per guest in June 2012 in the hotels of Gaza.

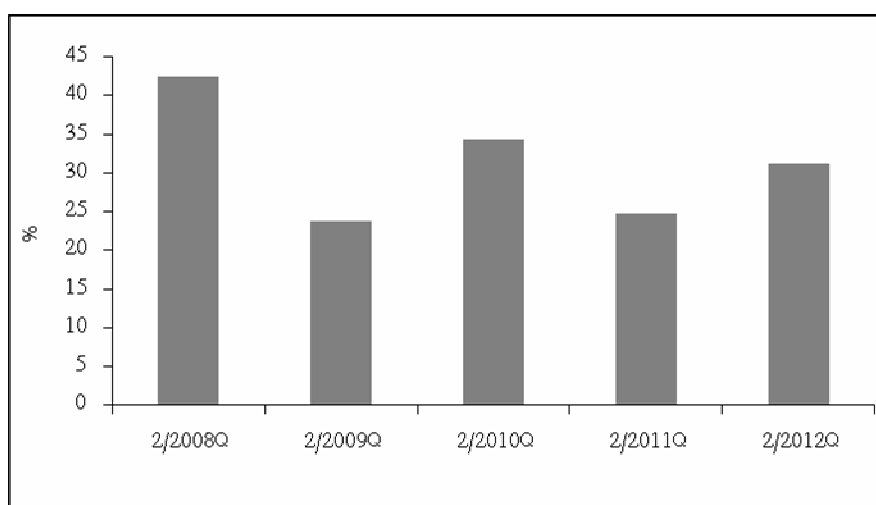
The average room occupancy was 1,778.9 rooms per day (i.e. 31.2% of total available rooms during the second quarter 2012) (see Figure 5-4). With a percentage of 45.4%, hotels of southern West Bank governorates accommodated the largest number of guests; and those of Jerusalem, central West Bank, northern West Bank and Gaza accommodated 34%, 16%, 16%, 4.2% and 0.7%, respectively.

**Table 5-6: Key Hotel Indicators in the oPt – Qs 1 & 2 2012 and Q2 2011**

Indicator	Q2 2012	Q1 2012	Q2 2011
No. of operating hotels/ end of Q	98	102	98
Average no. of employees/ during Q	2,672	2,535	2,215
No. of guests	158,167	115,433	131,659
No. of nights stayed	373,071	289,683	338,639
Average room occupancy	1,778.9	1,260.8	1,335.9
Average bed occupancy	4,099.7	3,183.3	3,721.3
Room occupancy %	31.2	22.4	24.8
Bed occupancy %	32.1	25.5	33.2

Source: PCBS, 2012: Hotel Activity in the oPt

**Figure 5-4: Hotel Room Occupancy Rates, second quarters of 2008, 2009, 2010, 2011 and 2012**



Source: PCBS, 2012: Hotel Activity in the oPt

## Textbox 7: Crisis of the Jerusalem District Electricity Company

Jerusalem District Electricity Company is one of the most important Palestinian institutions that has survived the Israeli occupation. The company was founded in 1914 during the Ottoman rule and continued providing its services during the British Mandate. The Israeli occupation would pressure the company to stop generating electricity. These pressures involved denying the import of spare parts, constraining licenses needed to run the generators and litigating it under the pretext of polluting the environment. These arbitrary, forced the company to stop producing electricity, limiting its activities to distributing electricity. The company currently buys 95% of its electricity from Israel, and the remainder is purchased from Jordan<sup>50</sup>. The company's coverage involves 25% of the area of the West Bank, including Jerusalem, Ramallah, Jericho and Bethlehem, in addition to Israeli-controlled areas (C) located around these cities. JDEC provides services for more than 220 thousand subscribers<sup>51</sup>.

DEC has high debts, a problem triggered by the lack of full commitment of subscribers to pay electricity bills in due time; thefts; and the failure of a large number of residents of villages and camps to pay their dues. This ultimately leads to the accumulation of debts and interests owed to the Israeli Electricity Company<sup>52</sup>.

On August 6, 2012, JDEC received a written warning from the Israeli Electricity Company to the effect that the latter would intermittently cut the power off as a first step to recuperate debts followed by actions to foreclose JDEC's assets and bank deposits if the JDEC didn't pay its dues (a sum of 423-430 million shekels)<sup>53</sup>.

There are several factors that lead to this debt problem:

- ✧ The inability of the Palestinian National Authority to pay its debts to the JDEC, which totaled 120 million shekels<sup>54</sup>. The PNA has also failed to pay the accumulated debts of the refugee camps (250 million shekels) and its failure to pay the tariff variance in Jericho (where the PNA decided to reduce electricity tariff by 40% promising that the PNA itself will pay the difference to the JDEC)<sup>55</sup>.
- ✧ Electricity theft by some villagers and residents of refugee camps in the company's concession areas, the value of thefts totaling 10 million shekels a month<sup>56</sup>. By governorate, the rate of thefts in 2011 was distributed as follows: Jerusalem 34%, Ramallah 24%, Bethlehem 24% and Jericho 23%<sup>57</sup>. The ongoing attacks on the networks represent another source of drain.
- ✧ Technical electricity loss which occurs as a result of wearing out in networks and transformers. The rate of loss is estimated at 10% of the power that is being purchased<sup>58</sup>.

Several meetings between competent authorities (such as the Prime Minister, the Ministry of Finance, the Energy Authority, the Ministry of the Interior, and others) to discuss the debt crisis were concluded with recommendations, including:

- ✧ JDEC, in coordination with the Energy Authority, would launch a promotional campaign targeting defaulters, allowing them debt rescheduling with long-term installments, in addition to granting incentives to subscribers who pay their obligations in due time.
- ✧ Amending the Electricity Act, such that theft and vandalism are punished as crimes with a prison sentence or fines<sup>59</sup>. The recently issued presidential decree was meant to launch a campaign to collect accumulated debts backed by security services<sup>60</sup>.
- ✧ Both JDEC and the Ministry of Finance agreed on debt repayment mechanism that involves monthly payments. In August 2012, the PNA has transferred 20 million shekels to the Company; however, it failed to pay its dues in September, which threatens to revive the debt crisis<sup>61</sup>.

<sup>50</sup> <http://www.jdeco.ps/Ar/CompanyHistory.aspx>

<sup>51</sup> <http://www.alquds.com/news/article/view/id/378640>

<sup>52</sup> <http://www.thisweekinpalestine.com/details.php?id=1661&ed=113&edid=113>

<sup>53</sup> <http://www.alhayat-j.com/newsite/details.php?opt=7&id=181869&cid=2688>

<sup>54</sup> <http://www.jpost.com/Sci-Tech/Article.aspx?id=281267>

<sup>55</sup> <http://www.al-ayyam.com/pdfs/21-6-2011/p19.pdf>

<sup>56</sup> <http://www.alquds.com/pdfs/pdf-viewer/2012/10/9/#/2/zoomed>

<sup>57</sup> <http://www.jdeco.ps/Ar/NewsPaper.aspx>

<sup>58</sup> <http://www.alquds.com/news/article/view/id/382676>

<sup>59</sup> <http://www.maanneews.net/eng/ViewDetails.aspx?ID=513317>

<sup>60</sup> <http://www.alquds.com/pdfs/pdf-viewer/2012/10/9/#/2/zoomed>

<sup>61</sup> <http://www.maanneews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=524891>

## 6. Prices and Purchasing Power

### 6.1 Consumer prices

Indices of consumer prices in the Palestinian Territory in Q2 of 2012 was down by 0.45% from the previous quarter, but up 2.60% from the corresponding quarter of the previous year. The commodity group which had the strongest

influence on indices was the food and soft drinks group, falling by 1.94% from the previous quarter but hiking by 1.99% compared to the corresponding quarter of 2011 (see Table 6-1).

**Table 6-1: Average Change in CPI in the Palestinian Territory by Commodity Group (Base Year: 2004 = 100)**

Group	Change in Q2 2012 over Q1, 2012	Change in Q2 2012 over Q2 2011
Food Stuff and soft drinks	(1.94)	1.99
Alcohol beverages and Tobacco	0.91	5.09
Textiles, apparels, and footwear	(0.13)	0.99
Housing and related supplies	0.93	4.64
Furniture & home products and appliances	0.14	0.08
Medical care	0.88	3.01
Transportation & travel	0.97	2.14
Telecommunications	(0.08)	0.46
Recreational & cultural goods & services	0.40	0.34
Educational Services	1.41	6.97
Restaurant, Cafe, and Hotel Services	0.12	4.23
Miscellaneous goods and services	0.65	5.62
<b>General CPI</b>	<b>(0.45)</b>	<b>2.60</b>

Source: PCPD.

\* Figures in brackets indicate negative values (decline in prices)

**Table 6-2: Price movement of main commodity groups— Qs 2 and 1 of 2012**

Consumer group	Percentage Change (Q1 2012 – Q2 2012)
Automobiles fuel	3.34
Domestic fuel	1.21
Fresh Vegetables	(7.70)
Fresh Meat	(1.19)
Sugar	(4.76)
Rice	(2.52)
Fresh Chicken	1.42
Flour	(1.81)
Dairy Products & eggs	(1.03)
Fresh Fruit	(2.48)

Source: PCBS.

Prices of basic consumer commodities had undergone various changes during Q2 of 2012. Table 6-2 tallies the movement of prices of some commodity groups in the Palestinian

Territory during the second quarter of 2012 compared to the previous quarter. The prices of fresh vegetables fell by 7.70%, where as the price of carrots showed a significant increase

of 33.73% (the price of Israeli carrots was 2.13 shekels / 1 kg during April 2012). Prices of fresh fruit declined by 2.48%. The price of bananas, in particular, dropped by 14.74% (the price of large Israeli bananas was NIS 3.26 / 1 kg during June). Likewise, there was a 9.89% decline in the prices of olive oil (the price of local olive oil was 27.66 shekels / 1 kg during June). By contrast, the price of fresh chicken increased by 1.42% (the price of one kilo of local skinned fresh chicken was 17.10 shekels during May). Similarly, prices of car fuel edged up by 3.34% (the price of unleaded gasoline 95 octane stood at 7.70 Israeli shekels / 1 liter during April) (see table 6.2).

## 6.2 Producer Prices and Wholesale Prices

The Wholesale Price Index (the sale price to retailers or to producers, including VAT and freight/shipping costs) dropped by 2.45% during Q2 2012 compared to the previous quarter. This resulted from a 8.38% decline in the prices of agricultural commodities (which constitute 29% of the wholesale price index). In contrast, prices of manufactured goods rose by 0.53% (which represent 70% of the wholesale price index). Likewise prices of mining and quarrying increased by 1.32%, and those of fishing saw a 2.82% increase. On the other hand, the index of wholesale prices dropped by 0.20% from the corresponding quarter of the previous year, while the prices of both imported goods and locally produced goods fell by 0.37% and 4.26%, respectively.

The Producer Price Index (prices received by domestic producers for their output after all taxes are deducted, including VAT and freight/shipping costs) posted an increase of 0.40% during Q2 of 2012 compared to the previous quarter. This rise occurred as a result of: 1) a 0.80 hike in the prices of manufactured goods (which represent 61.66% of the producer price basket); and 2) a 6.06% increase in the prices of fish and shrimp (which constitute 0.20% of the producer price basket). Meanwhile, the prices of agricultural commodities (which constitute 36% of the producer price basket) dropped by 0.30%. At the same time, prices of mining and quarrying (which constitute 2.13% of the product price basket) remained unchanged. The increase in producer prices was a result of an increase in both imported and locally produced goods by 2.35% and 0.21%, respectively.

## 6.3 Construction and Road Costs Index

The construction cost index measures the changes that occur in the prices of construction materials and services. During Q2 of 2012, the construction cost index (for residential and non-residential units) in the West Bank saw a slight increase of 0.06% over the previous quarter. There is no updated data on the Gaza Strip.

The road cost index detects changes in the prices of materials and services used in the construction of roads in the West Bank. This index rose by 0.91% in the second quarter of 2012 over the previous quarter. Again, there is no updated data on the Gaza Strip (see Table 6-3).

**Table 6-3: Average monthly and quarterly percentage changes in the Construction and Road Costs Index (CRCI) in the West Bank**

(Base Month: January 2007 = 100)

Period	CRCI		Monthly Percentage Change		Quarterly Percentage Change	
	Construction cost	Road cost	Construction cost	Road cost	Construction cost	Road cost
January 2012	113.35	111.76	0.34	(0.19)		
February 2012	113.52	113.24	0.15	1.32		
March 2012	113.52	113.79	0.00	0.48		
<b>Q1 average</b>	<b>113.46</b>	<b>112.93</b>			<b>0.26</b>	<b>1.01</b>
April 2012	113.46	113.85	(0.05)	0.05		
May 2012	113.76	114.02	0.26	0.15		
June 2012	113.39	114.00	(0.33)	(0.02)		
<b>Q2 average</b>	<b>113.54</b>	<b>113.96</b>			<b>0.06</b>	<b>0.91</b>

Source: PCBS, (2011).

\*Figures in brackets indicate negative values.



## 6.4 Prices and purchasing power<sup>62</sup>

The index of consumer prices declined by 0.45% in the second quarter of 2012 compared to the previous quarter. At the same time, this quarter saw a growth of 1.31% in the exchange rate of the dollar against the shekel (standing at 3.82 shekels), which improved the

purchasing power of the US dollar and the Jordanian dinar. The dollar denominated purchasing power improved by 1.77% compared to the previous quarter<sup>63</sup> (See Table 6-4).

**Table 6-4: % Change in Purchasing Power and Exchange Rates of \$ U.S. and JD against NIS**

Period	Inflation rate*	\$ US /NIS			JD / NIS			
		Average exchange rate	Change in exchange rate (%)	Change in purchasing power (%)	Average exchange rate	Change in exchange rate (%)	Change in purchasing power (%)	
2011	Q1	0.36	3.60	(0.50)	(0.86)	5.09	(0.20)	(0.56)
	Q2	(0.05)	3.44	(4.52)	(4.48)	4.85	(4.81)	(4.76)
	Q3	0.74	3.55	3.23	2.49	5.01	3.23	2.49
	Q4	1.20	3.65	2.76	1.56	5.14	2.76	1.56
2012	<b>Q1</b>	<b>1.10</b>	<b>3.77</b>	<b>3.42</b>	<b>2.32</b>	<b>5.32</b>	<b>3.42</b>	<b>2.32</b>
	<b>Q2</b>	<b>(0.45)</b>	<b>3.82</b>	<b>1.31</b>	<b>1.77</b>	<b>5.39</b>	<b>1.31</b>	<b>1.76</b>
	April	(0.24)	3.76	0.68	0.92	5.31	0.68	0.92
	May	(0.20)	3.75	(0.52)	(0.32)	5.28	(0.52)	(0.32)
	June	(0.86)	3.83	2.25	3.11	5.40	2.22	3.08

Source: Calculations based on data obtained from the PMA and the PCBS.

\* Inflation rate represents the change in the purchasing power of NIS. Figures in brackets indicate negative values.

Compared to the corresponding quarter of 2011, the exchange rate of the dollar and the dinar against the shekel improved by 11.4%. On the other hand, the inflation rate during

2012's second quarter stood at 2.6%, leading to a growth of 8.5% in the purchasing power (as measured in dollars and dinars) assuming fixed incomes.

### Textbox 8: Predicament of the cost of living in the Palestinian Territory

September 2012 saw an upsurge of strikes and protests against the Palestinian National Authority and the policies that have led to the deterioration of living standards. What are the reasons behind this wave of protests? This textbox focuses on the economic factors, though economics and politics in the Palestinian context are interrelated and embedded in one another.

The economic factors can be separated into five broad elements:

#### First: The chronic high unemployment rates, especially among young people

Stupendously, despite the relatively high growth in gross domestic product, the unemployment rate in the West Bank remained unchanged over the past few years (17.5). A recent MAS study (2012) concluded that despite the fact that 108 thousand new jobs were created in the Palestinian Territory between 2006 and 2010, the unemployment rate (in the West Bank and Gaza Strip) remained constant (23.7%). The study found that (during the study period) manpower in the West Bank increased by 3.7% a year, while employment rate grew by 3.1%, suggesting that the unemployment rate was ever-growing<sup>64</sup>.

<sup>62</sup> The purchasing power is defined as the value of a currency expressed in terms of the amount of goods or services that one unit of money can buy. It is directly dependent on the income of the consumer and inversely on the change in the rate of prices (inflation) and currency exchange rate. The change in the purchasing power (assuming constant income) can be measured as: (rate of change in the exchange rate of the currency against the shekel) minus (the rate of change in the index of consumer prices).

<sup>63</sup> Because the Jordanian dinar is pegged to the U.S. dollar, the purchasing power in JD posted a growth of 1.77% during the same period.

<sup>64</sup> Due to the increase in employment in Israel and the settlements, the unemployment rate in the West Bank decreased by one percentage point between 2006-2010. See MAS' study: Who shared the fruits of growth in the Palestinian economy, 2006-2010?

It is also striking that, with 34% in Q2 of 2012 in the OPT, unemployment among young people (15-24 years old) are significantly higher than the general unemployment rate. Unemployment among educated people is also high (25.5% among individuals who have completed 13 years (or more) of schooling).

Despite their indications, these figures do not accurately mirror the status of unemployment and the labor market, due to the definitions of the terms 'unemployed' and 'workforce' as they are narrow and do therefore not account for large numbers of those who are actually unemployed.

### **Second: Decline in real wages**

The term 'real wages' refers to wages that have been adjusted for inflation (i.e. nominal pay increment minus the inflation rate). MAS (ibid) found that the daily average real wage in the Palestinian Territory (excluding those working in Israel and the Settlements) declined by 11.4% between 2006 and 2010. This echoed a 5.7% rise in the nominal wage and a 20% increase in the inflation rate during the same period. However, these average figures conceal considerable disparity between the West Bank and Gaza Strip: the decline in daily wage posted 3.3% in the West Bank compared to 30% in Gaza.

### **Third: Increase of prices (particularly gasoline prices) and VAT**

The Consumer Price Index in the West Bank managed an increase of 12.2 percentage points between January 2010 and August 2012. Additionally, the food price index rose by 9 percentage points during the same period. Though this rise in prices was not offset by raising nominal wages, it didn't trigger the protests that erupted in the West Bank. Indeed, the rise in fuel prices and VAT was the spark that ignited those protests.

#### **Fuel prices**

At the end of August 2012, prices of oil products hiked in Israel (and therefore also in the Palestinian territory). The prices increased up to NIS 8.26 per liter, a record and a jump of 56 agora. Meanwhile, the Taub Center for Social Policy Studies published a study on the prices of petroleum in Israel<sup>65</sup>. The study found that "the world price of oil in shekel terms is about the same now as in 2008", yet Israelis pay NIS 1.20 more. The study said most of the increases in gas prices are not due to global petroleum prices, rather, they are due to taxes (88 agora), and high profit margins on transportation, refining and distribution (34 agora per liter). The study estimated that the tax on every liter of gasoline now stands at about 490 agora. This means that more than 50% of the price of gasoline in Israel goes to the government as purchase tax and value-added tax.

Of course, prices of petroleum products in Israel influence the prices in the Palestinian territory. The PNA recovers taxes Israel levies on oil sold to the Palestinian territory. In 2011, the PNA collected \$ 457 million as fuel tax recoverable through the clearing mechanism (an increase of 32% from 2008). The National Authority returns a slight amount of these taxes to the Palestinian consumer, thus the prices of petroleum products in the Palestinian territory are a bit lower than in Israel.

The price of a liter of gasoline (95 octane) in the Palestinian territory in early October was 7.60 shekels. For comparison purposes, the price in Jordan was 1.015 dinars (5.54 shekels). Further, unlike in the West Bank, gasoline 90 octane is available in Jordan (with 700 fils / liter: 3.82 shekels). However, the environmental consequences of the use of this type of gasoline has become controversial in the Jordanian media.

Obviously, the prices of oil products in the Palestinian territory are high; still the debate over this rise should be embedded with the meager revenues of the Palestinian budget, in which the fuel tax revenues account for 20%.

#### **VAT**

In 2012, driven by a budget deficit of 30 billion shekels (more than 60% of the budget draft projections), Israel raised the value-added tax from 16% to 17%. An increase of one percentage point would result in an additional NIS 4 billion per year to state coffers<sup>66</sup>.

Raising the value-added tax in Israel entails a similar move in the Palestinian territory since the Paris Protocol states that the difference in VAT between Israel and the Palestinian territory should not be more than two percentage points. Since the current VAT in the Palestinian territory is 14.5%, the proposal to raise VAT in Israel to 17% could have led to increasing this tax in the Palestinian territory to 15% or 15.5%.

However, this move would have led to strong social implications, especially since the VAT system levied in the Palestinian territory is regressive (a larger percentage is paid by low-income people rather than by high-

<sup>65</sup> <http://www.haaretz.com/business/report-israelis-pay-sixth-highest-gas-tax-in-west-1.461583>

<sup>66</sup> See *Economic and Social Monitor*, Volume 29, page 24.

income people as the poor allocate a higher proportion of their income for consumption). Still, raising the tax from 14.5 to 15.5% (an increase of one percentage point) could generate an additional 160 million shekels / year (or 80 million shekels if the increase was only half a percentage point). This important additional revenue could help decrease the budget deficit, however it has exorbitant social consequences. Both fuel tax and VAT represent more than half of the total domestic revenues of the PNA; hence their importance.

#### **Fourth: Uncertainty – the crisis of salaries, pensions and transfers**

Public sector employees (154 thousand at the middle of 2012), public sector retirees and those who receive subsidies from the government, are living under uncertainty with respect to receiving their salaries and transfers. Table 2 presents periods of interruptions and late payments of public servants' salaries. 2006 and the first half of 2007 saw an almost ongoing stoppage. However, during the second half of 2007 and throughout 2008, PEGASE contributed to ensuring the flow of salaries- paying the salaries of basic social services employees, including teachers' salaries.

The period between early 2009 and May 2012 enjoyed stability in the flow of salaries as they were paid in due time. However, the crisis re-emerged when the June salaries were due. The crisis then continued throughout the next three months.

**Table 2: Periods of interruptions and late payments of public servants' salaries (2006-2012)**

Period	Commitment / lack of commitment to pay salaries
January 2006 - May 2007	Paying the salary of January 2006 in due time. Payments then were intermittent with amounts ranging from 1.000 to 1.500 shekels during the entire period.
June 2007 - May 2011	Salaries paid in due time, and dues accumulated in previous periods had also been fully paid by end of 2008
June 2011	Only 50% of the salary disbursed and the remainder paid on August 25
July 2011 - May 2012	Salaries disbursed in due time.
June 2012	Only 60% of the salary disbursed (on July 12) with a minimum payment of 2,000 shekels, and the remainder paid on July 22
July 2012	Only 70% of the salary disbursed (on August 11) with a minimum payment of 4,000 shekels, and the remainder paid on August 27
August 2012	Only 50% of the salary disbursed (on September 9), with a minimum payment of 2,000 shekels, and on September 16, the rest was disbursed (salaries above NIS 4,000 had a 10% cut and then the full amount was paid on October 2).
September 2012	Not disbursed to date (October 15)

Source: Unpublished information obtained directly from the Ministry of Finance. See detailed schedule of salary payment interruptions on MAS' web page [www.mas.ps](http://www.mas.ps)

Undoubtedly, there are many economic, social and psychological implications due to salary interruptions, not only on government employees and their families, but also on businesses, leaseholders and lenders. Especially as the salaries of government employees constitute a major component of effective demand in the Palestinian territory.

The reason behind payment interruptions in 2006 and 2007 was the withholding of clearing revenues by Israel<sup>67</sup>. The recent failure to pay salaries is provoked by the significant decline in international aid. The mere threat to stop transferring clearing revenues or the expectations about cuts in international aid creates an atmosphere of uncertainty and, thus, negative socioeconomic implications.

#### **Fifth: The impact of the Paris Protocol on prices**

The Paris Protocol has direct implications on VAT rates (minimum rate in oPt: two points less than the average in Israel) and the prices of gasoline (minimum rate in oPt: 15% less than the price in Israel). These prices affect all other prices in the economy.

The Paris Protocol has also indirect implications on prices in the Palestinian territory in the sense that the majority of imports of the West Bank are either from the Israeli market or channeled via the Israeli market. These prices are, thus, influenced by high prices of non-tradable services and goods found in developed economies, let alone the impact of the Palestinian relatively high wages that are directly affected by the Israeli labor market. On the other hand, there is an extraordinary increase in prices as a result of Israel's strict specifications on imported goods (the Palestinian side is bound by these specifications). Finally, there is the impact of the various Israeli procedures that obstruct the free flow of goods, which eventually increases prices.

<sup>67</sup> For more details on dates of freezing the transfer of clearing revenues, please see *The Economic and Social Monitor*, Volume 28 (Textbox 2).

### **Conflicting impacts of these factors**

It is important to point out that the inverse proportion between the previously mentioned factors (the rise in fuel prices and VAT, on the one hand, and the interruptions of salaries, on the other hand) was the main reason behind the popular protests. High oil prices and taxes can increase government revenues and provide funds to pay salaries on time; i.e. the distress of rising prices can initially be concurrent with factors that reduce complaints about salary interruptions.

### **PNA reactions to protests**

The PA dealt in three ways with the popular protests:

- ✧ It canceled its earlier announced price increases of diesel, kerosene and cooking gas, bringing the price at mid September to their levels in August., and reduced limited the increase in VAT to one-half percentage point, bringing it down from 15.5% to 15%.
- ✧ The Ministry of National Economy announced indicative/maximum prices for a number of basic food commodities along with cancelling import contracts and exclusive concessions. The Ministry of National Economy said it has identified prices in consultation with producers, importers, wholesalers and retailers. Some of these, however, strongly protested the prices that have been announced. Nonetheless, the pledge to control prices and the promise to periodically publicize indicative prices has not been achieved.
- ✧ Issuing the minimum wage law: After a thorough examination by a special committee, the minimum wage law fixed the minimum monthly wage at 1,450 shekels a month, 65 shekels a day and 8.5 shekels an hour. However, the Federation of Trade Unions protested, saying that the minimum wage should be set at 1.750 shekels a month.

The steps taken by the PNA couldn't have put an end neither to the hardship nor to future protests that might perilously break out. The ineffectiveness of such strategies may not be an indication of the reluctance of the PNA to solve the problem; rather it signals the inherent inability of the PNA which incontestably lacks the resources to settle this issue once and for all. This inadequacy is a chronic fault primarily engendered by the Israeli occupation and its restrictions, on the one hand, and by the political split between the West Bank and Gaza Strip, on the other.

## **7. Foreign Trade**

### **7.1 Balance of Trade**

The balance of trade is the difference between the monetary value of exports and imports of output in the Palestinian economy. The total value of registered imports during Q2 of 2012 stood at about 1,109 billion dollars. Those coming from Israel comprised 66% of total commodity imports. Table 7-1 shows that the value of registered commodity imports during Q2 of 2012 rose by 8.8% compared to the previous quarter, but fell by 5.3% compared with the corresponding quarter of 2011.

On the other hand, the value of exports totaled about \$185 million. About 88% (\$164 million) had Israel as their destination. During this quarter, exports fell by 8.4% compared to the previous quarter, i.e. the commodity trade deficit, thus, reached \$ 924 million, up by 10.4% from the previous quarter, but down by 4.6% from the corresponding quarter of 2011.

On the other hand, the service imports from Israel totaled \$ 36.4 million, while exports of services to Israel totaled \$ 32.8 million in the second quarter of 2012. As such, the services trade balance with Israel posted a deficit of \$ 3.6 million compared with a deficit of \$ 1.8 million in the previous quarter (see Table 7-1)

### **7.2 Balance of Payments**

According to the PCBS and the PMA, the current account deficit (the balance of trade plus income generated from trade with international markets and offshore current transfers) totaled \$ 793.6 million during Q2 of 2012, up by 14.9% from the previous quarter, and up by 4% from the corresponding quarter of 2011. This deficit represents about 29.5% of GDP at current prices in the same period.

**Table 7-1: Imports and Exports of registered goods and services - 2011 and Qs 1 & 2 of 2012 \*\***

Period	(million dollars)						
	Q1/2011	Q2/2011	Q3/2011	Q4/2011	2011	Q1/2012	Q2/2012
Commodity imports	1,305.2	1,171.0	1,039.7	975.7	4,491.6	1,019.5	1,109.2
Service imports*	46.7	40.7	33.9	32.0	153.3	33.8	36.4
Commodity exports	191.7	202.2	175.1	189.7	758.7	182.5	185.2
Service exports*	35.6	37.2	31.5	32.2	136.5	32.1	32.8

Source: Registered foreign trade, PCBS (2012).

\* Exports and imports of goods and services from and into Israel only.

\* Data for 2011 and 2012 are obtained from official sources, and they are subject to change.

The deficit in the trade balance of goods and services totaled \$ 1,328.4 billion, a decline of 1.7% from the previous quarter and an increase of 6.2% over the corresponding quarter of 2011. In contrast, Q2 of 2012 posted a surplus of \$278 million in the balance of revenues, up by 15% from the previous quarter and 0.9% from Q2 of 2011. This was mainly

generated from revenues of Palestinian workers employed abroad (\$ 272.8 million). At the same time, the balance of current transfers posted a surplus of \$ 256.8 million (nearly one-third came from donor aid), down by 38.7% from the previous quarter, but up by 21.4% compared to the corresponding quarter of 2011.

**Table 7-2: Palestinian Balance of Payments - Q2, 2011 and Qs 1 & 2, 2012 (\$ millions)**

Item	Q2 2011	Q1 2012	Q2 2012
<b>1. Trade balance of goods and services*</b>	<b>1,250.5-</b>	<b>1,351.2-</b>	<b>1,328.4-</b>
Net goods	1,175.3-	1,255.2-	1,237.5-
Net services	75.2-	96.0-	90.9-
<b>2. Balance of income</b>	<b>275.6</b>	<b>241.7</b>	<b>278.0</b>
- Workers' remunerations received from abroad	266.1	250.6	272.8
- Investment income received from abroad	14.4	30.7	30.2
- Income paid abroad	4.9	39.6	25.0
<b>3. Balance of current transfers</b>	<b>211.6</b>	<b>419.0</b>	<b>256.8</b>
- Net transfers to the government	106.7	204.3	117.5
- Net transfers to other sectors	170.1	286.1	211.3
- Transfers paid abroad	65.2	71.4	72.0
<b>4. Balance of current account (1 +2 +3)</b>	<b>763.3-</b>	<b>690.5-</b>	<b>793.6-</b>
<b>5. Net capital and financial account</b>	<b>785.0</b>	<b>708.8</b>	<b>875.2</b>
- Net capital transfers	61.3	80.3	71.1
- Net financial account	723.7	628.5	804.1
◇ Net direct foreign investment	61.3	86.0	48.1
◇ Net portfolio investment	66.2	27.5	8.7-
◇ Other net investment	529.7	625.8	784.4
◇ Change in reserve assets	66.5	110.8-	19.7-
<b>6. Net errors and omissions</b>	<b>21.7-</b>	<b>18.3-</b>	<b>81.5-</b>

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics and the PMA, 2012. Preliminary results of the Palestinian Balance of Payments: Q2 of 2012.

\* Figures of exports and imports of commodities and services in the balance of payments differ from the figures contained in the trade balance because the latter records only exports and imports that are registered (i.e. recorded in the clearing accounts and billing), while the balance of payments records the total expectations of import and export. In addition, import and export of services from Israel were recorded only in the trade balance, while the balance of payments records services from different sources.

This current account deficit was financed by capital and financial account, which provided \$875.2 million (see Table 7-2). This item (the

capital and financial account) represents a debt on the national economy as long as it has a positive value.

Technically speaking, there should be a perfect balance between the current account deficit, on the one hand, and the surplus of capital and financial account, on the other. This implies that the net value of these two items must be

zero. However, there is often a slight difference between them. This difference is tallied under 'account errors and omissions', the value of which was 81.6 million dollars.

### Textbox 9: Israel's Economy: Key Strengths

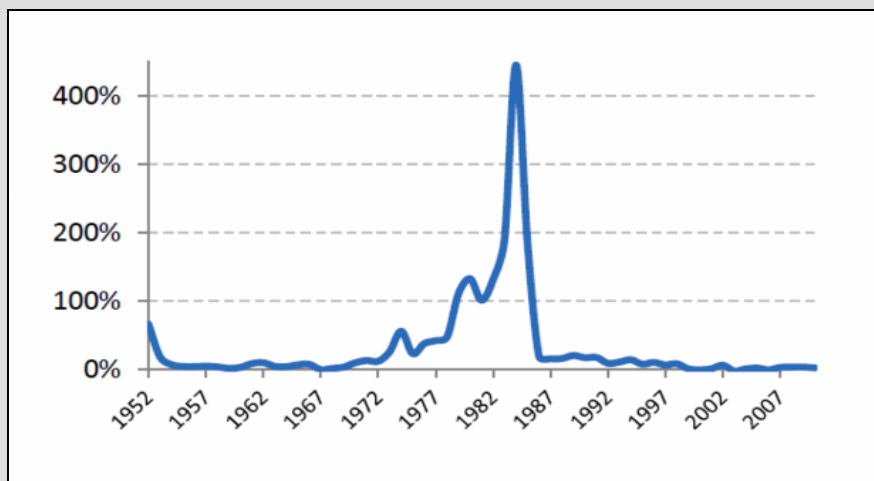
The Republican Party's candidate for the U.S. presidential elections, Mitt Romney, stated during his visit to Israel in July that the reason behind the distinctive economic performance in Israel in the past decades is "culture". Mr. Romney, of course, meant the "Jewish culture" that made the Israelis rich, while Palestinians are quite poor. This statement was praised by some circles who advocate stereotypes, inside and outside Israel.

Apart from the invalidity of this description, Mr. Romney's claim provoked the question about the reasons behind the prosperity of the Israeli economy and its strong immunity against the financial crisis sweeping the developed nations. In a recent article in *The Atlantic*, Jordan Weismann, cites at least four reasons behind this success<sup>68</sup>:

#### First: Israel learned from disaster

Back in 1984, Israel's story had much more in common with modern-day Zimbabwe, at an average inflation rate of 450% (see Figure 1). This hyperinflation was a result of the massive military buildup that followed the 1973 war.

Figure 1: Consumer Price Index (annual rate of change- end of the period)



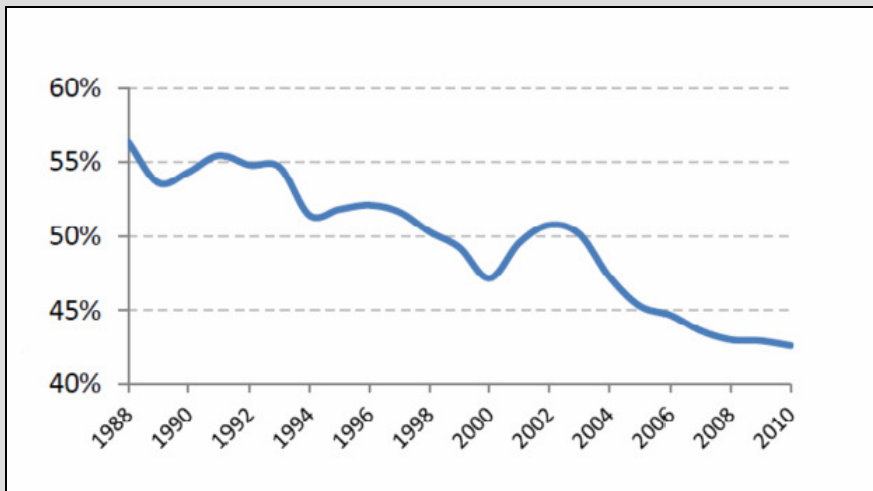
Source: Israel Central Bureau of Statistics

By the end of the 1970s, the government was consuming three quarters of the economy creating huge budget deficits (see Figure 2), which it tried to finance by having the Bank of Israel print money. The fact that Israeli workers' wages rose with the cost of living only made the situation worse, driving an out-of-control inflationary spiral, toppling down competitiveness and forcing investors to evacuate their money from the country.

By then it was unclear if Israel would be able to pay its foreign debts. In 1985, the government crafted a grand bargain that slashed government spending, massively devalued the currency, and severed the tie between wages and prices. It also set new rules for a more independent central bank. This was, in many ways, the beginning of the modern Israeli economy. The government has gradually eased up its role in the economy, while focusing on keeping inflation low and its deficits manageable.

<sup>68</sup> <http://www.theatlantic.com/business/archive/2012/08/its-not-just-the-culture-stupid-4-reasons-why-israels-economy-is-so-strong/260610/>

**Figure 2: Government spending (as % to GDP)**



Source: Israel Central Bureau of Statistics

**Second: The influx of brilliant immigrants**

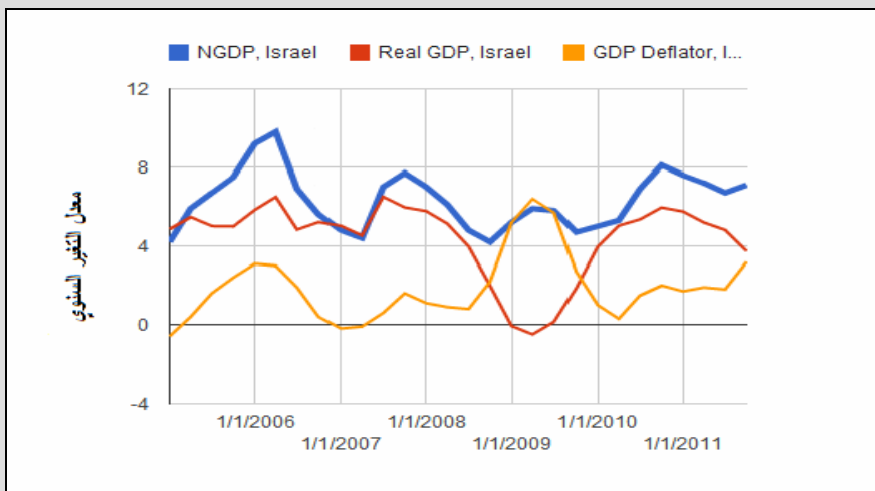
Israel's economy started getting healthy with the influx of immigrants from the Soviet Union. Between 1990 and 1997, more than 710,000 Russian immigrants landed in the country, boosting the working age population by 15%. Around 60 percent of the new arrivals had a college education, versus 35% of the native Israelis. Immigration and the in-flow of a skilled work force, in general, are good for an economy's growth. Immigration increases domestic demand, improves competitiveness and prepares the economy for efficient future leaps in the digital revolution.

**Third: Smart government intervention**

Israel's government has played a very important role in encouraging and supporting innovative projects in information and communications technologies (digital industries and services). Israel today is the first country in the world (as % to population) in terms of the number of startups. Israel is sometimes referred to as "the start-up nation." The nickname comes from the title of a book written by Romney adviser Dan Senor.

In 1993, the Israeli government developed the Yozma program, a \$100 million state-owned venture capital fund from which some of the money was invested directly in startups. Besides, military needs contributed to developing markets and providing a qualified population. The amendments in taxation convinced foreign venture capitalists to create funds in Israel, thus creating a thriving, independent venture capital market.

**Figure 3: Rate of growth in nominal GDP and real GDP**



Source: Israel Central Bureau of Statistics

**Fourth: Smart monetary policy**

The fourth reason behind this success, according to Weismann, is the monetary policy drafted by Stanley Fischer, the head of the Bank of Israel. Fischer is one of the world's most famous economists, former chief economist at the World Bank and deputy managing director at the International Monetary Fund. It is believed that, since Fischer took the helm, the Bank started focusing on a strategy known as "nominal GDP targeting" (versus traditional policies that target the money stock, inflation rates or interest rates), where a central bank picks an annual growth figure, and tries to hit it whether through inflation or real growth (so that the first rises when the second falls and vice versa). Figure 3 shows that

Israel's real GDP and inflation have moved in opposite directions, while its nominal GDP has hovered right around 6.5 percent per year. It is believed that the stability of the nominal growth has ensured stable exchange rates of the shekel against the dollar. This stability has also prevented a rise in the real value of loans and debts, sparing Israel a crash into the financial crises experienced by other developed economies.